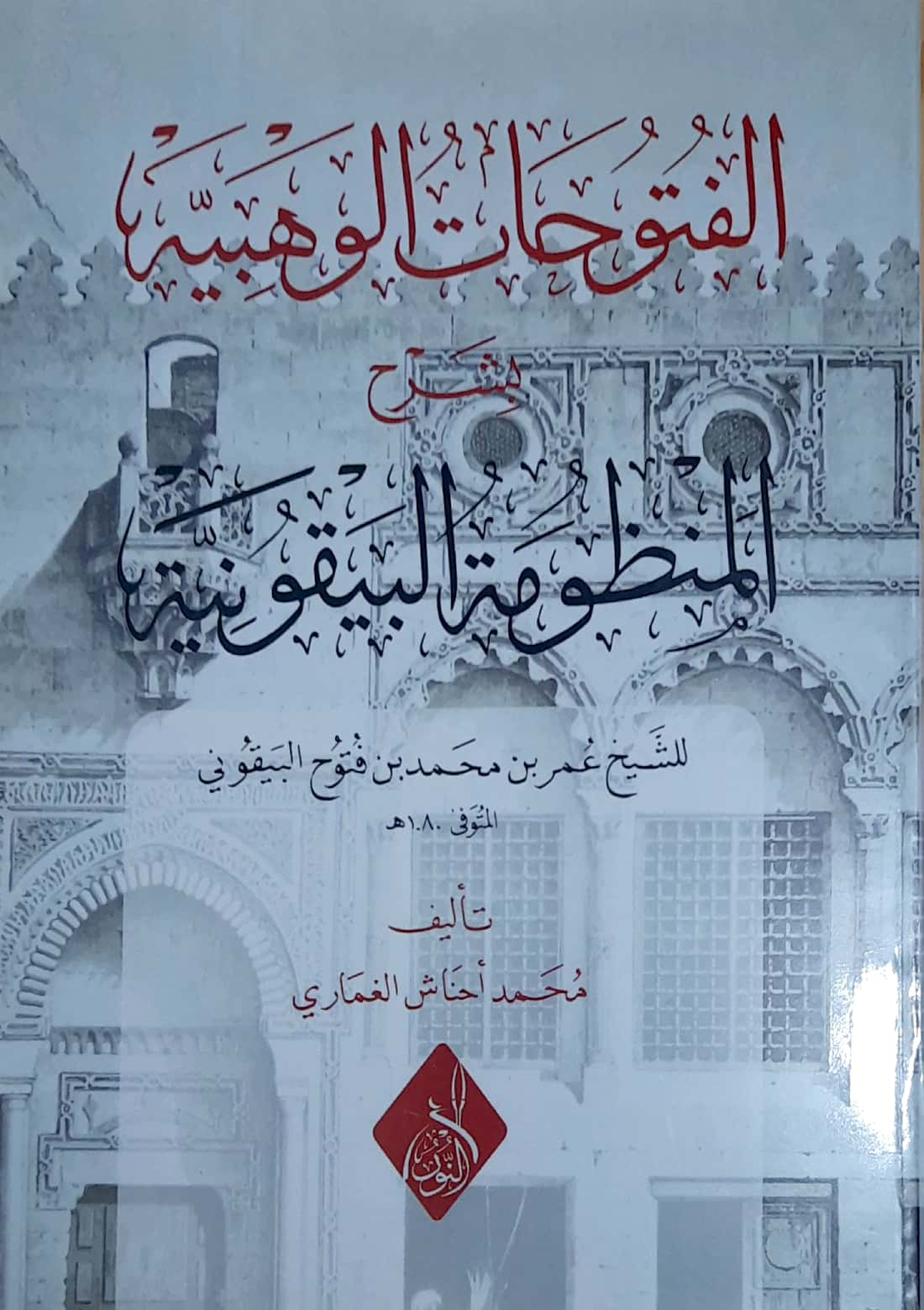

الفتوحات الوهبية
بشرح
المنظومة البيقونية
للشيخ عمر بن محمد بن فتوح البيقوني
المتوفى ١٠٨٠هـ
تأليف
محمد أحناش الغماري

الفتوحات الوهبية

بشرح

المنظومة البيقونية

للشيخ عمر بن محمد بن فتوح البيقوني

المتوفى ١٠٨٠هـ

تأليف

محمد أحناش الغماري

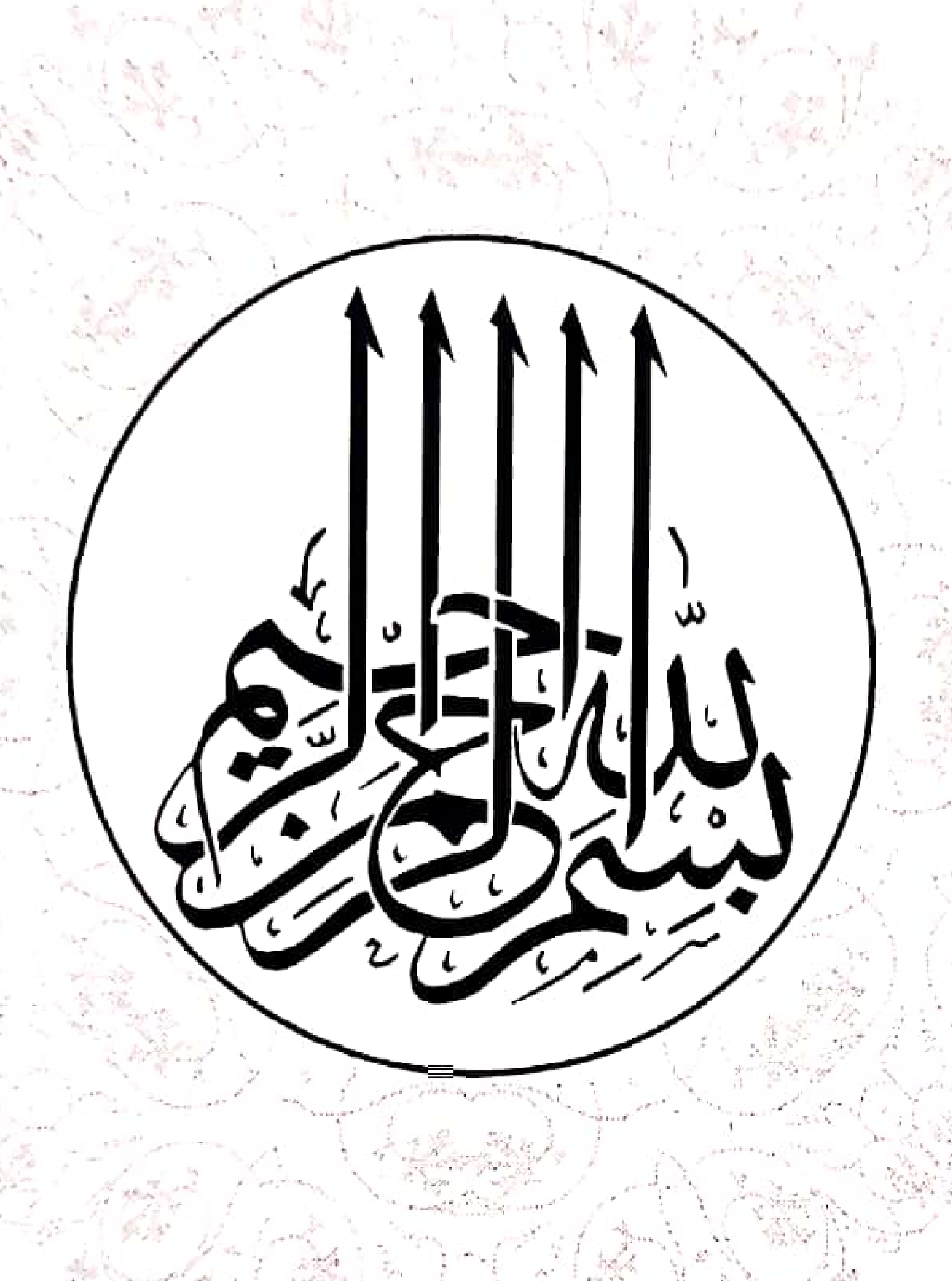


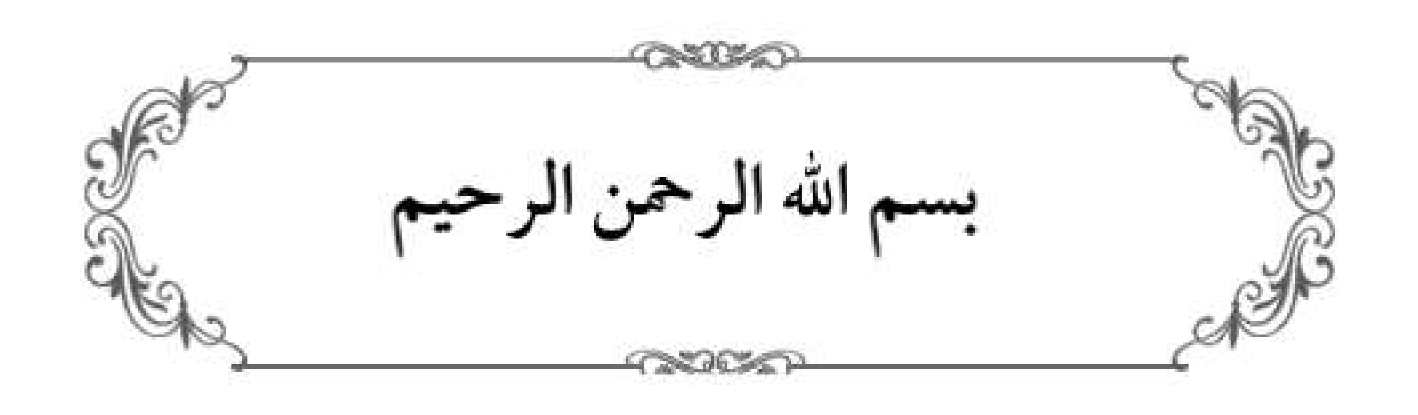
الفتوحات الوهبية

الفتوحات الوهبية شرح البيقونية
تأليف : الشيخ محمد أحناش الغماري
الطبعة الأولى: ٢٠١٩م
حقوق الطبع والنشر محفوظة لدار النور المبين



دار النور المبين للنشر والتوزيع
عمّان، الأردن، تلفاكس: 0096264615859
Email: darannor@gmail.com
www.darannor.com


بسم الله الرحمن الرحيم



بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله تعالى على سيدنا محمَّد وآله وسلم

إنَّ أحسنَ ما جَرَت به الأقلام، وصنَّف فيه الأئمةُ الأعلام، عِلْمُ الحَدِيثِ والْأَثَر، وإنما تَحسُن الْكُتبُ وتبقى بإخلاصِ النية لله تعالى، وجَوْدةِ العِلم الذي تحتوي عليه.

قيل لمالك بنِ أنس رحمه الله: ما الفائدةُ في تصنيفك الموطأ؟ فقال: ما كان لله بَقِيَ[1].

ولما كان عِلمُ الحديثِ أشرفَ العلوم بعد علوم القرآن، تنافس علماؤنا وتسابقوا إلى التصنيف فيه، فألفوا كُتباً محررة لا تُحصى في مختلف أنواعه، وتفننوا في ذلك ما بين مُطيلٍ ومُختصر، وناظم وناثر، ومُحَشٍّ وشارح، ومُحققٍ ومهذِّب، ومُلخِّصٍ وجامع، إلى غير ذلك من أنواع التأليف والتصنيف.

وقد ألف المحدثُ العلامة محمد بنُ جعفر الكتاني المغربي (ت ١٣٤٥هـ) كتاب:

(١) النكت الوفية للبقاعي(١/ ١٢٣)، وفي ترتيب المدارك للقاضي عياض (٢/ ٧٦): قيل لمالك: شغلتَ نفسك بهذا الكتاب وقد شاركك فيه الناسُ وعملوا أمثاله، فقال: «ائتوني بها»، فنظر فيها ثم نبذها وقال: «لتعلَمُنَّ ما أُريدَ به وجهُ الله تعالى». وقال مُطرف: قال لي مالك: «ما يقول الناس في موطأي؟» قلتُ: الناس رجلان: مُحبٌّ مُطرٍ، وحاسدٌ مُفترٍ. فقال: «إن مُدَّ بك العُمُر فسترى ما يُراد به الله». قال: فكأنما أُلقيت تلك في الآبار، ما سُمِع منها شيءٌ بعد ذلك اهـ. قال العلائي: فصدق الله تبارك وتعالى قولَه ببقاء كتابه وانتشاره، وانتفاع الأمم به، وما عُلق عليه من الشروح والفوائد، وغيرُه مما عُمِل لمضاهاته اندرس أثرُه، ولم يَنتفع به أحد. بغية الملتمس للعلائي (ص٨٨).

الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السُّنة المشرفة، فجاء مجلداً ماتعاً ومع ذلك فاته الكثير واستُدرِك عليه[1]، والعِلْمُ بحرٌ زاخِر، كَمْ ترك الأولُ للآخِر.

وإنه لا ينبغي لأحد فتح الله له بابَ الفهم، ونوَّر بصيرتَه بالعلم، ورأى من نفسه أهليةً، أن يكتفي بتقليد من سبق، بل عليه أَنْ يُعْنَى بالكتابة والتأليف في مختلف العلوم والفنون، فقد يفتح الله على متأخرٍ بما لم يخطر على قلبِ متقدمٍ وإن علا شأنه، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء[2]، وقد يخفى على العالم الكبير بعضُ ما يُدركه من هو دونه، لأن الْعِلْمَ مِنَحٌ ومَوَاهِبُ[3].

والمنظومة البيقونية، تأليف الشيخ عُمر[4] بنِ محمَّد بن فُتُوح البيقوني الدمشقي الشافعي (ت ١٠٨٠هـ)[5]، منظومةٌ مباركةٌ، وقع بها نفعٌ كثير، ولقيت استحساناً مُنقطعَ النَّظير، واعتنى بها العلماء، ووضعوا عليها شروحاً مختلفة، وممن شرحها:

---

(١) ممن استدرك عليه الحافظ أحمد ابن الصديق المغربي (ت١٣٨٠هـ) بالأمالي المستظرفة على الرسالة المستطرفة.

(٢) قال الإمام ابن مالك النحوي (ت٦٧٢هـ): «إذا كانت العلومُ مِنحةً إلهيةً ومواهبَ اختصاصيةً فغيرُ مُستبعَد أن يُدَّخرَ لبعض المتأخرين ما عَسُر على كثير من المتقدمين». تسهيل الفوائد (ص٢).

(٣) فتح الباري (١/ ١٤٧).

(٤) وقيل: اسمه: طه. انظر الأعلام للزركلي (٥/ ٦٤)، ومعجم المؤلفين لكحالة (٥/ ٤٤).

(٥) قال الحموي في تلقيح الفِكَر (ص١٤٢): لم أقف للناظم رحمه الله على ترجمةٍ يُعلمُ منها اسمُه وحالُه، ولا أدري ما هذه النسبةُ هل هي لبلدةٍ أو قريةٍ أو أبٍ أو جَدٍّ؟ اهـ. وقال الزرقاني في شرحه (ص٨٥ بحاشية الأجهوري): لم أقف له على اسمٍ ولا ترجمةٍ ولا ما هو منسوبٌ إليه اهـ. وقال عطية الأجهوري في حاشيته (ص٦ - ٧): وُجِدَ بهامش نُسخةٍ عليها خطُّ الناظمِ ما نصُّه: واسمُه الشيخ عُمر ابنُ الشيخ محمَّد بنِ فتوح الدمشقي الشافعي. قال: وبالجملة فالناظم رحمه الله تعالى لإخلاصه لم يُبين نَسَبَهُ، ولا بَلَدَهُ، ولهذا عَمَّ النفعُ بهذه المقدمة واعتنى بها جماعة اهـ.

وقال الدمياطي في صفوة الملح (ص٢٢٣): ولم أقف له رحمه الله تعالى على ترجمة اهـ.

-أحمد بنُ محمَّد الحموي (ت ١٠٩٨هـ) له: تلقيحُ الفِكَر بشرح منظومة الأَثَر.

-ومحمَّد بنُ عبد الباقي الزرقاني المالكي (ت ١١٢٢هـ)، وللعلامة عطية الأجهوري (ت ١١٩٤هـ) حاشيةٌ على شرح الزرقاني.

-ومحمَّد بنُ محمَّد البديري الدمياطي المعروف بابن الميِّت (ت ١١٤٠ هـ) له: صفوة الملح بشرح منظومة البيقوني في فَنِّ المصطلح.

-ومحمَّد بنُ مَعْدَان الحاجري الإسنوي الشهير بجاد المولى (ت١٢٢٩هـ) له شرح البيقونية، وهي حاشية نفيسة.

-ومحمود بنُ محمَّد بنِ عبد الدايم نشابة (ت ١٣٠٨هـ) له: البهجة الوضية شرح متن البيقونية.

-ومحمَّد بدر الدين الدمشقي (ت ١٣٥٤هـ) له: الدرر البهية في شرح المنظومة البيقونية.

- وحسن بنُ محمَّد المشاط (ت ١٣٩٩هـ) له: التقريرات السنية في شرح المنظومة البيقونية.

ولها شروحٌ أخرى غير هذه.

وهي منظومةٌ من أربعةٍ وثلاثين بيتاً جمعتْ نحوَ أربعةٍ وثلاثين قِسماً من أقسام عُلوم الحديث، وهي نافعةٌ للمبتدي، ولا يستغني عنها المنتهي، لاختصارها وجزالة نظمها وسلاسة ألفاظها.

وقد اعتنيتُ بهذه المنظومة منذ أول نشأتي في علوم الحديث، فرأيتُ أن أضع عليها شرحاً وسطاً يكون بفضل الله ومشيئته تذكرةً للمنتهين من أهل هذا الفنِّ، وزاداً نافعاً لي وللمبتدئين من طلبة هذا العلم الشريف الذي حوى كلامَ سيد الأوَّلين والآخِرين صلى الله تعالى عليه وآله وسلم. وإتماماً للفائدة ألحقتُ بآخرها تتماتٍ وفوائدَ نافعة، وأبواباً وفصولاً تابعة لما احتوت عليه من أنواع العلوم، ناسجاً على نفس المنوال،

ليتم بها النفع على أحسن حال، ويُستغنى بها عن غيرها من المختصرات الجامعة، فقد ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله في شرح النخبة أن مختصره قد اشتمل على جميع أنواع علوم الحديث[1].

وتحرَّيْتُ في هذا الشرح ذِكْرَ نكاتٍ ظريفة، وجواهر منيفة، لا تكاد تجدها في أمهات كتب هذا الفنِّ فضْلاً عن مختصراته، مع عَزْوِ الأقوال إلى أصحابها، والقواعدِ إلى مصادرها، ليسهل الرجوعُ إليها عند الحاجة، فإنَّ ذِكْرَ الكلام مَعْزُوًّا إلى مصدره وإلى قائله، مما تطمئن النفس إليه، وهو من الأمانة العلمية، وفاعلُ ذلك يُباركُ له في علمه، ويُنتفعُ به، ولم يزل ذلك دَأْبَ العلماء والفضلاء يحثون عليه طلبة العلم[2].

والقصدُ من ذلك تيسيرُ ما عَسُرَ فهمُه، وتسهيلُ ما صَعُبَ إدراكُه، وتقريبُ ما بَعُد مَنَالُه، رجاءَ أن ينالني من البركةِ في محياي، والدعاءِ الصالحِ بعد مماتي ما وقع لأسلافي، والله أسأل أن ينفع به كما نفع بنظمه، إنه على كل شيءٍ قدير، وهو نعم المولى ونعم النصير.

وقبل الشروع في المقصود نضع بين يدي الشرح مقدمةً نذكر فيها فضل هذا العلم الشريف، وشرف المنتسبين إليه، والأمر بروايته، والتثبت فيه، وأشهر مصنفاته، مع التعريف ببعض المصطلحات التي تدعو إليها الحاجة، ولا يسع الطالب الجهل بها.

فَضْلُ عِلْمِ الحديث:

لقد تكفل الله تبارك وتعالى بحفظ كتابه من التحريف والتبديل، فقال عز من قائل:

---

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص١٠٧ - عتر).

(٢) جامع بيان العلم لابن عبد البر (٢/ ١٧٧)، والمدخل للبيهقي (٥٨٠)، والإلماع للقاضي عياض (ص٢٢٩/ ٢٣٠) والتفسير للقرطبي (١/ ٣)، وبستان العارفين للنووي(ص٤٧/٤٨) والمزهر للسيوطي (٢/ ٣١٩).

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [الحجر:٩]، وتولى سبحانه الدفاعَ والذبَّ عنه بنفسه، فلم ينله من ذلك شيءٌ، لا من نقيرٍ ولا من قطميرٍ، رغم المحاولات المتتابعة من لَدُن أعدائه من طوائف شتى.

والسُّنةُ النبويةُ الشريفةُ المرويةُ لنا بطرق التحمل المسطرةِ في قواعد هذا العلم الشريف هي أقوالُ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأفعالُه وتقريراتُه، وكلُّ ذلك بيانٌ للقرآن وتفسيرٌ له لقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴿٤٤﴾ ﴾ [النحل:٤٤].

وحفظُ الكتاب العزيز لا يتم إلا بحفظ ما به يُفهَمُ معناه ويُدرَكُ مغزاه، فلذلك كان حفظُ السُّنة لازماً لحفظ القرآن، لأن حفظ المُبيَّنِ لا يتمُّ إلا بحفظ الْبَيَان، قال مَكْحولٌ الشامي: «القرآنُ أحوجُ للسُّنة من السُّنة للقرآن». قال ابنُ عبد البر: يُريد أنها تقضي عليه وتُبيِّن المُرَادَ منه[1]. وقد خص الله عز وجل هذه الأمةَ بخصيصة الإسناد ليضبطوا به مروياتهم، ويحفظوا به دينَهم خلافَ ما كان عليه أهلُ الكتابين، إذْ طُرُقُ التحمُّلِ عندهم لا تخلو من مُتَّهمٍ أو كذابٍ أو مجهول، وعليها اعتمادُهُم في شؤون دينهم[2].

وأَهْلُ الحديثِ هم حُماةُ الشريعة حقًّا، وبضاعتُهم هي خَيْرُ بضاعةٍ صِدْقاً، إذ فيها الهدايةُ للناس، وهي في ظلمات الجهل كالنبراس يُستضاءُ به، قال صلى الله عليه وآله وسلم: «إِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ الله، وَخَيْرَ الْهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ»[3]

---

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/ ٣٦٦).

(٢) قال ابن حزم في الفِصَلِ (٢/ ٦٩): أهل الكتاب لا يقربون في نقلهم من أنبيائهم كقُربنا فيه من محمَّد ﷺ، بل يقفون ولا بُد حيث بينهم وبين موسى عليه السلام أزيدُ من ثلاثين عصراً.

(٣) رواه مسلم في الجمعة رقم (٨٦٧)، والنسائي في المجتبى (٣/ ١٨٨/ ١٨٩)، وفي الكبرى (٢/ ٣٠٨) عن جابر.

الحديثَ، وقال عليه الصلاة والسلام: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي»[1].

شَرَفُ أصحابِ الحَدِيث:

أهلُ الحديثِ خُصُّوا بمناقبَ عظيمةٍ، وفضائلَ جليلةٍ، من بين سائر علماء الأمة، لما عُنُوا به من علوم الحديث، واشتغلوا به من حفظ متونه التي ضَمَّتْ كلامَ أفضلِ الخَلْق، وأشرفِ الْوَرَى سيدنا محمَّد ﷺ، ودراسةِ أسانيدِه التي جمعتْ جلة العلماء من محدثين فقهاء وأئمة حفاظ.

ويكفيهم شَرَفاً وفَضْلاً أنه إذا تَبِعَ كلُّ أُناسٍ إمامَهُمْ لم يكنْ لأهل الحديث إمامٌ غير رسول الله ﷺ، فهم أخصُّ الناس به، وأقربُهم إليه، وأولاهم به، قد عمروا أوقاتهم بذكره والصلاةِ عليه صلى الله عليه وآله وسلم، لذلك قال ابنُ حبان وأبو نعيم في بيان قوله ﷺ: «إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلاَةً»[2]. قالا: هم أصحابُ الحَدِيث، إذ لا يُعرف لعصابةٍ من العلماء من الصلاة على رسول الله ﷺ أكثر مما يُعرف لهذه العصابة نَسْخاً وذِكْراً[3]. قال الشاعر:

أَهْلُ الحَـدِيثِ هُـمُ أَهْـلُ الرَّسُـولِ فـإِنْ ... لَمْ يَـصْحَبُوا نَفْـسَهُ أَنْفَاسَـهُ صَـحِبُوا

وهُمْ خلفاءُ النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في تبليغِ دعوته، وبيانِ شِرْعَتِه، وروايةِ أحاديثه.

عن علي بنِ أبي طالب رضي الله عنه قال: خرج علينا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ خُلَفَائِي». قلنا: يا رسول الله، وَمَنْ هُمْ؟ قال: «الذِينَ

---

(١) رواه أبو داود رقم (٤٦٠٧)، والترمذي رقم (٢٦٧٦)، وابن ماجه رقم (٤٢)، وأحمد (٤/ ١٢٦) عن العرباض.

(٢) رواه الترمذي رقم (٤٨٣)، وابن حبان، رقم (٢٣٨٩ - موارد) عن ابن مسعود وسنده حسن.

(٣) ابن حبان في الصحيح (٣/ ١٩٣)، والخطيب في شرف أصحاب الحديث (ص ٣٥).

يَأْتُونَ مِنْ بَعْدِي يَرْوُونَ أَحَادِيثِي وَيُعَلِّمُونَهَا النَّاسَ»[1].

قال الحافظ السيوطي: وكأنَّ تلقيبَ المحدِّثِ بـ«أمير المؤمنين» مأخوذٌ من هذا الحديثِ، وقد لُقِّبَ به جماعة[2].

وهم أسعدُ الناسِ بدعوة النبي ﷺ لهم، يغبطهم عليها من ليس منهم، ويزاحمهم فيها سائرُ العلماء، وذلك فيما رواه ابن مسعود عنه ﷺ قال: «نَضَّرَ[3] الله امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئاً فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ»[4]. وله طرق.

وهذه النَّضَارَةُ لا تُعْدَمُ من وجوه أصحاب الحديث الصادقين ورواته المخلصين، سِمَةٌ خصهم الله تعالى بها في الدنيا والآخرة.

كان سفيان بنُ عيينة رحمه الله يقول: ما مِنْ أحدٍ يطلب الحديث إلا وفي وجهه نضرةٌ، لقول النبي ﷺ: «نضر الله امرأ سمع منا حديثاً فبلغه»[5].

وهم العلماءُ حقًّا، والعدولُ صدقاً، ففي حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ

---

(١) الرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص١٦٣)، والطبراني في الأوسط رقم (٥٨٤٦)، لكن جعله من حديث ابن عباس، قال الهيثمي في المجمع ~~للهيثمي~~ (١/ ١٢٦): رواه الطبراني في الأوسط، وفيه أحمد بن عيسى بن عيسى الهاشمي، قال الدارقطني: كذاب اهـ. ورواه أبو نعيم في تاريخ أصبهان (١/ ٨١)، والخطيب في شرف أصحاب الحديث (ص ٣١)، والقاضي عياض في الإلماع (ص١٧).

(٢) تدريب الراوي للسيوطي(١/ ١١٧).

(٣) قال القاضي عياض: يُروى بتخفيف الضاد وتشديدها، وأكثر الشيوخ يشددون، وأكثر أهل الأدب يخففون. قال القاضي ابن خلاد: وهو الصحيح. مشارق الأنوار (٢/ ١٦).

(٤) الترمذي رقم (٢٧٩٥)، وابن ماجه رقم (٢٣٢)، وأحمد (١/ ٤٣٧)، وابن حبان رقم (٧٤- موارد)، وحسنه الترمذي وصححه.

(٥) المدخل إلى الإكليل للحاكم (ص ١٤٧)، وشرف أصحاب الحديث للخطيب (ص١٩).

الْغَالِينَ، وانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ»[1].

وكم لهم من مناقبَ غير هذه تجدها في كتاب: «شرف أصحاب الحديث» للخطيب البغدادي، وغيره.

الأَمْرُ بالتَّثَبُّتِ في روايةِ هذا العِلْم:

قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ ﴿٦﴾ ﴾ [الحجرات:٦]. وفي قراءة: (فتثبتوا).

فهذا أمرٌ من الله تعالى بالتثبت في النقل، ويزيده توكيداً قوله صلى الله عليه وآله وسلم: فيما تواتر عنه: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

وهذا الزَّجْرُ لا يبلغ إلى ترك روايةِ الحديثِ أَصْلاً خشيةَ مواقعه المحذور، وإنما فيه تنبيهٌ بليغٌ إلى التيقُّظِ التامِّ عند سماعه من أهله الثقات وإسماعه إلى طالبيه.

ومع هذا اتَّقى أكثرُ الصحابة رضي الله عنهم الإكثار من الرواية خوفاً من أن ينسبوا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً لم يقله، أو يرووا ما لم يضبطوه من كلامه، وهم الحفاظُ المتقنون المجمعُ على جلالة حفظهم وإتقانهم.

في الصحيحين من حديث أبي سعيد قال: كنتُ في مجلسٍ من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعورٌ فقال: استأذنتُ على عُمَرَ ثلاثاً فلم يُؤْذَنْ لي، فرجعتُ، قال: ما منعك؟ قلتُ: استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلاَثاً فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ». فقال: والله لَتُقِيمَنَّ

(١) البزار (رقم١٤٣ - كشف الأستار)، والعقيلي في الضعفاء (١/ ٩)، وابن عدي في الكامل (١/ ١٤٦)، والبيهقي في السنن (١٠/ ٢٠٩)، والخطيب في شرف أصحاب الحديث (ص ٢٨)، وله شواهد عن أسامة بن زيد، وعلي، وابن عمر، وابن مسعود، وابن عباس، وجابر بن سمرة، ومعاذ، وأبي أمامة، وابن عمرو، وإبراهيم العذري مرسلاً .. يرتقي بها إلى درجة الحسن.

عليه بينة. أمنكم أحدٌ سمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم؟ فقال أُبَيُّ بنُ كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغرُ القومِ. فقمتُ معه فأخبرته أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك.

وفي رواية: أن عمر قال لأبي موسى: إني لم أتهمك ولكن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شديدٌ.

وفي أخرى: ولكني خَشِيتُ أن يَتَقَوَّلَ النَّاسُ على رسول الله ﷺ[1].

ومع ذلك فقد شجع النبي ﷺ أمته على رواية أحاديثه فقال: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آية»[2].

تَعريفُه:

ينقسم عِلْمُ الحديثِ إلى قسمين: علم الحديث درايةً، وعلم الحديث روايةً.

عِلْمُ الحديث درايةً: هو العلم بقواعدَ يُعرف بها أحوالُ السند والمتن، من حيث القبولُ والردُّ، من صحةٍ وحُسْنٍ وضعفٍ، وما يتعلق بذلك من عُلوٍّ ونزول، وكيفيةِ التحمل والأداء، وصفاتِ الرجال وغيرِ ذلك.

وموضوعُه: السند والمتن.

وغايتُه: معرفة المقبول والمردود.

وهو المسمى: **بعِلِم المُصْطَلَح**، وهو المراد عند الإطلاق.

علمُ الحديث روايةً: يشتمل على نَقْلِ أقوال النبي ﷺ وأفعالِه وتقريراتِه وصفاتِه

---

(١) البخاري رقم (٦٢٤٥)، ومسلم رقم (٢١٥٣)، وأبو داود رقم (٥١٨٠/ ٥١٨٣)، والترمذي رقم (٢٨٣٠)، وابن ماجه رقم (٣٧٠٦)، ومالك في الموطأ (٢/ ٨٠٦).

(٢) البخاري رقم (٣٤٦١)، والترمذي رقم (٢٨٠٦).

وروايتِها وضبطِها وتحريرِ ألفاظِها.

وكذا ما أضيف إلى الصحابي فمن دونه قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفةً.

وموضوعُه: ذاتُ النبي ﷺ.

وغايتُه: الفوزُ بسعادة الدَّارَيْنِ[1].

مصنفاتُه:

أوَّلُ مَنْ صنَّف فيه وأشهرُ مصنفاته:

أَوَّلُ من صنف في علوم الحديث خاصة - فيما بلغنا - القاضي أبو مُحَمَّد الرَّامَهُرْمُزِيُّ (ت٣٦٠هـ) صنف كتابَ: «الْمُحَدِّث الفَاصِل بين الرَّاوِي والْوَاعِي»، لكنه لم يستوعب كما هي عادةُ من يبدأ التصنيف في علم من العلوم، ثم تلاهُ الحاكمُ أبو عبد الله (ت٤٠٥هـ) فصنف كتابَ: «مَعْرِفَة عُلوم الحديث»، وهو تكملةٌ لما بدأه الرامهرمزي، ثم تلاهما الحافظُ أبو نُعَيْم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ) فوضع مُسْتَخْرَجاً على كتاب الحاكم «المعرفة»، ثم جاء الخطيبُ البغدادي (ت٤٦٣هـ) فصنف: «الْكِفَايَةَ في

(١) هكذا عرفه ابنُ الأكفاني (ت٤٠٥هـ) في إرشاد القاصد (ص١٥٥/ ١٦٠)، وعِزُّ الدين ابنُ جماعة (ت٨١٩هـ)، ونقله السيوطي في التدريب (٢/ ٩/ ١٤)، وزكريا الأنصاري في فتح الباقي (١/ ٧)، والصنعاني في توضيح الأفكار(١/ ٦)، والباجوري في حاشية الشمائل (ص١٩/ ٢٠)، والمباركفوري في مقدمة تحفة الأحوذي(ص٣ فما بعدها)، والقنوجي في الحِطَّة (ص١٤٠/ ١٤٢). وللمحدث عبد الله بن الصديق الغماري (ت١٤١٣هـ) رأيٌ آخر قال في كتابه توجيه العناية (ص ١٢-١٣): إن علمَ الحديث روايةً: هو علمٌ يُعرف به حقيقةُ الرواية وشروطها وكيفية الاتصال والانقطاع وحال الرواة وما يتصل بذلك، وموضوعه: الراوي والمروي، وغايته: معرفة المقبول والمردود، ويسمى: علم مصطلح الحديث، وأصول الحديث. وأما علمُ الحديث درايةً: فهو علمٌ يُبحث فيه عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث، وعن المعنى المراد منها، وموضوعه: أحاديث الرسول ﷺ، وغايته: التحلي بالآداب النبوية والتخلي عما يكرهه أو ينهى عنه اهـ.

علم الرواية»، و«الجامعَ لِأَخْلاقِ الراوي وآدابِ السامع»، وما مِنْ فنٍّ مِنْ فنون الحديث إلا وله فيه مصنفٌ خاص، ثم جاء القاضي عِيَاضٌ السَّبْتِي(ت٥٤٤هـ) فصنف كتابه الماتع: «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع»، ثم المَيَّانِشِي[١] (ت٥٨٣هـ) له جزء: «ما لا يَسَعُ المُحدِّثَ جَهْلُهُ»، إلى أن جاء الإمامُ الحافظُ أبو عَمْرو عثمان بنُ عبد الرحمن ابنِ الصلاح الشَّهْرَزُورِي (ت٦٤٣هـ) فوضع كتابه الشهير: «معرفةَ أنواعِ علم الحديث»، والذي اشتهر باسم: مقدمة ابن الصلاح، لخص فيه كُتب من سبقه، فجمع شَتَاتَ مقاصِدِها، ونُخَبَ فوائدِها، وأملاه إملاءً يُعوزه الترتيبُ والتهذيب، ومع ذلك لَقِيَ قَبُولاً واستحساناً بين أهل الحديث، قال ابن حجر في شرح النخبة: فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره، فلهذا عكف الناسُ عليه وسارُوا بِسَيْرِه، فلا يُحصى كَمْ ناظمٍ له ومختصِر، ومُستدركٍ عليه ومقتصِر، ومعارضٍ له ومنتصِر[٢]. ثم وضع الحافظُ زينُ الدين العِراقي (ت٨٠٦هـ) نُكتاً على مقدمة ابن الصلاح سماه: «التقييد والإيضاح»، وللزركشي (ت٧٩٤هـ) نكتٌ على ابن الصلاح أيضاً، وللحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) نكتٌ على كُلٍّ من ابن الصلاح وتقييد العراقي، ووضع الإمام النووي (ت٦٧٦هـ) كتابَ: «إرشاد طُلاَّب الحقائق» اختصر فيه كتابَ ابنِ الصلاح

---

(١) المَيَّانِشِي بفتح الميم والياء المشددة وبالشين المعجمة، وهو أبو حفص عمر بن عبد المجيد الميانشي، نزيل مكة، والميانشي: نسبة إلى ميَّانِش: قرية من قرى المهدية بإفريقية، تونس حالياً. ويقال: الميانجي: وهي نسبة إلى ميانج موضع بالشام. له جزء: ما لا يسع المحدثَ جهلُه. قليلُ الفائدة خاوي العائدة في علم المصطلح، ولولا ذكرُ الحافظ له في مقدمة شرح النخبة لما كان له ذكرٌ ولا شأنٌ، وعتب العلامةُ المحقق المفيد عبد الفتاح أبو غدة على الحافظ ابنِ حجر ذكره لجزء الميانشي ضمن سلسلة المؤلفات في المصطلح وإغفاله «مقدمة التمهيد» على أهميتها وغزارة فوائدها، وضعف مضمون جزء الميانشي وهزالته، وعَدَّ ذلك غفوةً من عالم. انظر مجموع خمس رسائل في علوم الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة (ص٢١٥).

(٢) نزهة النَّظَر شرح نخبة الفِكَر للحافظ ابن حَجَر(ص ٣٥ - عتر).

علوم الحديث، ثم اختصر الإرشاد بكتاب: «التقريب والتيسير» الذي شرحه الحافظ السيوطي بتدريب الراوي، وللحافظ ابنِ كثير(ت٧٧٤هـ) اختصارُ كتابِ ابنِ الصلاح سماه: «اختصار علوم الحديث»[١]، شرحه الشيخُ أحمد شاكر(ت١٣٧٧هـ) ، وللبدر ابنِ جماعة (ت ٧٣٣هـ) تلخيصٌ لكتاب ابن الصلاح سماه: «المنهل الرَّوِي»، شرحه حفيدُه عزُّ الدين ابنُ جماعة (ت ٨١٩ هـ) بـ«المنهج السوي»، ولسراج الدين الْبُلْقيني (ت٨٠٥هـ): «محاسنُ الاصطلاح وتضمين علوم الحديث لابن الصلاح»، ولِمُغَلْطاي بنِ قَلِيج[٢] (ت٧٦٢هـ) كتاب: «إصلاح ابنِ الصلاح»، وللحافظ العراقي نظمٌ لمقدمة ابنِ الصلاح وهو المشهور باسم: «التبصرة والتذكرة»، وله شرحٌ عليها، وللسخاوي (ت٩٠٢هـ) شرحٌ وافٍ عليها سماه: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»، ولزكريا الأنصاري (ت٩٣٦هـ) شرحٌ عليها أيضاً سماه: «فتح الباقي شرح ألفية العراقي»، ولابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ): «الاقتراح في بيان الاصطلاح»، وللحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ) اختصارٌ لكتاب شيخه الاقتراح سماه: «الموقظة في علم مصطلح الحديث»، وللحافظ ابن حجر: «نخبةُ الْفِكَرِ في مصطلح أَهْلِ الْأَثَر»، وشرحُها «نُزْهَةُ النَّظَرِ في توضيح نخبة الفِكَر»، وللنخبة شروحٌ عِدَّةٌ من أشهرها شرح المُلَا علي القَارِي (ت١٠١٤هـ)، ولابن الوزير (ت٨٤٠هـ): «تنقيحُ الأنظار»، شَرَحَهُ الأمير الصنعاني (ت١١٨٢هـ) بـ«توضيح الأفكار»، وللحافظ السيوطي(ت٩١١هـ) ألفيةٌ في الحديث سماها: «نظم الدُّرَر في عِلم الأَثَر»، له عليها شرحٌ حافلٌ سماه: «البَحْر الذي زَخَر في

(١) وسماه محمد صديق القنوجي (ت١٣٠٧هـ) في أبجد العلوم (٢/ ٦٧): الباعث الحثيث واختار الشيخ أحمد شاكر تسمية شرحه بالباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث.

(٢) مُغَلْطاي: بضم الميم وفتح الغين المعجمة فلامٌ ساكنة، وبعضهم يضمُّ الغين، وبعضهم يُسكنها، وقَلِيج: بفتح القاف وكسر اللام المخففة كأمير، وقيل: بكسر القاف واللام المشددة. انظر التبيان لبديعة البيان لابن ناصر الدين (١٢١١)(٣/ ١٤٩٦)، وتوضيح المشتبه له (٧/ ١١٨)، والأعلام للزركلي (٧/ ٢٧٥).

شرح ألفية الأثر»، وممن شرحها أيضاً الشيخ أحمد شاكر، ومحمد التِّرْمِسِي سمى شرحه: «منهج ذوي النَّظَر»، وللإثيوبي شرحٌ عليها أيضاً سماه: «إسعاف ذوي الوَطَر»، وكتبٌ أخرى لا تحصى.

فائدة:

أ- **أَوَّلُ مَنْ دوَّنَ السُّنةَ وجَمَعَ الحديثَ**: أبو بكر بنُ محمَّد بنِ عَمرو بنِ حَزْم (ت١٢٠هـ) بأمرٍ مِنْ عُمرَ بنِ عبد العزيز وكان ذلك على رأس المائة الأولى[١]، وكان أبو بكرٍ أميرَ عُمرَ على المدينة.

ورُوِي من وجهٍ آخر أنَّ أوَّلَ مَنْ كَتَبَ العِلْمَ ودوَّنَهُ: ابنُ شِهَابٍ الزُّهري (ت١٢٠هـ)[٢].

قال الحافظ ابنُ حجر في الفتح: يُستفادُ منه ابتداءُ تدوينِ الحديثِ النبوي[٣].

وقال أيضاً: أوَّلُ مَنْ دوَّنَ الحديثَ ابنُ شهابٍ الزهري على رأس المائة بأمرٍ من عمر بن عبد العزيز ثم كَثُرَ التدوينُ ثم التصنيف[٤].

وقال الحافظ السيوطي في ألفيته:

أَوَّلُ جَامِعِ الحَدِيثِ وَالْأَثَر   ابْنُ شِهَابٍ آمِراً لَهُ عُمَر

ب- **أَوَّلُ مَنْ صَنَّفَ**: ابنُ جريج بمكة، ومالكُ بنُ أنس أو ابنُ أبي ذِئْبٍ بالمدينة،

---

(١) رواه البخاري، باب كيف يقبض العلم، معلقاً (١/ ١٩٤- الفتح)، ومالك في الموطأ، رواية محمد بن الحسن، باب اكتتاب العلم رقم (٩٣٦- التعليق الممجد)، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (١/ ٣٦٦)، والدارمي في السنن (١/ ١٢٦).

(٢) ابن عبد البر في جامع بيان العلم رقم (٢٨٩) (١/ ١٥٠)، وأبو نعيم في الحلية (٣/ ٣٦٣).

(٣) الفتح (١/ ١٩٤).

(٤) الفتح (١/ ٢٠٨).

والرَّبِيع بنُ صَبِيح[1] أو سعيد بنُ أبي عَروبة أو حماد بنُ سَلَمَة بالبصرة، وسفيان الثوري بالكوفة، وهُشَيْم بوَاسِط، ومَعْمَر بنُ راشِد باليمن، والأوزاعي بالشام، وابنُ المبارك بخُراسان، وجَرِير بنُ عبد الحَميد بالرَّيِّ.

وكان هؤلاء الأعلام في عصرٍ واحدٍ أثناء المائة الثانية فلا يُدرى أيهم سَبَق. قاله العراقي وابن حجر[2].

مصطلحاتٌ تدعو إليها الحاجة:

الحديثُ لغةً: هو الجَديد ضِدُّ القَديم، **واصطلاحاً**: ما نُقِلَ عن النبي ﷺ من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صِفَةٍ.

الأثرُ لغةً: هو بقيةُ الشيء، **واصطلاحاً**: ما أُضيف إلى الصحابي أو التابعي من قولٍ أو فعلٍ، وقيل: هو بمعنى الحديث.

الخبرُ لغةً: هو النبأ، **واصطلاحاً**: هو بمعنى الحديث، وقيل: هو أعمُّ منه، أي ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن غيره.

والحديث ينقسم إلى: حديثٍ نبوي، وحديثٍ قدسي.

والحديثُ القدسي: هو ما يُضيفه النبي ﷺ إلى الله عز وجل.

السَّنَدُ لغةً: هو ما يُعتمدُ عليه، **واصطلاحاً**: هو سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن، ويقال له الإسناد. والإسناد أيضاً حِكَايةُ طريقِ المتن، ويُطلق كلٌّ منهما على الآخر.

المسنَدُ بفتح النون: هو الحديث الذي اتصل سندُه إلى منتهاه، وهو أيضاً الكِتَابُ

---

(١) بفتح الصاد المهملة.

(٢) هو في شرحه الكبير على الألفية، كما في النكت الوفية (١/ ١٢٣)، وفتح الباقي (١/ ٥١)، وتدريب الراوي (١/ ٦٦)، وهدي الساري لابن حجر (ص٦)، وشرح ألفية السيوطي للترمسي (ص١٧/ ١٨)، وانظر المحدث الفاصل للرامهرمزي (ص٦١١)، والجامع للخطيب رقم (١٨٥٨).

الذي جُمع فيه حديثُ كلِّ صحابي على حدة.

المسنِدُ بكسر النون: هو من يروي الحديثَ بسنده.

المتنُ لغةً: هو ما صلب وارتفع من الأرض، **واصطلاحاً**: هو منتهى السند من الكلام، سُمي بذلك لأن المسنِدَ يُقويه بالسند ويرفعه إلى قائله.

المحدِّثُ: هو من حفظ الحديثَ واشتغل به واطلع على الكثير من رواياته وكُتبه وعرف أحوالَ الرواة جَرْحاً وتَعْديلاً.

الحافظُ: هو أعلى مرتبةً من المحدث، وأرفعُ درجةً وأكثرُ حفظاً وإتقاناً وأوسعُ معرفةً.

الحاكِمُ: هو من أحاط بجميع السُّنة أو قارب ذلك.

ولهم ألقابٌ أخرى **كالحُجَّة، وأميرِ المؤمنين**.

الاعتبار: هو تتبع طرق الحديث ليُعرف هلْ انفرد به راويه أو شاركه غيرُه.

المتابعةُ لغةً: هي الموافقة، **واصطلاحاً**: هي مشاركةُ الراوي غيرَه في رواية الحديث مع اتحاد الصحابي. وتكون المتابعة قاصرةً أثناءَ الإسناد، وتامةً أوَّلَ الإسناد.

الشاهِدُ لغةً: من الشهادة، **واصطلاحاً**: هو الراوي الذي يشارك غيرَه في رواية الحديث مع اختلاف الصحابي.

الصحابي: هو من لقي النبي ﷺ مسلماً ومات على الإسلام.

التابعي: هو من لقي الصحابي مسلماً ومات على الإسلام.

وسيأتي مزيدٌ في التتمات.

❖ ❖ ❖

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيم

أبْـــدَأُ بالحَمْـــدِ مُـــصَلِّياً على محمَّـــدٍ خَـــيْرِ نبـــي أُرْسِـــلا

(بسم الله الرحمن الرحيم) بَدَأَ ببسم الله الرحمن الرحيم بَدْأً حقيقياً، مُستعيناً ومُتبركاً بها، واقتداءً بالكتاب العزيز، وبسُنةِ النبي صلى الله عليه آله وسلم.

والله: أوَّلُ اسْمٍ من الأسماء الحسنى التسعةِ والتسعين، والرحمن الرحيم: صفتان مشتقتان من الرحمة، وهما أيضاً من الأسماء الحسنى.

(أَبْدَأُ بِالحَمْدِ) البَدْءُ هنا إضافيٌّ، فلا يُنافي تقدم البسملة عليه، أي: الحمدُ لله تعالى المستحق لجميع أنواع الحمد، ولحديث: «كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدأ فيه بحَمْدِ الله فهو أَقْطَع»[1].

والحَمْدُ هو تعظيمُ الله تعالى والثناءُ عليه باللسان سواء قابلته نعمةٌ أو لا، أما الشُّكْرُ فهو ما دَلَّ على تعظيم المنعم على إنعامه سواء كان قولاً أو فعلاً أو اعتقاداً.

(مُصَلِّياً عَلَى مُحَمَّدٍ) أي أبدأُ بالحمد حال كوني مصلياً، فبعد حمدِ الله والثناءِ عليه صلى على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امتثالاً لقول الله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ﴿٥٦﴾﴾ [الأحزاب:٥٦]، ولما ورد في فضل الصلاة عليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الآثار. والصلاةُ عليه ﷺ يُقصدُ بها طلبُ الرفعةِ

(١) رواه أبو داود رقم (٤٨٤٠)، والنسائي في الكبرى رقم(١٠٢٥٥)، وابن ماجه رقم (١٨٩٤)، وهو حديث حسن.

والشرفِ العظيم للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، لأنه بابُ كلِّ خيرٍ ونعمةٍ وصلتْ إلينا من الله تعالى. وفي الحديث: «مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ الله»[1].

والصلاةُ من الله: ثناءٌ ورِفعةُ قَدْرٍ، ومن الملائكة: دعاءٌ واستغفار، ومن الآدميين: دعاءٌ أيضاً.

ومحمَّدٌ: هو أشرف أسمائه ﷺ مشتقٌّ من الحمد لأنه أحمدُ الحامدين لربه، وأشرفُ من حمده من في السموات ومن في الأرض.

(خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلا) خير بمعنى أخير، فهو اسم تفضيل حُذفت همزتُه تخفيفاً، ونبينا ﷺ أفضلُ الأنبياء والرسل، فضله ربه ورفعه عليهم درجات قال الله تعالى: (تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله) وهذا موسى عليه السلام لاشتهاره بهذه الخصلة العظيمة في القرآن (ورفع بعضهم درجات) المقصود من هذا الوصف وهو محمَّد ﷺ. وليس التفضيل من جهة النبوة لأنها خصلةٌ واحدةٌ لا تفاضل فيها، وإنما التفضيل في زيادةِ الأحوالِ والخصوصِ والكرامات والألطاف والمعجزات المتباينات.

ولقوله ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[2].

(أُرْسِلا) أي بُعِثَ، وبِعْثَتُهُ عامةٌ للإنس والجن. وقيل: إنها أعمُّ من ذلك[3].

والرسالةُ أخص من النبوة وأفضل، فكلُّ رسولٍ نبيٌّ، وليس كلُّ نبيٍّ رسولاً.

وقد أهمل الناظمُ رحمه الله تعالى ذكرَ الصلاة على الآل، وهو تقصيرٌ غيرُ محمود

---

(١) رواه الترمذي رقم (١٩٥٥)، وأبو داود رقم (٤٨١١)، نحوه، وأحمد (٣/ ٣٢). وسنده صحيح. وصححه الترمذي.

(٢) رواه البخاري رقم (٤٧١٢)، ومسلم رقم (١٩٤).

(٣) للحافظ السيوطي رسالة: تزيين الأرائك في إرسال النبي ﷺ إلى الملائك.

لوروده في السنة مورد الأمر به حين سألوه ﷺ عن كيفية الصلاة عليه المأمور بها في القرآن فقال: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ على محمَّدٍ وعلى آلِ محمَّد»[1]. الحديث .

والآلُ: هم من حرمت عليهم الصدقة وهم: آلُ علي، وآلُ جعفر، وآلُ عقيل، وآلُ العباس، كما ورد في حديث زيد بن أرقم[2].

❖ ❖ ❖

(١) رواه البخاري رقم (٣٣٧٠)، ومسلم رقم (٤٠٦) عن كعب بن عجرة.

(٢) رواه مسلم رقم (٢٤٠٨)، والنسائي في الكبرى رقم(٨١١٩)، وأحمد (٤/ ٣٦٦).

أقسامُ الحديث

وَذِي مِـــنَ أَقْـــسَامِ الحُـــدِيثِ عِـــدَّهْ	وَكُـــلَّ وَاحِـــدٍ أَتَـــى وَحَـــدَّهْ

(وذِي مِنَ أَقْسَامِ الحَدِيثِ عِدَّةْ) الواو: للاستئناف، وذي: مبتدأ خبرُه عِدَّة. والْعِدَّة: بكسر العين المهملة وتشديد الدال، الجماعة قَلَّتْ أو كثرتْ، يُقال: عِدَّةُ كُتب، وعِدة رجال[1].

أي هذه عدةٌ من أقسام الحدِيثِ، أي أنواعه، والإشارةُ إلى ما في ذهنه إذا قال ذلك قبل الشروع في النظم، أو إلى النظم إذا قاله بعد نظمه.

و(من) للبيان، قال الدمياطي: الأقربُ أنها للتبعيض، لأنه لم يستوفِ جميعَ أقسامِ الحديث[2].

والأقسامُ التي ذكرها في هذا النظم: أربعٌ وثلاثون كما أشار إليه في الآخر بقوله: (فوق الثلاثين بأربعٍ أتتْ أبياتُها)، وكلُّ قسمٍ عقد له بيتاً، وهذه الأقسامُ كلُّها أنواعٌ متفرعةٌ عن أقسام الحديث الثلاثة: الصحيح، والحسن، والضعيف.

(وَكُلُّ وَاحِدٍ أَتَى وَحَدَّهْ) الواو من «وحَدَّه» واو المعية و«حَدَّه» مفعولٌ معه أي كلُّ واحدٍ أتى مع حدِّهِ، والرفع هنا عطفاً على الضمير في «أتى» ضعيف، إذ يلزم عليه العطف على الضمير المستتر من غير فصلٍ بالضمير المنفصل.

---

(١) تاج العروس (٨/ ٣٥٧)، ومختار الصحاح (ص١٧٥).

(٢) صفوة الملح (ص٧٠).

والحَدُّ لغةً: المنع، واصطلاحاً: ما يميز الشيءَ عما عَدَاهُ بذاتياته. والحَدُّ في كلام الناظم مطلقُ التعريف ليشمل الرَّسْمَ أيضاً وهو ما دلَّ على الآثار.

فكلُّ قسمٍ من هذه الأقسام المشارِ إليها آنفاً أتى في هذا النظم مع حدِّه وتعريفِه، وربما استغنى عن الحدِّ بالمثال تقريباً على المبتدئ.

❖ ❖ ❖

الحَدِيثُ الصَّحِيح

أَوَّلُهَا الصَّحِيحُ وَهْوَ مَا اتَّصَلْ	إِسْنَادُهُ وَلَمْ يَشُذَّ أَوْ يُعَلْ
يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضَابِطٌ عَنْ مِثْلِهِ	مُعْتَمَدٌ فِي ضَبْطِهِ ونَقْلِهِ

(أَوَّلُهَا) أي أوَّلُ الأقسامِ المشارِ إليها سابقاً هو الحديثُ (الصَّحِيحُ وَهْوَ مَا اتَّصَلْ إِسْنَادُهُ) أي سنده (وَلَمْ يَشُذَّ) أي والحال أنه لم يَشُذَّ، أي لم يدخله الشُّذوذ (أَوْ يُعَلْ) بعِلةٍ قادحةٍ (يَرْوِيهِ عَدْلٌ) أي عدلُ الرواية لا عدلُ الشهادة فلا يختص بالذَّكَرِ الحُرِّ (ضَابِطٌ) تامِّ الضبط، سواء ضَبَط بصدره أو بكتابه (عَنْ مِثْلِهِ) في العدالة والضبط، من أول السند إلى منتهاه (مُعْتَمَدٌ) عليه (فِي ضَبْطِهِ) صدراً (وَنَقْلِهِ) كتاباً.

الحديثُ الصحيحُ أَوَّلُ أقسامِ الحديثِ وأشرفُها رُتبةً.

وهو لغةً: ضِدُّ السَّقيم.

واصطلاحاً: ما اتَّصل إسنادُه بنقلِ عدل، تامِّ الضبط، عن مثلِه إلى منتهاه، من غير عِلَّةٍ، ولا شُذوذ.

من خلال التعريف السابق يتبين أن الحديث الصحيح هو ما اجتمعت فيه شروطٌ خمسة:

الأول: اتصال سنده. الثاني: أن يرويه العدل. الثالث: أن يكون ذلك العدلُ تامَّ الضبط. الرابع: السلامة من العلة. الخامس: السلامة من الشذوذ.

اتصال السند: السند هو سِلْسِلَةُ الرجال الموصلة إلى المتن، واتصاله: بأن يكون

كلُّ راوٍ من رواته قد سمعه من شيخه مباشرةً من أوله إلى منتهاه.

عدالة الرواة: العدالة هي مَلَكَةٌ في الشخص تحمله على ملازمة التقوى والمروءة.

والتقوى: هي اجتناب السيئات، كالشِّرْك والفِسْقِ والبِدْعَةِ.

والمُرُوءَةُ: هي مَلَكَةٌ تحمل صاحبها على اجتناب ما يَشِينُ عند الناس كصغائر الخِسَّة، والمباحاتِ الرذيلةِ كالمشي حافياً، والأكْلِ في الطرقات ونحوها. ويختلف ذلك باختلاف الأمصار والأعصار، فما يُعتبر خارِماً في مِصْرٍ أو عَصْرٍ قد لا يكون كذلك في مصر أو عصر آخر.

والعدل: هو المسلم العاقل البالغ السالم من الفسق وخوارم المروءة.

والإسلام والبلوغ شرطان في العدالة عند الأداء، أما عند التحمل فلا يُشترط شيءٌ من ذلك لقبولهم روايةَ صغار الصحابة ما تحمَّلوه في صغرهم أو في حال كفرهم.

ضبط الرواة[1]: بأن يكون كلُّ راوٍ من رواته تامَّ الضبط.

والضبط هو حفظُ المسموع وإثباتُه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

ويكون الضبط بالصدر وبالكتاب، فضبط الصدر هو ما تقدم، وضبط الكتاب هو أن يحفظ كتابه الذي يحدث منه من التبديل، ويصونَه من التغيير، منذ سماعه وتصحيحه إلى أن يؤدي منه.

عدم الشُّذوذ: الشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه أو أكثر عدداً.

والحديث الذي فيه شذوذ يقال له الشاذ وسيأتي.

عدم الْعِلَّة: العلة أمرٌ خفيٌّ يقدح في صحة الحديث، وقلنا: أمرٌ خفي لتخرج العلةُ الظاهرة، كالتدليس والانقطاع، فإنها تقدح في صحة الحديث أيضاً لكنها غيرُ

---

(١) انظر المزيد عن العدالة والضبط في التتمات آخر الكتاب.

مرادةٍ هنا لدخولها في شرط الاتصال، وبالقادحة تخرج غيرُ القادحة كما سيأتي بيانه في الحديث المعل.

والعلة الخفية إنما يتفطن لها جَهابِذَةُ هذا الفنِّ وحُذاقُه.

مثال الحديث الصحيح:

ما رواه البخاري قال: ثنا[1] عبد الله بنُ الزبير، قال: ثنا سفيان، قال: ثنا يحيى بنُ سعيد الأنصاري، قال: أخبرني محمَّد بنُ إبراهيم التيمي، أنه سمع علقمة بنَ وقاص الليثي يقول: سمعت عُمر بنَ الخطاب على المنبر قال: سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَاتِ». الحديث[2].

فهذا الحديث سنده متصلٌ لأن كلَّ راوٍ من رواته قد سمعه من شيخه.

ورجاله كلُّهم عدولٌ ضابطون:

عبد الله بن الزبير: ثقةٌ إمامٌ حافظٌ فقيه. **وسفيان**، هو ابنُ عيينة، ثقةٌ حافظٌ إمامٌ فقيه. **ويحيى بن سعيد الأنصاري**: ثقةٌ ثَبْتٌ. **ومحمد بن إبراهيم التيمي**: ثقةٌ. **وعلقمة بن وقاص الليثي**: ثقةٌ ثبتٌ. **وعمر بن الخطاب**: صحابي، والصحابة لا يُبحث عن أحوالهم لأنهم كلهم عُدولٌ بالكتاب والسنة والإجماع[3].

والحديث غيرُ شاذ لأنه ليس في متنه ولا إسناده مخالفةٌ لغيره.

وليس فيه علةٌ من العلل.

---

(١) **ثنا**: هو اختصار حدثنا، **وأنا**: اختصار أخبرنا. انظر مقدمة ابن الصلاح (ص٣٨٥)، وتدريب الراوي (٢/ ٨١/ ٨٢)، وفتح المغيث للسخاوي (٣/ ١٠٦/ ١٠٨).

(٢) رواه البخاري رواه البخاري رقم (١)، وفي مواضع أخرى من صحيحه.

(٣) انظر ما كتبته عن عدالة الصحابة في كتابي: الإجابة عما أشكل من مخالفات الصحابة.

مثالٌ آخر للصحيح:

قال مسلم: ثنا يحيى بنُ أيوب، وقتيبة بنُ سعيد، وابنُ حُجْر، قالوا: ثنا إسماعيل بنُ جعفر، عن العَلاَء، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال: «مَنْ دَعَا إِلَى هُدَى كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ لاَ يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئاً، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ لاَ يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئاً»[1].

فهذا حديثٌ صحيحٌ جمع شروطَ الصحيح كلَّها:

كلُّ راوٍ قد سمعه من شيخه، وعنعنةُ غيرِ المدلِّس تُحملُ على الاتصال والسماع كما سيأتي في المعنعن.

ورواته كلُّهم عدول:

يحيى بن أيوب: ثقةٌ. **وقتيبة بن سعيد**: ثقةٌ ثَبْت. **وابن حُجْر** هو علي: ثقةٌ حافظ. **وإسماعيل بن جعفر**: ثقةٌ ثبت. **والعلاء** هو ابنُ عبد الرحمن بنِ يعقوب: وثَّقَهُ أحمد والترمذي، وحديثه عن المشاهير صحيح. **وعبد الرحمن بن يعقوب**: ثقةٌ.

والحديث ليس فيه شذوذٌ ولا عِلَّة.

فـوائد:

١- قولهم: هذا حديثٌ صحيح، أي باعتبار توفره على شروط الصحة، ولا يُقطع بصحته لجواز الخطأ على الثقة.

٢- ما قيل فيه أصحُّ الأسانيد:

- مالك عن نافع عن ابن عمر. ويُقال لهذه السِّلْسِلَة: سِلْسِلَة الذهب، وهذا

(١) رواه مسلم رقم (٢٦٧٤).

اختيار البخاري.

- الزهري عن سالم عن ابن عمر. وهو اختيار أحمد بن حنبل وإسحاق بن رَاهُوِيَهْ[١].

- ابن سِيرِين عن عَبِيدَة السَّلْمَاني عن علي. وهو اختيار ابن المَدِيني والفَلاَّس.

- إبراهيم النَّخَعِي عن عَلْقمة عن ابن مسعود. وهو اختيار ابن مَعِين[٢].

٣- لا يوجد إسنادٌ قيل فيه: أصح الأسانيد مطلقاً.

٤- صفاتُ الحديث الصحيح تتفاوت من حيث قُوَّتُها وعلُوُّها، وبذلك تتفاوت درجاتُ الصحيح.

٥- الصحيحُ ينقسم إلى صحيحٍ لذاته: وهو ما تقدم، وصحيحٍ لغيره: وهو ما كانت الصفاتُ فيه دون الأول في القوة والعلو، فإذا وُجد ما يجبر هذا القصور بكثرة الطرق ارتقى إلى الصحيح لكن لغيره، وإلا فهو الحسن لذاته كما سيأتي.

٦- أصحُّ الصحيح هو ما اتفق على إخراجه الشيخان - البخاري ومسلم- ، ثم ما انفرد بإخراجه البخاري، ثم مسلم، ثم ما كان على شرطهما، ثم ما كان على شرط البخاري، ثم شرط مسلم، ثم شرط غيرهما[٣].

٧- أصحُّ الكتب بعد كتاب الله تعالى: كتابُ البخاري، ثم كتابُ مسلم، لإجماع

---

(١) كلُّ عَلَم ينتهي بـ(ويه) فأهل الحديث ينطقونه بضم ما قبل الواو الساكنة وفتح الياء ثم هاء ساكنة، وأهل اللغة ينطقونه بفتح الواو وما قبلها ثم هاء. انظر تدريب الراوي(١/ ٢٨٨)، وإفادة النصيح لابن رشيد (ص ٢٩- ٣٠)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٣/ ٤٦٥).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٥٣/ ١٥٤).

(٣) انظر لمعاني هذه الألفاظ كتابي: البيان المفهم لشرط البخاري ومسلم.

الأمة على تلقي ما فيهما بالقبول، وما روياه المختارُ القطعُ بصحته لعصمة الأمة[1].

٨- كتابُ البخاري أصح من كتاب مسلم، لأن شرطه فيه أشَدُّ من شرط مسلم، ولأن الرجالَ الذين تُكُلِّم فيهم في كتاب البخاري أقلُّ عدداً من رجال مسلم المتكلم فيهم، وكذلك الأحاديث المنتقدة. وهذا الترجيح باعتبار المجموع لا باعتبار كلِّ حديث على حِدَة.

٩- لم يلتزم البخاريُّ ولا مسلمٌ جمعَ الصحيح كلِّه في كتابيهما ولا ما صح عندهما، بل فاتهما شيءٌ كثير، وصح عندهما كثيرٌ من الحديث لم يذكراه في صحيحيهما.

١٠- أوَّلُ من صنف في الصحيح البخاريُّ ثم تلميذُه مسلمٌ. وأعني بالصحيحِ الصحيحَ المجرَّدَ، لأن مالكاً جمع الصحيحَ قبلَهما لكنه لم يفرد كتابه لجمع الحديث الصحيح، بل ذكر في كتابه الموطأ الأحاديث المرفوعة، والموقوفة، والمراسيل، والبلاغات، والآراء الفقهية.

١١- أحاديثُ البخاري ومسلم:

قال ابن الصلاح في المقدمة[2] : في البخاري: (٧٢٧٥) حديث بالمكرر، و(٤٠٠٠) حديث بلا مكرر.

وفي مسلم (١٢٠٠٠) حديث بالمكرر، و(٤٠٠٠) حديث بلا مكرر.

وقال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح[3] :

---

(١) وذلك فيما روياه مسنداً ولا يكون مما انتقده عليهما الحفاظ. وللدارقطني «كتاب الالتزامات والتتبع» انتقد فيه أحاديث من الصحيحين.

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص١٦٣).

(٣) هدي الساري (ص٤٦٨).

في البخاري (٧٣٩٧) حديثاً بلا مكرر.

وقام الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي بترقيم الصحيحين فجاء حسابه هكذا:

في البخاري: (٧٥٦٣) حديث.

في مسلم: (٣٠٣٣) حديث.

والمتفق عليه منهما (٢٠٠٦) حديث.

١٢- شرطُ الشيخين أن يكون الحديثُ مرويًّا بنفس رجال الكتابين، واشترط بعضهم اعتبار الكيفية التي التزمها الشيخان في الرواية عن هؤلاء الرواة، وليس ذلك بمشروطٍ على الراجح.

١٣- هناك من اشترط جمع الحديث الصحيح في كتابٍ غير الشيخين وهم كالآتي:

أ- الحاكم أبو عبد الله صنف كتابه: «المستدرك»، جمع فيه الأحاديث التي هي على شرط الشيخين أو أحدِهما ولم يخرجاها. ولكن وقعت له في كتابه أوهامٌ كثيرة، كتصحيحه أحاديث ليست على شرط أحدهما ومع ذلك يلزمهما بإخراجها.

وكتصحيحه أحاديث لم تبلغ درجة الصحة، من الضعيف والمنكر والموضوع أيضاً. وعذرُه في ذلك - كما قيل- أن المنية أدركته قبل أن يُنقح كتابه ويهذبه، مع أنه متساهلٌ في التصحيح، واسعُ الخطو فيه، كما نبه عليه جماعةٌ من الحفاظ.

وضع الحافظ الذهبي تلخيصاً لمستدرك الحاكم تتبع فيه أحاديثه منتقداً الحاكم تارةً ومتعقباً عليه في بعض الأحيان، وموافقاً له تارةً أخرى، لكن الذهبي أصابه ما أصاب الحاكم من التساهل فوقعت له، هو أيضاً، أوهامٌ وأخطاء، وذلك كموافقته له في أحاديث تصحيحاً وتضعيفاً مما أخطأ الحاكم فيه، وكتضعيفه ما صححه الحاكم وهو صحيح. ومما يؤخذ عليه أيضاً قسوته على الحاكم في مواضع من كتابه، وهي طريقةٌ غير

مرضيةٍ ولا مقبولة. وعذرُ الذهبي - كما قيل- أنه صنف التلخيص في بدايته، والبداياتُ مزلات.

ب- أبو حاتم محمَّد بنُ حِبَّان البُسْتي صنف كتابه الصحيح المسمى: «التقاسيم والأنواع». وهو أقلُّ تساهلاً من الحاكم، وفي كتابه الصحيحُ وغيره.

ج- محمَّد بن خُزيمة صنف كتابه: «الصحيح». وهو أيضاً فوق الحاكم، وفي كتابه أحاديث ليست على شرط الصحيح.

د- الضياء المقدسي صنف كتابه: «المختارة». وقد وهم في كثيرٍ من الأحاديث التي لم تبلغ درجة الصحيح فأدرجها في كتابه.

هـ- المستخْرَجات على الصحيحين: ومعنى المستخْرَج: هو أن يعمد مصنفٌ إلى كتابٍ من كتب الحديث المسندة ثم يخرج أحاديثه حديثاً حديثاً بأسانيده هو، غير ملتزم فيها الصحة، ومن غير طريق صاحب الكتاب إلى أن يلتقي معه في شيخه أو شيخِ شيخه.

كمستخرج أبي عَوَانة على مسلم، ومستخرج الإسماعيلي على البخاري، ومستخرج أبي نُعَيم على البخاري ومسلم.

ومن فوائدها: علو الإسناد، وزيادةُ الألفاظ الواردة في طريق المستخرج.

تنبيه: شروطُ الحديث الصحيح الخمسةُ قد يعرض لها من وجوه الطعن ما ينحط به الحديث عن درجة الصحيح ويُرَدُّ، وبيان ذلك فيما يلي:

١ - **اتصالُ السَّنَد**: قد يسقط من السند راوٍ أو أكثر، وقد يُحذف السندُ كلُّه فلا يُذكر إلا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، أو الصحابي، أو التابعي.

فإذا سقط من السند راوٍ واحدٌ من موضعٍ واحدٍ، أو سقط أكثرُ من واحدٍ لكن في مواضع غير متوالية من السند سُمي الحديث: مُنْقَطِعاً.

وإذا سقط اثنان فأكثر من موضعٍ واحدٍ مع التوالي سُمي: مُعْضلاً.

وإذا وقع السَّقَط من بعد التابعي كأن يقول التابعي: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كذا فهو الحديث المُرْسَلُ.

وإذا وقع السَّقَط من بداية السند سُمِّي: مُعَلَّقاً. وكل ذلك سيأتي في موضعه.

٢- **العَدَالة**: ما يطعن في عدالة الراوي أمورٌ وهي:

-**كَذِبُ الراوي**: إذا ثبت أن الراويَ كَذَبَ على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولو مرةً سُمي حديثه: مَوْضُوعاً.

- **اتهامُه بالكذب**: كأن يكون معروفاً بالكذب في كلامه وإن لم يكذب في حديث النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، وحديث هذا يُسمى: مَتْرُوكاً.

وكذلك أن يَرويَ حديثاً مخالفاً للقواعد المعلومة، ولا يُروى إلا من جهته، فحديثه متروك أيضاً.

- **ظهور الفسق**، أو **شدة الغفلة**، أو **فُحش الغلط**، عند الراوي، والمراد بالفسق الفسق بالفعل أو القول، لا بالمعتقد، فحديثه هذا: مُنْكَرٌ.

- **الجهالة**[1]: المجهول هو الذي لم يعرفه العلماء، إما لكونه لم تُعرف عينُه، أو حالُه، أو لعدم التصريح باسمه الذي يُعرف به.

فالذي لم تُعرف عينُه هو: مَجْهُولُ الْعَيْنِ، وهو الذي لم يرو عنه إلا راوٍ واحدٌ، وحديثُه ضعيف.

والذي لم تُعرف حالُه هو: مَجْهُولُ الْحَالِ، وهو من روى عنه عدلان فأكثر ولم يوثقه أحد، وهو المستور، ويسميه ابنُ حجر في التقريب بالمقبول، وحديثُه ضعيف.

---

(١) انظر المزيد عن البدعة والجهالة في التتمات آخر الكتاب.

- **البدعة**[1]: وهي قسمان: بدعةٌ مكفرة، وبدعةٌ مفسقة.

فالبدعة المُكَفِّرة: هي التي يعتقد أصحابُها ما يستلزم الكفر، كمن أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، أو اعتقد عَكْسَهُ. والجمهور لا يقبلون روايته.

والبدعة المُفَسِّقَة: هي التي لا يُكَفَّر أصحابُها بل يُفَسَّقون. ورواية هؤلاء تُقبل بشرطين:

الأول: أن لا يكون داعيةً إلى بدعته.

الثاني: أن لا يروي ما يُقوي بدعته.

وإذا اختل شرطٌ واحدٌ منهما صار حديثه من قسم الضعيف.

- **سوء الحفظ**: يكون سوء الحفظ ملازماً للشخص طولَ حياته أو طارئاً عليه، فإذا كان ملازماً له، بحيث إذا شارك الثقات الضابطين خالفهم في غالب الروايات فحديث هذا الصنف هو: الشَّاذُّ.

أما إذا كان سوء الحفظ طارئاً على الشخص وعارضاً له لكِبَرِه أو ذهابِ بصره أو احتراقِ كتبه أو غير ذلك، فهذا الصنف من الرواة يقال له: المُخْتَلِطُ[2] وحديثه فيه تفصيل: فما رواه قبل اختلاطه يُقبل، وما رواه بعد ذلك لا يُقبل.

❖ ❖ ❖

(١) انظر المزيد عن البدعة والجهالة في التتمات آخر الكتاب.

(٢) لمعرفة المزيد عن الاختلاط انظر التتمات آخر الكتاب.

الحَديث الحَسَن

رِجَالُـــهُ لاَ كَالـــصَّحِيحِ اشْـــتَهَرَتْ	وَالحُـسَنُ المَعْـرُوفُ طُرْقـاً وَغَـدَتْ

(وَ) الحديث (الحَسَنُ) هو (المَعْرُوفُ طُرْقاً) تمييزٌ مُحوَّلٌ عن نائبِ الفاعلِ أي المَعْروفُ طُرُقُهُ، أي الذِي عُرِفَتْ طُرُقُه أَيْ رجالُ إسنادِه المُعبر عنه بالمَخْرَج، وهو كنايةٌ عن اتصال السند، فيخرج: المنقطعُ، والمدلَّسُ، والمعضلُ، والمرسلُ، فإن هذه لم تُعرف مخارجُها (وغَدَتْ) أي صارتْ (رِجَالُهُ) مشتهرةً بالعدالةِ والضبطِ لَكِنْ (لَا كَـ) رِجَالِ الحديثِ (الصَّحِيح اشْتَهَرَتْ) أي لا اشتهرتْ اشتهارَ رجال الصحيحِ، بل أقل اشتهاراً. **ومعنى البيت**: أنَّ رجالَ الحَسَنِ اشتهرت بالعدالة والضبط لكن لا كاشتهار رجال الصحيح، بل دون ذلك.

الحَسَنُ لغةً: مأخوذٌ من الحُسْنِ وهو الجَمال.

واصطلاحاً : له تعريفات:

الأول: قال الخطابي في معالم السنن (١/ ٦): هو ما عُرِف مَخْرَجُه، واشتهر رجالُه، وعليه مدارُ أكثرِ الحديث، وهو الذي يقبله أكثرُ العلماء، ويستعمله عامةُ الفقهاء.

الثاني: قال الترمذي صاحب السنن في آخر الجامع (١٠/ ٥١٩- تحفة الأحوذي):

كلُّ حديثٍ يُرْوى لا يكون في إسناده مَنْ يُتهم بالكذب، ولا يكون الحديثُ شاذًّا، ويُروى من غيرِ وجهٍ نحوَ ذلك، فهو عندنا حديثٌ حسن.

الثالث: قال ابنُ الجوزي في الموضوعات (١/ ٣٥): هو ما فيه ضعفٌ قريبٌ محتمل.

الرابع: قال ابن الصلاح في المقدمة (ص١٧٥/ ١٧٦): قد أمْعَنْتُ النظر في ذلك - أي في تعريفات من سبق - والبَحْثَ جامعاً بين أطراف كلامهم ملاحظاً مواقع استعمالهم فتنقح لي واتَّضح أن الحديثَ الحسنَ قسمان:

أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجالُ إسناده من مستورٍ لم تتحقق أهليتُه غير أنه ليس مغفلاً كثيرَ الخطأ فيما يرويه ولا هو متهمٌ بالكذب في الحديث، أي لم يظهر منه تعمدُ الكذب في الحديث ولا سببٌ آخر مفسق، ويكون متنُ الحديث مع ذلك قد عُرِفَ بأن يُروى مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر حتى اعتضد بمتابعة مَنْ تابع راويه على مثله أو بما لَهُ من شاهدٍ وهو ورود حديث آخر بنحوه فخرج بذلك عن أن يكون شاذًّا ومنكراً.

القسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يُعَدُّ ما ينفرد به من حديثه منكراً، ويُعتبر في كلِّ هذا، مع سلامة الحديثِ من أن يكون شاذًّا ومنكراً، سلامتُه من أن يكون معللاً.

الخامس: قال الحافظ ابنُ حجر في شرح النخبة (ص٥٢/ ٦٠): وخبر الآحاد بنقل عدلٍ، تام الضبط، متصل السند، غير معلل، ولا شاذ، هو الصحيح لذاته .. ثم قال: فإنْ خَفَّ الضبطُ فالحسنُ لذاته.

وجوه الاعتراض على التعريفات المتقدمة:

اعتُرِض على الخطابي بأن حدَّه ليس مانِعاً، لأنه صادقٌ على الصحيح أيضاً.

واعتُرِض على الترمذي بأن حدَّه ليس جامِعاً ولا مانِعاً، فحدُّه يصدق على

الصحيح، كما أنه حسَّن في جامعه أحاديثَ لم تُرو إلا من طريقٍ واحد.

واعتُرض على ابنِ الجوزي بأن القَدْرَ المحتمل غيرُ منضبطٍ حتى يحكم على حديثه بأنه حسن.

والأقرب[١] في حدِّ الحَسَنِ أن نقول:

الحسنُ لذاته: هو ما اتصل سنده بنقل عدلٍ خَفَّ ضبطُه من غير شذوذٍ ولا علة.

ولا تُشترط خفةُ الضبط في جميع رواته، بل إذا وُجدت في راوٍ واحدٍ من رواته قيل فيه: حسنٌ لذاته. وبهذا يكون الحسنُ لذاته أقلَّ رتبةً من الصحيح لذاته.

أمثلةٌ: للصحيح لغيره، والحسن لذاته، والحسن لغيره:

تقدم أن الصحيح لغيره هو الحسن لذاته إذا رُوي من طريقٍ آخر مثله أو أقوى منه، فما يكون فيه من خفة الضبط ينجبر بالطريق الآخر، وكذلك إذا تعضد بطُرقٍ متعددةٍ تُروى من غير وجهٍ وهي دونه رتبةً يرتقي الحديث بذلك من درجة الحسن لذاته إلى درجة الصحيح لغيره.

مثاله: حديث: «لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاَةٍ»[٢].

رواه محمَّد بنُ عَمْرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة يرفعه.

ومحمَّد بنُ عمرو بنِ علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة لكنه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضُهم من جهة سوءِ حفظِه، ووثقه بعضهم لصدقه

---

(١) قلتُ «الأقرب» لأن أقوال العلماء في تعريف الحسن وقع فيها اضطرابٌ شديدٌ حتى قال الإمام الحافظ الناقد شمس الدين الذهبي في كتابه الموقظة (ص٢٨): لا تطمع بأن للحسن قاعدةً تندرج كلُّ الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياس من ذلك.

(٢) الحديث بهذا الإسناد رواه البيهقي (١/ ٣٧)، وهو حديث صحيح، رواه البخاري رقم (٨٨٧) ومسلم رقم (٢٥٢)، وأبو داود رقم (٤٦)، والنسائي (١/ ١٤)، وابن ماجه رقم (٢٨٧).

وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حَسَنٌ، فلَمَا انضم إلى ذلك كونُه – أي الحديث – رُوي من أوجهٍ أُخر زال بذلك ما كُنَّا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه، وانجبر به ذلك النقصُ اليسيرُ فصح هذا الإسناد والْتحق بدرجة الصحيح[1].

مثال آخر:

حديثٌ رواه الترمذي من طريق إسرائيل، عن عامر بن شَقِيق، عن أبي وائل، عن عثمان بن عفان، أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كَانَ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ[2].

وعامر بنُ شقيق لَيَّنَهُ ابنُ معين وأبو حاتم، وقواه البخاري والنسائي وابنُ حبان، فحديثه من درجة الحسن كما قال البخاري وأحمد ابن حنبل، لكن حديثه هذا تعضد بالشواهد، منها حديثُ أنس رواه أبو داود رقم (١٤٥) بسندٍ حسن، وحديثُ عمار بن ياسر رواه الترمذي رقم (٢٩)، وهو معلول. وله شواهدُ أخرى دون ما ذكر في المرتبة، وبمجموع ذلك حكموا على الحديث بالصحة، وكلُّ طريقٍ منها بمفردها لا يبلغ درجة الصحيح[3].

-الحديث الحسن لغيره:

الحسن لغيره هو الحديث الضعيف المنجبر بمجيئه من طُرقٍ أخرى، وبيان ذلك:

أن حديث المستور الذي لم تتحقق أهليتُه غير أنه ليس مغفلاً كثيرَ الخطأ فيما

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص (١٨٠). فائدة: قال الحافظ ابن حجر في التلخيص (١/ ٢٣٦): ابن الصلاح كثير النقل من سنن البيهقي.

(٢) الترمذي رقم (٣١)، وابن ماجه رقم (٤٣٠).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (ص١٣٧).

يرويه، ولا متهماً بالكذب فيه، ولا يُنسب إلى مفسّق آخر، واعتضد بمتابعٍ أو شاهدٍ هو المسمى بالحسن لغيره[1].

والحديث الضعيف المنجبر الذي ينجبر ضعفُه هو الذي يكون ضعفُه بسبب: سوءِ حفظِ راويه، أو اختلاطِه، أو تدليسِه، أو جهالةٍ فيه، أو إرسالٍ، مع كونه من أهل الصدق والديانة.

مثاله: حديثُ ابنِ عباس أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقول في سجود القرآن: «اللَّهُمَّ اكْتُبْ لِي بِهَا عِنْدَكَ أَجْراً، وَضَعْ عَنِّي بِهَا وِزْراً، وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ ذُخْراً، وَتَقَبَّلْهَا مِنِّي كَمَا تَقَبَّلْتَهَا مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ». رواه الترمذي وابن ماجه[2]، وفيه الحسن بنُ محمَّد بنِ عُبيد الله بنِ أبي يزيد، قال العُقَيلي: فيه جهالة. وللحديث شاهدٌ عن أبي سعيد الخدري رواه أبو يعلى رقم (١٠٦٩)، والطبراني في الأوسط (٤٧٦٨)، كما في مجمع الزوائد للهيثمي (٢/ ٢٨٥)، والبيهقي (٢/ ٣٢٠)، وفيه اليمان بن نصر، قال: الذهبي: مجهول. فالحديث بمجموع طَريقيه يُحَسَّنُ.

والحديث الضعيف الذي لا ينجبر بتعدد طرقه هو ما كان ضعفُه: لكذب راويه، أو فسقِه، أو شذوذٍ فيه، وذلك بسبب قوة ضعفه وتقاصر الجابر عن مقاومته.

نعم قد يرتقي بمجموع طرقه القاصرة، التي لا يُجبر بعضُها ببعض، عن مرتبة المنكر الذي لا يجوز العمل به بحال، أو الذي لا أصل له، إلى مرتبة الضعيف الذي تجوز روايته والعملُ به في الفضائل[3].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص١٧٥)، وفتح المغيث للسخاوي (١/ ٨٣)، وشرح الزرقاني على البيقونية (ص٢٥).

(٢) رواه الترمذي رقم (٥٧٩)، وابن ماجه رقم (١٠٥٣).

(٣) تدريب الراوي للسيوطي (١/ ١٤٣)، وفتح المغيث للسخاوي (١/ ٨٧)، والنكت لابن حجر

مثاله: حديث: «مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثاً». الحديثَ، فقد نقل النووي اتفاق الحفاظ على ضعفه مع كثرة طرقه[1].

فـوائـد:

١- إذا قال الحافظ المُعتمَد[2]: هذا إسنادٌ صحيحٌ، أو هذا إسنادٌ حسنٌ، فالظاهر صحةُ المتنِ أو حُسْنُه، لأن الأصل عدم العلة وعدم الشذوذ، وذلك ما لم يكن له معارضٌ ولا مرجح[3].

٢- لا تلازم بين صحة السند وصحة المتن، إذ قد يصح السندُ أو يحسن لاجتماع شروطه من الاتصال والعدالة والضبط، دون المتن لشذوذٍ أو علةٍ، وقد لا يصح السند ويصح المتن من طريق أخرى[4].

٣- يقول الترمذي في بعض الأحاديث: حسنٌ صحيح. وهذا له معنيان:

الأول: أن يكون للحديثِ إسنادان - أي طريقان - واحدٌ منهما صحيحٌ، والآخر حسنٌ، فيصفه بالحسن الصحيح باعتبار إسناديه.

الثاني: أن لا يكون للحديث إلا إسنادٌ واحدٌ (أي طريقٌ واحدٌ) ويكون فيه صفاتٌ اقتضت التردد فيه بين الصحة والحسن، كوجودِ راوٍ مثلاً بعضهم يحسن حديثه وبعضهم يصححه فيتردد في الحكم عليه.

(ص١٢٦). وانظر شروط رواية الحديث الضعيف والعمل به في كتابي: فيض اللطيف من أحكام الحديث الضعيف.

(١) الأربعين النووية (ص٩٥).

(٢) الذي من شأنه البحث والتتبع وقوة الملكة.

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص١٨٥)، والتدريب (١/ ١٢٩).

(٤) توضيح الأفكار للصنعاني (١/ ١٩٥).

فائدة:

قال الخطابي: الحديث الحَسَن يُحتجُّ به كالصحيح[1].

مظان الحديث الحسن[2]:

- سنن الترمذي، وهو أصل في معرفة الحسن، وهو الذي شهره وأكثر من ذكره.

- سنن أبي داود: يذكر في كتابه الصحيحَ وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه وهنٌ شديدٌ بينه، وما لم يذكُر فيه شيئاً فهو صالحٌ، فما وجدنا في كتابه مطلقاً ولم يصححه غيره من المعتمدين ولا ضعفه فهو حسنٌ عند أبي داود.

- سنن الدارقطني: قال ابن الصلاح: نصَّ الدارقطني على كثيرٍ من الضعيف في سننه[3].

❖ ❖ ❖

(١) معالم السنن للخطابي (١/ ٦).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص١٨٠ - ١٨١)، والتدريب (١/ ١٣٣/ ١٣٩).

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص١٨١).

الحَديث الضَّعيف

وَكُـلَّ مَـا عَـنْ رُتبَـةِ الحُـسْنِ قَـصُرْ   فَهْـوَ الـضَّعِيفُ وَهْـوَ أَقْـسَاماً كَثُـرْ

(وكُلُّ مَا) أي حديثٍ (عَنْ رُتبةِ الْحُسْنِ قَصُرْ) أي قَصُرَ وانْحَطَّ عن رتبة الحسن ولم يبلغها، (فَهْوَ) الحديثُ (الضَّعِيفُ وَهْوَ أَقْسَاماً كَثُرْ).

قوله: «الحُسْنِ» بضم الحاء وسكون السين المهملتين، و«قَصُرَ» بفتح القاف وضم الصاد المهملة، أي: لم يبلغ رتبة الحَسَن، وبالأحرى رتبة الصحيح.

وقوله: «أقْسَاماً كَثُر» كَثُرَ بفتح الكاف وضمِّ الثاء المثلثة، وَأَقْسَاماً: تمييزٌ مفردٌ قُدِّم على عامله أي: كَثُر أقساماً، أو تمييزُ نسبةٍ محولٌ عن الفاعل أي: كَثُرتْ أقسامُهُ.

والضَّعِيفُ لغةً: ضِدُّ القوي.

واصطلاحاً: هو الحديثُ الذي نَزَلَ عن رتبة الحَسَن، بفقد صفةٍ أو أكثر من صفاتِ الحديثِ الحسَنِ وانتفاء شرطٍ أو أكثر من شروطه، وهي: اتصال السند، وعدالة الرواة، وضبطهم، ونفي الشذوذ، والسلامة من العلة، ويضاف إلى هذه الخمسة: العاضد من متابعٍ أو شاهدٍ عند الحاجة إليه.

وتتفاوت أقسامُه وتتعددُ بتفاوت درجات ضعفه، وذلك باعتبار نفي شرطٍ أو أكثر من شروطه وصفاته مجتمعةً مع بعضها البعض وبضم بعضها إلى بعض، مع اعتبار شدة ضعف الرواة وخفته[1].

---

(١) قسَّم الحافظُ ابنُ حبان الحديث الضعيف إلى خمسين إلا واحداً، وأشار ابن الصلاح إلى أقسامه فبلغت:

فمنه: المنقطعُ، والمعضلُ، والمرسلُ، والمدلسُ، والمضطربُ، والشاذُّ، والمقلوبُ، والمنكرُ، والواهي، والمتروكُ، والموضوعُ، وغيرُ ذلك كما سيأتي مفصلاً.

فوائد:

١- الضعيف إذا كان ضعفه خفيفاً، ورُوِيَ من طريقٍ آخر مثله، ارْتَقَى إلى درجة الحسَن لغيره.

٢- الحديث الضعيف لا يُعمل به في الأحكام، ويُعمل به في الترغيب والترهيب والفضائل بشروطٍ ثلاثة:

أ- أن لا يكون ضعفه شديداً.

ب- أن يندرج تحت أصلٍ عام.

ج- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته[١].

٣- رتَّب الحافظ ابنُ حجر أنواعَ الضعيف: فشرُّها الموضوع، ثم المتروك، ثم المنكر، ثم المعلل، ثم المدرج، ثم المقلوب، ثم المضطرب[٢].

مثاله:

للضعيف أمثلةٌ متعددةٌ بتعدد أقسامه، وسنكتفي بذكر مثالٍ واحدٍ:

روى الترمذي في سننه قال: حدثنا محمَّد بنُ إسماعيل، قال: حدثنا إبراهيم بنُ

اثنين وأربعين قسماً، وأقسامه تفوق ذلك بكثير، ثم إن إحصاءه ليس تحته فائدة. قال الحافظ ابن حجر: هو مع كثرة التعب فيه قليلُ الفائدة. تدريب الراوي (١/ ١٤٥)، وفتح المغيث للسخاوي (١/ ١١٥)، وفتح الباقي لزكريا الانصاري (١/ ١١٤).

(١) نقله الحافظ السخاوي في القول البديع (ص٤٧٢/ ٤٧٣) عن شيخه الحافظ ابن حجر، وكذا السيوطي في تدريب الراوي (١/ ٢٥٢). وانظر إن شئت كتابي: فيض اللطيف من أحكام الحديث الضعيف.

(٢) شرح النخبة (ص٨٥-٩١)، وتدريب الراوي (١ / ٢٤٩)، ومنهج ذوي النظر للترمسي (ص٩٦).

موسى، قال: أخبرنا الوليد بنُ مسلم، قال: حدثنا رَوْحُ بنُ جَنَاح، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: «فَقِيهٌ أَشَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ». في سنده رَوْحَ بن جناح الأموي: ضعيف: قال النسائي: ليس بالقوي، واتهمه ابن حبان.

مصنفاته ومظانه:

- كتب الضعفاء: ككتاب الضعفاء لابن حبان، وكتاب الضعفاء للعقيلي، وميزان الاعتدال للذهبي.

- كتب المراسيل: كالمراسيل لأبي داود .

- كتب العلل: كعلل الدارقطني .

- كتب الأفراد .

فـائـدة:

ما قيل فيه: هذا حديثٌ ضعيفٌ، أي لم يصح إسناده، ولا يعني ذلك القطع بضعفه وكذبه، لجواز الضبط والإتقان والصدق على غير الثقة.

❖ ❖ ❖

المَرْفُوع

وَمَــا أُضِــيفَ لِلنَّبِــي المَرْفُــوعُ ....

(وَمَا) أي الحديث الذي (أُضِيفَ) ونُسِبَ (لِلنَّبِي) ﷺ هو الحديث (المَرْفُوعُ).

سُمي بذلك لرفعةِ من أُضيف إليه وهو النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم.

والحديثُ المَرْفُوعُ: هو ما أُضيف إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ.

أي ما نسبه إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الصحابيُّ أو التابعيُّ أو من دونهما، وسواء كان متصلاً أو منقطعاً، فيدخل فيه: المتصلُ، والمنقطعُ، والمرسلُ، والمعضلُ، والمعلَّق.

وقول الخطيب في تعريف المرفوع: هو ما أخبر فيه الصحابيُّ عن قول الرسول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أو فعلِه[١]. قال ابنُ حجر: خرج مخرج الغالب[٢].

أمثلـة:

- **مثال المرفوع القولي**: قال البخاري: ثنا إسحاق بنُ إبراهيم الحنظلي، قال: أخبرنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا مَعْمَر، عن هَمَّام بنِ مُنَبِّه، أنه سمع أبا هريرة يقول: قال

---

(١) الكفاية للخطيب البغدادي (ص٢١).

(٢) النكت على ابن الصلاح للحافظ ابن حجر (ص١٨٠).

رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: «لاَ تُقْبَلُ صَلاَةُ مَنْ أَحْدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ»[1].

- **مثال المرفوع الفعلي**: قال مسلمٌ: ثنا قُتيبة بنُ سعيد، قال: ثنا بكر (هو ابنُ مُضَر)، عن جعفر بنِ ربيعة، عن الأعرج، عن عبد الله بنِ مالك بنِ بُحَيْنة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَّجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ[2].

- **مثال المرفوع التقريري**: قال مسلمٌ: ثنا يحيى بنُ يحيى قال: قرأت على مالك، عن ابنِ شهاب، عن أبي أمامة بنِ سهل بنِ حُنَيف، عن عبد الله بنِ عباس قال: دخلت أنا وخالد بنُ الوليد مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بيتَ ميمونة، فأُتِيَ بضَبٍّ مَحْنُوذٍ، فأهوى إليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بيده فقال بعضُ النسوة اللاتي في بيت ميمونة: أخبروا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بما يُريد أن يأكل. فرفع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يده، فقلتُ: أحرامٌ هو يا رسول الله؟ قال: «لاَ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ». وفي رواية: قال خالد: فاجتررتُه فأكلتُه ورسولُ الله ينظر فلم ينهني[3].

- **مثال المرفوع الوصفي**: قال البخاري: ثنا قتيبة بنُ سعيد، ثنا حماد، عن ثابت، عن أنس قال: كان رسولُ الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أَحْسَنَ النَّاسِ، وَأَجْوَدَ النَّاسِ، وَأَشْجَعَ النَّاسِ[4].

فائدة:

قول الصحابي: من السُّنة كذا، وأُمِرْنا أن نفعل كذا، ونُهينا عن كذا، وكُنا

---

(١) رواه البخاري رقم (١٣٥)، ومسلم رقم (٢٢٥).

(٢) رواه مسلم رقم (٤٩٥)، والبخاري رقم (٣٩٠).

(٣) رواه مسلم (١٩٤٥/ ١٩٤٦)، والبخاري (٥٣٩١).

(٤) رواه البخاري رقم (٣٠٤٠)، ومسلم (٢٣٠٧).

نُؤمر بكذا، وكنا نُنْهى عن كذا، وكنا نَفْعل كذا، وكنا نقول ورسول الله ﷺ فينا، وكنا لا نرى بأساً بكذا، وكان يُقال كذا، كلُّه في حكم المرفوع، لأنه عند الإطلاق ينصرف بظاهره إلى مَنْ له الأمرُ والنهيُ، ومَنْ يجبُ اتباعُ سُنته، وهو رسول الله ﷺ[1].

ومن المرفوع أيضاً: ما جاء عن الصحابي، ومثلُه لا يُقال من قِبَلِ الرأي، ولا مجالَ للاجتهاد فيه، بشرط أن لا يكون ذلك الصحابيُّ من أحبارِ أهلِ الكتاب كعبد الله بن سلام، أو ممن يُحَدِّثُ بالإسرائيليات كعبد الله بن عَمرو، وأبي هريرة. وسيأتي التنبيه عليه في الموقوف.

❖ ❖ ❖

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم(ص٢٢)، ومقدمة ابن الصلاح (ص١٩٧)، ومحاسن الاصطلاح (ص٩١١)، وتدريب الراوي (١/ ١٥٠).

المَقْطُوع

وَمَـــا لِتَـــابِعٍ هُـــوَ المَقْطُـــوعُ ....

(وَمَا) أي الحديث الذي أُضيفَ (لِتَابِعٍ هُوَ) الحديث (المَقْطُوعُ).

الحديثُ المَقْطُوعُ: هو ما أضيف إلى التابعي أو من دونه من قولٍ، أو فعلٍ.

وجمع المقطوع: مقاطع ومقاطيع.

والفرقُ بين المقطوع والمنقطع: أن المقطوع من مباحث المتن وصفاته، وهو ما أُسند إلى التابعي. أما المنقطع: فهو من مباحث السند وصفاته، وهو ما سقط من سنده راوٍ أو أكثر بلا تتابع كما سيأتي في موضعه.

وقد أطلق بعضهم كالشافعي، والطبراني، والحُمَيْدي، وابنِ الحَصَّار المقطوعَ على المنقطع، وهو استعمالٌ غيرُ مشهور، والشافعي فعله قبل حدوث الاصطلاح.

مثـال:

-**المقطوع القولي**: قال مسلم: ثنا يحيى بنُ يحيى التميمي، قال: أنا عبد الله بنُ يحيى بنِ أبي كثير، قال: سمعت أبي (يحيى بنَ أبي كثير) يقول: «لاَ يُسْتَطَاعُ الْعِلْمُ بِرَاحَةِ الجَسَدِ»[1].

-**المقطوع الفعلي**: قال عبد الرزاق، عن مَعْمَر، عن الزُّهري قال: إذا توضأ

---

(١) رواه مسلم رقم (٦١٢).

الرجلُ على خُفيه ثم خلعهما فقد انتقض وُضوؤه[1].

وقال ابن أبي شيبة: ثنا وكيعٌ، عن الرَّبِيع، عن الحسن أنه كان إذا سَلَّمَ انحرف، أو قام سريعاً[2].

تعريف التابعي:

التابعي: هو من لقي الصحابيَّ مسلماً ومات على ذلك، سواء سمع منه أَوْ لا.

قال ابنُ حجر: وهذا هو المختار، خلافاً لمن اشترط في التابعي طولَ الملازمة، أو صحةَ السماع، أو التمييزَ[3].

مـظـانـه:

- مصنف عبد الرزاق.
- مصنف ابن أبي شيبة.

❖ ❖ ❖

(١) رواه عبد الرزاق رقم (٨٤٥)، وابن أبي شيبة رقم (١٩٦٢).

(٢) رواه ابن أبي شيبة رقم (٣٠٩٠).

(٣) شرح النخبة لابن حجر (ص١٠٩).

المُسْنَد

وَالْمُسْنَدُ الْمُتَّصِلُ الْإِسْنَادِ مِنْ رَاوِيهِ حَتَّى الْمُصْطَفَى وَلَمْ يَبِنْ

(وَ) الحديث (المُسْنَدُ) هو الحديث (المُتَّصِلُ الإِسْنَادِ) أي الذي اتصل سندُه (مِنْ رَاوِيهِ) أي من أَوَّلِهِ (حَتَّى المُصْطَفَى) أي إلى منتهاه وهو النبي ﷺ (وَلَمْ يَبِنْ) أي لم ينقطع.

المسْنَدُ بفتح النون، يُطلق على الكتاب الذي جُمع فيه أحاديثُ كلِّ صحابي على حِدَة كمسند الإمام أحمد، ويُطلق أيضاً ويُراد به الإسنادُ فيكون مصدراً، كمسند الشهاب، ومسند الفردوس، أي إسناد أحاديثهما، ويُطلق على الحديث الآتي تعريفه.

والحديثُ المُسْنَدُ: هو ما اتصل سنده إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، ولم يبن: أي لم ينقطع. فاشترط فيه الاتصالَ والرفعَ.

وقال ابن عبد البر[1]: المسند هو: المرفوع، فأدخل فيه المرسلَ، والمعضلَ، والمنقطعَ.

وقال الخطيب[2]: هو الذي اتصل إسناده بين راويه ومن أسند عنه، إلا أن أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسند إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خاصة، فأدخل فيه المقطوعَ، والموقوفَ.

---

(١) التمهيد لابن عبد البر (١/ ٢١).

(٢) الكفاية للخطيب (ص٢١).

مثاله: قال البخاري: ثنا محمَّد بنُ بَشَّار، قال: ثنا يحيى بنُ سعيد، قال: ثنا شعبة، قال: حدثني أبو التيَّاح، عن أنس، عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال: «يَسِّرُوا وَلاَ تُعَسِّرُوا، وَبَشِّرُوا وَلاَ تُنَفِّرُوا»[1].

❖ ❖ ❖

(١) رواه البخاري رقم (٦٩)، ومسلم رقم (١٧٣٤).

المُتَّصِل

وَمَـا بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلْ إسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالْمُتَّصِل

تقدير البيت: الحديث الذي يتصل إسنادُه بسمعِ كُلِّ راوٍ ممن فوقه حتى انتهى للمصطفى هو الحديث المتصل. ففي البيت تقديمٌ وتأخير.

الحديثُ المُتَّصِلُ: ويقال له: الموصول أيضاً.

هو ما اتصل سندُه بالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، أو بالصحابي، فشمل المرفوعَ والموقوفَ، أما المقطوعُ وهو ما أُضيف إلى التابعي كما تقدم، فلا يدخل في المتصل إلا مع التقييد.

فيقولون: متصلٌ إلى سعيد بنِ المسيِّب، أو إلى الزهريِّ، أو إلى مالك.

- **مثالٌ للمتصل المرفوع**: قال البخاري: ثنا عبد الله بنُ يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن نافع، عن عبد الله بنِ عُمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال: «لاَ يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ»[1].

- **مثالٌ للمتصل الموقوف**: قال مسلم: ثنا أبو الربيع الْعَتَكِي، قال: ثنا حماد بنُ زيد، عن هشام بنُ عروة، عن أبيه، أن أروى بنتَ أُوَيْس ادَّعتْ على سعيد بنِ زيدٍ أنه أخذ شيئاً من أرضها فخاصمته إلى مروان بنِ الحكم، فقال سعيد: أنا كنتُ آخذ من أرضها شيئاً بعد الذي سمعتُ من رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم؟ قال: وما

(١) رواه البخاري رقم (٢١٦٥)، ومسلم رقم (١٤١٢).

سمعتَ من رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم؟ قال: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «مَنْ أَخَذَ شِبْراً مِنَ الْأَرْضِ ظُلْماً طُوِّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ». فقال له مروان: لا أسألك بينةً بعد هذا. فقال: اللهم إن كانتْ كاذبةً فَعَمِّ بَصَرَها واقتُلها في أرضها. قال: فما ماتتْ حتى ذهب بَصَرُها، ثم بَيْنَا هي تمشي في أرضها إذ وقعتْ في حفرةٍ فماتت[1].

❖ ❖ ❖

(١) رواه مسلم رقم (١٦١٠)، والبخاري رقم (٣١٩٨).



المُسَلْسَل

مُسَلْسَلٌ قُلْ مَا عَلَى وَصْفٍ أَتَى ... مِثْلُ أَمَا وَاللهِ أَنْبَانِي الْفَتَى

(مُسَلْسَلٌ) أي الحديثُ المسلسل (قُلْ) أيها الطالبُ في تعريفه (مَا) أي الحديث الذي (عَلَى وَصْفٍ أَتَى) أي أتى به رواتُه على وصفٍ لهم، سواء كان ذلك الوصفُ قولياً (مِثْلُ أَمَا والله أَنْبَأَنِي الْفَتَى)، أو فعلياً، وسيأتي قريباً.

والمسلسلُ مأخوذٌ من التَّسَلْسُل: وهو اتصالُ الشيءِ بعضه ببعض، ومنه سِلْسِلَةُ الحديد، سُمِّي بذلك لشبهه بالسِّلْسِلَة.

والحديثُ المُسَلْسَلُ: هو ما تتابع رواتُه واتفقوا على صفةٍ من الصفات، أو حالةٍ من الحالات، القولية أو الفعلية أو هما معاً.

- **مثال المسلسل بحال الرواة القولي**: قولُ كُلِّ واحدٍ من الرواة: (أما والله أنبأني الفتى).

ومنه: حديثُ معاذ بنِ جبل أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له: «يَا مُعَاذُ إِنِّي أُحِبُّكَ، فَقُلْ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ»[1]

فإنه مسلسلٌ بقول كلِّ راوٍ من رواته: وأنا أحبك فقل إلخ.

---

(١) رواه مسلسلاً أبو داود رقم (١٥٢٢)، وأبو نعيم في الحلية (١/ ٢٤١)، وعبد بن حميد رقم (١٢٠)، ورواه أحمد (٥/ ٢٤٤/ ٢٤٥)، والنسائي (٣/ ٥٣)، والحاكم (١/ ٢٧٣) و(٣/ ٢٧٣) غير مسلسل.

وللمسلسل بحال الرواة الفعلي مَثَّل بقوله:

كَـــذَاكَ قَـــدْ حَـــدَّثَنِيـــهِ قَـــائِمَاً ... أَوْ بَعْـــدَ أَنْ حَـــدَّثَنِي تَبَـــسَّمَا

- مثال المسلسل بحال الرواة الفعلي: قوله: (قد حدثني قائماً) وهكذا يفعل كلُّ راوٍ مع الآخر من القيام عند الحديث.

وقوله: (أو بَعْدَ أن حدثني تبسَّما) بألف الإطلاق، وهكذا يفعل كلُّ راوٍ مع الآخر من التبسم بعد الحديث.

ومنه حديثُ أبي هريرة قال: شبك بيدي أبو القاسم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقال: «خَلَقَ اللهُ الأَرْضَ يَوْمَ السَّبْتِ. الحديثَ»[1].

فإنه مسلسلٌ بتشبيك كلِّ راوٍ من رُواته بيد مَنْ رواه عنه.

- وقد يجتمع الحالُ القولي والفعلي مثل:

حديث أنس قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: «لاَ يَجِدُ الْعَبْدُ حَلاَوَةَ الإِيمَانِ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ حُلْوِهِ وَمُرِّهِ». وقبض رسولُ الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على لحيته وقال: «آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ حُلْوِهِ وَمُرِّهِ»[2].

فإنه مسلسلٌ بقبض كلِّ راوٍ من رُواته على لحيته وقوله: آمنتُ بالقَدَر إلخ.

- أما المسلسلُ بصفات الرواة: فيكون باتفاقهم على صفةِ ذاتٍ وذلك:

كالمسلسل بالمحَمَّدِين، أو بالفقهاء، أو بالحفاظ، أو بالنُّحاة، أو بالمدنيين، أو الشاميين أو المصريين.

---

(١) رواه مسلسلاً الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص٣٤). والحديث رواه مسلم رقم (٢٧٨٩)، وأحمد (٢/ ٣٢٧).

(٢) رواه مسلسلاً الحاكم في المعرفة (ص٣١-٣٢)، والسيوطي في جياد المسلسلات (ص٢٢٠).

- **والمسلسلُ بصفات الرواية**: كاتفاق الرواة على صيغةٍ من صيغ التحمل: كحدثنا، أو سمعتُ، أو أخبرنا.

- **ومنه المسلسلُ بزمن الرواية**: كحدثني يومَ عِيدٍ.

- **أو بمكان الرواية**: كحديث ابنِ عباس مرفوعاً: «مَا دَعَا أَحَدٌ فِي هَذَا المُلْتَزَمِ إِلاَّ اسْتُجِيبَ لَهُ». قال ابنُ عباس: وأنا ما دعوتُ الله فيه إلا استُجيب لي. وهكذا كلُّ راوٍ يُستجابُ دعاؤه هناك.

- **أو كون الراوي آخرَ من روى عن شيخه**. إلى غير ذلك من أنواع التسلسل التي لا تنحصر كما قال ابن الصلاح[1].

ومنه: **المسلسلُ بالأولية**، وهو حديث الرحمة[2].

وهذا الحديث مما تسلسل بعضُه، فإنه مسلسل إلى **سفيان بن عُيينة**. قال الحافظ ابن حجر: ومن رواه مسلسلاً إلى منتهاه فقد وهِم[3].

وهو مِنْ أصح المسلسلات.

وأصحُّ مسلسلٍ يُروى في الدنيا هو: **المسلسل بسورة الصف**[4]. قاله الحافظ ابن حجر[5].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٢٦٢).

(٢) حديث الرحمة هو حديث: الراحمون يرحمهم الرحمن إلخ. رواه أبو داود رقم (٤٩٤١)، والترمذي رقم (١٩٨٩)، وأحمد (٢/ ١٦٠)، والحاكم (٤/ ١٥٩). وهو حديث صحيح.

(٣) شرح النخبة لابن حجر (ص١٢٠).

(٤) رواه الترمذي رقم (٣٣٩٣)، وأحمد (٥/ ٤٥٢)، والدارمي في السنن (٢/ ٢٠٠)، والحاكم (٢/ ٢٢٩/ ٤٨٧).

(٥) تدريب الراوي للسيوطي (٢/ ١٧٠)، فتح الباقي لزكريا الأنصاري (٢/ ٢٨٩). قال الحافظ ابن الحجر

وكذلك المسلسلُ بالحفاظ. قاله السيوطي[1].

وقال في شرح النخبة: المسلسلُ بالأئمة الحفاظ المتقنون يُفيد العِلْمَ القطعي[2].

الفائدة منه:

الحصولُ على مزيدِ ضبطٍ من الرواة، والاتصال في السماع، والبعد عن التدليس، لكن قلَّما يسلم المسلسلُ من ضعفٍ وإن كان أصلُه صحيحاً.

ومن فوائده أيضاً الاقتداءُ بالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فعلاً. قاله ابن دقيق العيد[3].

فائدة: التسلسلُ يقع في الإسنادِ كلِّه، وقد يقع في مُعظمِه كما تقدم في حديث الرحمة.

مصنفاته:

- العذب السلسل في الحديث المسلسل للحافظ الذهبي.
- الجواهر المفصلات في الأحاديث المسلسلات لابن الطيلسان.
- جياد المسلسلات للحافظ السيوطي.

في فتح الباري (٨/ ٦٤١): وقد وقع لنا سماع هذه السورة مسلسلاً في حديث ذكر في أول سبب نزولها وإسناده صحيح قلَّ أن وَقَع في المسلسلات مثلُه مع مزيد علوه. اهـ

(١) تدريب الراوي للسيوطي (٢/ ١٧٠).

(٢) شرح النخبة لابن حجر (ص٤٩).

(٣) الاقتراح لابن دقيق العيد (ص٢١٥).

- الفوائد الجليلة في مسلسلات عقيلة للشيخ محمد عقيلة المكي.

- العجالة في الأحاديث المسلسلة للمحدث المسند محمد ياسين الفاداني المكي.

❖ ❖ ❖

الْعَزِيـزُ

عَزِيــزُ مَــرْوِي اثْنَــيْنِ أَوْ ثَلَاثَــهْ ....

الحديثُ الـ (عَزِيزُ) هو (مَرْوِي اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَة) أي الذي يرويه اثنان أو ثلاثةٌ ولو في طبقةٍ واحدة.

قوله: (عَزِيزُ) بلا تنوين للضرورة، و(مَرْوِي) بسكون الياء للوزن، وحينئذٍ تُحذف في الوصل لالتقاء الساكنين. قاله الدمياطي[1].

الْعَزِيزُ لغةً: هو القويُّ، مِن عَزَّ يعَزُّ بفتح العين. ومنه قوله تعالى: ﴿ فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ ﴾ [يس:١٤]. سُمي بذلك لأنه تَقَوَّى بمجيئه من وجهٍ آخر.

أو هو النادرُ القليلُ مِنْ عَزَّ يَعِزُّ بكسر العين. سُمي بذلك لأنه نادرٌ قليلُ الوجود.

وفي الاصطلاح: هو ما رواه اثنان ولو في طبقةٍ واحدةٍ ولا يَرد بأقل منهما.

فإنْ رواه أقلُّ من اثنين في طبقةٍ واحدةٍ فلا يُسمى عزيزاً، وبعضُهم يجعله عزيزاً أيضاً، ويكتفي بوجود اثنين ولو في طبقةٍ واحدة. وعزاه السخاوي لابنِ الصلاح ولابنِ حجر في غير النخبة[2].

---

(١) صفوة الملح (ص١٠٩).

(٢) فتح المغيث للسخاوي (٤/ ٦/ ٧).

أما إن رواه في بعض الطبقات ثلاثةٌ فأكثر فهو عزيزٌ أيضاً، بشرط أن يرد باثنين، ولو في طبقةٍ واحدة، إذ لا يُشترط أن يرويه اثنان عن اثنين في جميع السند على الصحيح.

مثاله: حديث رواه البخاري رقم (١٥)، ومسلم رقم (٤٤) عن أنس، ورواه البخاري رقم (١٤) عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: «لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ».

رواه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: أنس وأبو هريرة، ورواه عن أنس: قتادة وعبد العزيز بنُ صُهَيْب، ورواه عن قتادة: شعبة وسعيد، ورواه عن عبد العزيز: إسماعيل بنُ عُلَيَّة وعبد الوارث بنُ سعيد: ورواه عن كُلٍّ جماعةٌ.

فائدة:

لا يُشترط في الصحيح أن يكون عزيزاً، خلافاً للحاكم أبي عبد الله، فإن كلامه في كتابه «المعرفة» يومئ إلى ذلك، قال: وصِفَةُ الحديثِ الصحيحِ أن يرويه عن رسول الله ﷺ صحابيٌّ زائلٌ عنه اسْمُ الجهالة، وهو أن يروي عنه تابعيان عدلان، ثم يتداوله أهلُ الحديث بالقبول إلى وقتنا هذا كالشهادة على الشهادة[١].

وصرح القاضي أبو بكر بنُ العربي في شرح البخاري: بأن ذلك شرط البخاري، ورَدَّ عليه غيرُ واحدٍ، قال ابنُ رُشَيْد السبتي (ت٧٢١هـ): ولقد كان يكفي القاضيَ في بطلان ما ادعى أنه شرط البخاري أولُّ حديثٍ مذكور فيه[٢].

وأجاب القاضي بأن عُمَرَ قد خطب به على المنبر بحضرة الصحابة، فلولا أنهم يعرفونه لأنكروه. قال الحافظ: وفي جوابه نظر[٣].

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٦٢).

(٢) شرح النخبة لابن حجر (ص٤٤)، والنكت الوفية للبقاعي (٢/ ٤٤٠).

(٣) شرح النخبة (ص٤٤).

المُشْهُور

مَـــشْهُورُ مَـــرْوِي فَـــوْقَ مَـــا ثَلاَثَـــهْ ....

الحديثُ الـ (مَشْهَورُ) هو (مَرْوِي فَوْقَ مَا) زائدة (ثَلَاثَة) أي الذي رواه أكثرُ من ثلاثة.

قوله: (مَشْهُورُ) بلا تنوين للضرورة، و(مَرْوِي) بياء ساكنة للوزن.

المَشْهُورُ لغةً: مأخوذٌ من شَهَّرته أي أعلنته وأظهرته، سُمي بذلك لوضوح أمره.

واصطلاحاً: هو ما رواه ثلاثةٌ فصاعداً بحيث لا ينزل عَدَدُ رواته عن ثلاثةٍ ولو في طبقةٍ واحدة. وإذا زاد عددُ رواته على ثلاثةٍ فهو مشهور أيضاً، ما لم يبلغ حَدَّ التواتر.

وبعضُهم يُسميه: **المستفيض**. مأخوذ من فاض الماءُ إذا سال وانتشر، سُمي بذلك لانتشاره وشيوعه.

وبعضُهم خَصَّ المستفيض بالذي يستوي طرفا إسنادِهِ فيكون في ابتدائه وانتهائه سواء.

هذا هو الحديث المشهور في اصطلاح المحدثين، ولهم إطلاقاتٌ أخرى على المشهور: منها:

ما اشتهر على الأَلْسِنة: سواء كان له إسنادٌ واحدٌ فصاعداً أو لا يوجد له إسنادٌ أصلاً.

ولهم فيه مؤلفات منها:

- اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة لابن حجر العسقلاني.

- التذكرة في الأحاديث المشتهرة لبدر الدين الزركشي.

- الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي.

- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للسخاوي، وهو أحسنها.

- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني.

- تمييز الخبيث من الطيب لابن الديبع.

ما اشتهر عند قوم: من علماء ومحدثين وفقهاء ونحويين وأصوليين وعامَّة.

مثال المشهور عند العلماء وغيرهم: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ». رواه البخاري رقم (١٠)، ومسلم رقم (٤٠) عن ابنِ عَمْرو.

ومثال المشهور عند المحدثين: حديث قُنُوته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعد الركوع شهراً. رواه البخاري رقم (٤٠٩٤)، ومسلم رقم (٦٧٧) عن أنس.

ومثال المشهور عند الفقهاء: «أبغَضُ الْحَلاَلِ عِنْدَ الله الطَّلاَقُ». رواه أبو داود رقم (٢١٧٨)، وابن ماجه رقم (٢٠١٨)، والحاكم (٢/ ١٩٦) عن ابن عُمَر.

ومثال المشهور عند النحويين: «نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهَ لَمْ يَعْصِهِ». قال العراقي[1]: لا أصل له.

---

(١) تدريب الراوي (٢/ ١٥٨). قال بهاء الدين السبكي في عروس الأفراح (٢/ ٤٤٣): لم أر هذا الكلام في شيء من كتب الحديث لا مرفوعاً ولا موقوفاً، لا عن النبي ولا عن عُمر، مع شدة الفحص عنه. اهـ

وقال ابن حجر إنه ظفر به في مشكل الحديث لابن قتيبة[1].

ومثال المشهور عند الأصوليين: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ». رواه ابن ماجه رقم (٢٠٤٥)، وابن حبان رقم (١٤٩٨- موارد)، والحاكم (٢/ ١٩٨) نحوه.

ومثال المشهور عند العامة: «الْمُسْتَشَارُ مُؤْتَمَنٌ». رواه الترمذي رقم (٢٩٧٦)، وأبو داود رقم (٥١٢٨).

ومن المشهور نوعٌ يُسمى: المتواتر، وهو الآتي:

❖ ❖ ❖

وينظر أين ذكر العراقيُّ هذا الكلام، وليس هو في مُشكل ابنِ قتيبة، بل ذكره أبو عُبيد في غريب الحديث (٣/ ٣٩٤) بدون إسناد.

(١) المقاصد الحسنة للسخاوي رقم (١٢٥٩) (ص ٤٤٩).

المُتَواتر

والمُتَوَاتِرُ لغةً: مشتقٌ من التواتر أي التتابع وترادف الأشياء واحداً بعد واحدٍ بينهما فترة، ومنه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا ﴾ [المؤمنون:٤٤].

واصطلاحاً: هو ما رواه عددٌ كثيرٌ غيرُ معينٍ بحيث تُحيلُ العادةُ تَواطُؤَهُم على الكذب، وذلك في جميع طبقات السند، من أوله إلى آخره، فإن زادت هذه الكثرةُ في واحدةٍ من طبقاتِ السند فهو أيضاً متواتر. ويُشترط في ذلك كلِّه أن يكون مستند الخبر أمراً مشاهداً أو مسموعاً، كأن يقول الراوي: رأيتُ، أو سمعتُ. فهذه شروطٌ أربعة.

والمتواتر إذا توفرت فيه شروطُهُ الأربعةُ المتقدمةُ أفاد الْعِلْمَ الضروريَّ أي اليقينيَّ الذي يضطر الإنسانُ إلى قبوله وتصديقه من غير أن يحتاج إلى إقامة الدليل عليه، بخلاف النظري.

وينقسم المتواترُ إلى: متواترٍ لفظي، ومتواترٍ معنوي.

فالمتواترُ اللفظي: هو ما تواتر لفظُه ومعناه، كحديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». رواه أكثرُ من سبعين صحابياً، وقال بعضهم: إنهم نحو مائة[1].

والمتواترُ المعنوي: هو ما تواتر معناه دون لفظه، كأحاديث رفع اليدين في الدعاء، فقد رُوِيَ نحوُ مائةِ حديثٍ في رفع اليدين في الدعاء في قضايا مختلفةٍ غير

(١) تدريب الراوي (٢/ ١٦٠)، وفتح المغيث للسخاوي (٤/ ١٥/ ١٦).

متواترة، لكن الْقَدْرَ المشترك بينها وهو رَفْعُ اليدين في الدعاء تواتر باعتبار مجموع الطرق[1].

ومن أمثلته: حديثُ المسح على الخفين، وحديثُ الحَوْضِ، وحديثُ من بنى لله مسجداً، وغيرها كثير أُفردت بتصانيف.

فائدة: قال ابن حجر في شرح النخبة: كلُّ متواترٍ مشهورٌ من غير عكس[2].

مصنفاته:

-الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة للحافظ السيوطي.

-قطف الأزهار وهو تلخيص للأزهار للسيوطي.

-اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة لابن طولون.

-نظم المتناثرة من الحديث المتواتر للمحدث محمد بن جعفر الكتاني.

❖ ❖ ❖

(١) ورد عن النبي ﷺ نحوُ مائةِ حديثٍ فيه رفع يديه في الدعاء، جمعها الحافظ السيوطي في جزء: فض الوعاء في أحاديث رفع اليدين في الدعاء.

(٢) نزهة النظر (ص٣٩).

المُعَنْعَن

مُعَـــنْعَنٌ كَعَـــنْ سَـــعِيدٍ عَـــنْ كَـــرَمْ ....

الحديثُ الـ(مُعَنْعَن) هو الذي يُروى بصيغة عَنْ (كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمْ) من غير بيانٍ للتحديثِ أو الإِخْبَارِ أو السَّماع.

والمُعَنْعَنُ لغةً: مأخوذٌ من عَنْعَنَ أي قال: عَنْ عنْ.

واصطلاحاً: هو ما رُوي بلفظ (عَنْ) دون غيره من ألفاظ الرواية كالتحديث، أو الإخبار، أو السماع.

مثاله: عَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَم.

مثال آخر: عبد الرزاق، عن ابنِ جُرَيْج، عن هشام، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها.

حكمُه: الحديثُ المُعنْعَنُ حكمُه الاتصالُ عند جمهور أئمة الحديث وغيرهم، بشرط أن لا يكون المُعَنعِنُ مدلِّساً، وأن يُمكنَ لقاءُ المعنعِن بمن عَنْعَن عنه، كما ذهب إليه مسلمٌ في مقدمة صحيحه[1].

واشترط البخاريُّ وابنُ المَدِيني وغيرُهما: ثبوتَ لقاءِ المعنعِن بمن روى عنه بالعنعنة، واشترط أبو المُظَفَّر السَّمْعَاني طولَ الصحبة بينهما، وزاد أبو عَمْرو الدَّانِي أن

(١) مقدمة صحيح مسلم (١/ ١٢٧/ ١٢٨- بشرح النووي).

يكون معروفاً بالرواية عنه.

أما عنعنةُ المدلِّس فمردودةٌ حتى يصرح بالسماع أو التحديث، وسيأتي تعريفُ الحديث المدلَّس والتدليس والمدلِّس في مكانه إن شاء الله.

ويُلحق بالحديثِ المعنعَنِ الحديثُ المُؤَنَّنُ وهو الآتي.

المُؤَنَّـــن

والحديث المُؤَنَّنُ: هو ما رُوي **بأنَّ** بالتشديد والفتح، كقوله: حدثنا فلانٌ أنَّ فلاناً قال كذا.

والجمهور على أنَّ ما رُوي بـ (عَنْ) مثل ما رُوي بـ (أَنَّ)، وكلُّ ذلك محمولٌ على السماع. وقال قومٌ: هو منقطعٌ حتى يتبين اتصالُه.

والأول أصحُّ، لأن العبرة باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة والسلامة من التدليس، لا بالحروف والألفاظ.

ولأنه إذا كان سماعُ بعضِهم من بعضٍ صحيحاً كان حديثُ بعضِهم عن بعضٍ بأيِّ لفظٍ ورد محمولاً على الاتصال حتى تتبين فيه علةُ الانقطاع.

وقال أبو بكر البَرْدِيجي: **أنَّ** محمولةٌ على الانقطاع حتى يتبين السماعُ في ذلك الخبرِ بعينِه من طريقٍ آخر.

قال ابنُ عبد البر: لا معنى لهذا، لإجماعهم على أن الإسنادَ المتصلَ بالصحابي سواء قال فيه: قال رسول الله ﷺ، أو إنَّ رسول الله ﷺ قال، أو عَنْ رسول الله أنه قال، أو سمعتُ رسولَ الله ﷺ، كلُّ ذلك سواء عند العلماء[1].

(١) التمهيد لابن عبد البر (١/ ٢٦)، ومقدمة ابن الصلاح (ص٢٢١)، وفتح المغيث للسخاوي (١/ ١٩٥).

وقال العراقي في شرح ألفية الحديث: الراوي إذا روى حديثاً فيه قصةٌ، أو واقعةٌ، فإنْ كان أدرك ما رواه، بأَنْ حكى قصةً وقعتْ بين النبي ﷺ وبين بعض الصحابة، والراوي لذلك صحابيٌّ أدرك تلك الواقعةَ، فهي محكومٌ لها بالاتصال وإن لم يُعلم أنه شاهدها، وإن لم يُدرك تلك الواقعةَ فهو مرسلُ صحابي، وإن كان الراوي تابعياً فهو منقطع[1].

❖ ❖ ❖

(١) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (١/ ١٧٠/ ١٧١).

المُبْهَم

وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمْ ....

الحديثُ الـ (المُبْهَم) هو (مَا فِيهِ) أي في سنده أو في متنه (رَاوٍ لَمْ يُسَم) أي لم يُعَيَّنْ اسمُه في نفس الحديث.

المُبْهَمُ لغةً: من الإبهام وهو الإخفاءُ وعدمُ الاستبانة والاتِّضاح.

واصطلاحاً: هو كلُّ حديثٍ وقع في سنده أو في متنه شخصٌ مبهمٌ غيرُ مُسمى رجلاً كان أو امرأة.

وفائدةُ معرفة المبهمات:

إذا كان المبهمُ في السند نحو: حدثني رجلٌ، أو شيخٌ، أو بعضُهم، ففائدته:

زوالُ الجهالةِ عنه، ومعرفةُ عَيْنِه وحالِه، وهل هو ثقةٌ أو ضعيفٌ، فيأخذ الحديثُ حُكمَه من صحةٍ أو ضعفٍ.

أما إذا كان المبهمُ في المتن فمِنْ فوائده:

معرفةُ صاحبِ القصة، فيحصل له منقبةٌ، ويُعرف فضلُه إذا كان في الحديث فضلٌ، وكذا العكس.

ومنها: معرفةُ زمانِ القصةِ إذا كان المبهم ممن تأخر إسلامُه، فيُستفاد بمعرفته الناسخُ والمنسوخُ.

والمبهمُ يُعرف: بوروده مسمى في بعض الروايات، أو بتنصيص أهلِ

السِّيرِ عليه.

مثاله في المتن: حديثُ ابن عباس أن رجلاً قال: يا رسول الله الحجُّ كلَّ عَامٍ؟[١].

هذا الرجل هو الأقرع بنُ حابس، كذا جاء مصرحاً باسمه عند أحمد، وأبي داود، والنسائي، وابن ماجه.

وحديثُ عائشة أن النبي ﷺ دخل عليها وعندها امرأة، قال: «مَنْ هَذِهِ؟» قالت: فلانة، تذكر من صلاتها، قال: «مَهْ، عَلَيْكُمْ بِمَا تُطِيقُونَ، فَوَالله لاَ يَمَلُّ اللهُ حَتَّى تَمَلُّوا»[٢].

فهذه المرأةُ هي الْحَوْلاَءُ بِنْتُ تُوَيْتٍ، كما هو مصرحٌ به عند مسلم.

وحديث عائشة أن امرأةً سألت النبي ﷺ عن غسلها من المحيض، قال «خُذِي فِرْصَةً مِنْ مِسْكٍ، فَتَطَهَّرِي بِهَا»[٣].

هذه المرأةُ هي أسماء بنتُ يزيد بنِ السَّكَن، وفي رواية لمسلم: أَسْمَاءُ بِنْتُ شَكَلٍ[٤].

قال النووي في الإشارات: يجوز أن تكون القصةُ جرتْ للمرأتين في مجلسٍ أو مجلسين[٥].

---

(١) رواه أبو داود رقم (١٧٢١)، والنسائي (٥/ ١١١)، وابن ماجه رقم (٢٨٨٦)، وأحمد (١/ ٢٩١/ ٣٧١).

(٢) البخاري رقم (٤٢)، ومسلم رقم (٧٨٥).

(٣) البخاري رقم (٣١٤)، ومسلم رقم (٣٣٢). الفِرصَة: بكسر الفاء وسكون الراء بعدها صاد مهملة: قطعةٌ من صوفٍ أو قطنٍ.

(٤) مسلم رقم (٣٣٢).

(٥) الإشارات إلى بيان أسماء المبهمات للنووي (ص٥٦٣- مطبوع مع الأسماء المبهمة)، وشرح مسلم للنووي (٤/ ١٦).

ومثاله في السند: حديث هُنَيْدَة بنِ خالد الخُزاعي عن امرأته، وقيل أمه، عن بعض أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بحديث أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كَانَ يَصُومُ تِسْعَ ذِي الْحِجَّةِ[1].

فالزوجة هي أمُّ سَلَمة، والأخرى لم تُسَمَّ.

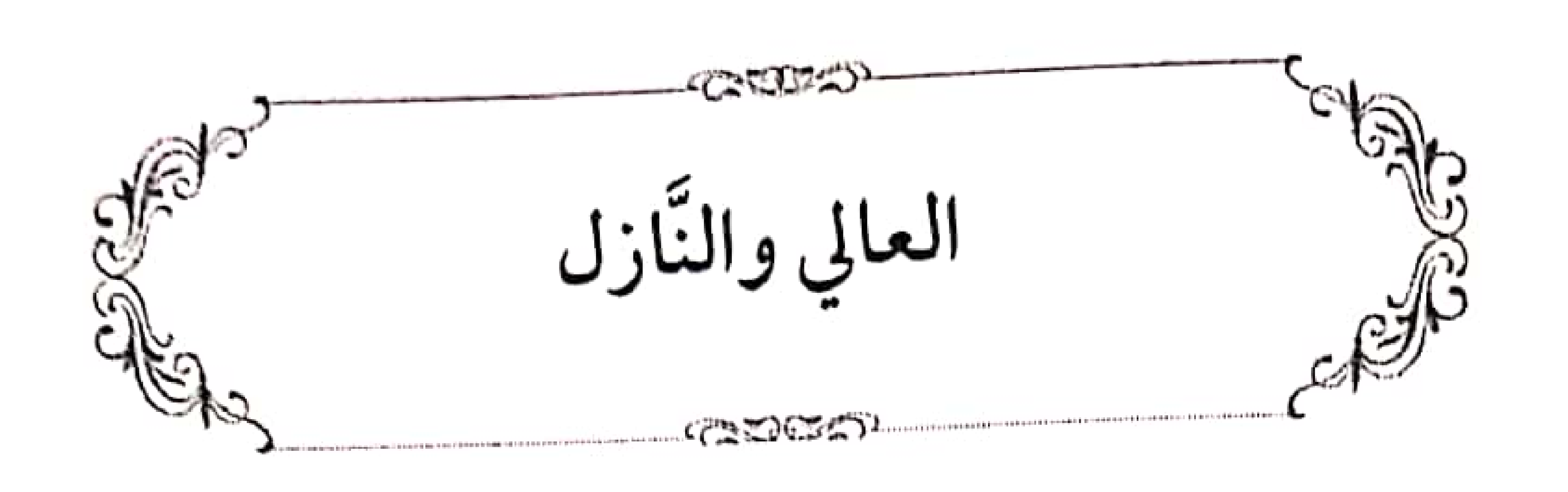
ومن المبهم: ابنُ فلانٍ، وبنتُ فلان، وابنُ أم فلان، وعمٌّ فلان، وعمَّةُ فلان، وزوجُ فلان وزوجةُ فلان.

مصنفاته:

- كتاب المبهم للخطيب البغدادي واسمه: الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة.
- اختصاره للنووي سماه: الإشارات إلى بيان أسماء المبهمات.
- المستفاد من مبهمات المتن والإسناد لولي الدين العراقي. وهو من أحسنها وأجمعها.
- ولابن الأثير جملةٌ وافرةٌ آخر كتابه الحافل: جامع الأصول.
- الإيضاح عن المعجم من الغامض والمبهم للقطب القسطلاني.

❖ ❖ ❖

(١) رواه أحمد (٦/ ٢٨٨/ ٤٢٣)، وأبو داود رقم (٢٤٣٧)، والنسائي (٤/ ٢٢٠).



العالي والنَّازل

وَكُــلُّ مَــا قَلَّــتْ رِجَالُــهُ عَــلاَ   وَضِــدُّهُ ذَاكَ الــذِي قَــدْ نَــزَلاَ

(وَكَلُّ مَا) أي حديثٍ (قَلَّتْ رِجَالُهُ) أي رجالُ إسناده (عَلَا) أي صار عالياً.

أي كلُّ حديثٍ قَلَّ عددُ رجال إسناده بالنسبة إلى إسنادٍ آخر هو العالي. وقوله: علا أي ارتفع، لقربه من النبي ﷺ.

(وضِدُّهُ ذَاكَ الذِي قَدْ نَزَلَا) أي ضِدُّ العالي هو النازل، وهو الذي كثُرت رجاله. وقوله: نَزَلا، لِبُعْدِه عن النبي ﷺ.

هذا من مباحث الإسناد، يقال: إسنادٌ عالٍ وإسنادٌ نازلٌ. والعلو ضِدُّ النزول. والإسنادُ خَصيصة فاضلةٌ من خصائص هذه الأمة، وسُنةٌ مؤكدةٌ، قال أحمد بنُ حنبل: طَلَبُ الإسنادِ العالي سُنةٌ عَمَّنْ سَلَف[1]. وقال ابنُ المبارك: الإسنادُ مِنَ الدِّين، لولا الإسنادُ لقال مَنْ شاء ما شاء[2]. وقال الثوري: الإسنادُ سلاحُ المؤمن فإذا لم يكن معه

---

(١) رواه الخطيب في الرحلة (ص ٨٩)، والجامع (١/ ١٢٣)، وابن الصلاح في المقدمة (ص ٤٣٨).

(٢) أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح (١/ ٨٧ - نووي)، والترمذي في العلل الصغير آخر السنن (١٠/ ٤٧٦ - تحفة)، والحاكم في المعرفة (ص ٦)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص٢٠٩)، وابن عبد البر في التمهيد (١/ ٦٨)، والخطيب في الجامع (٢/ ٢١٣)، وفي شرف أصحاب الحديث (ص ٤١)، والسمعاني في أدب الإملاء (ص٧)، والقاضي عياض في الإلماع (ص١٩٤)، وابن الصلاح في المقدمة (ص ٤٣٧).

سلاحٌ فبأي شيءٍ يقاتل؟[1]. وقيل ليحيى بنِ معين في مرضه الذي مات فيه: ما تشتهي؟ قال: بَيْتٌ خَالٍ وإسْنَادٌ عالٍ[2].

والإِسْنَادُ الْعَالِي: هو الذي قلَّتْ رجالُه أي قلَّ عددُ رجاله بالنسبة إلى إسنادٍ آخر يرد به ذلك الحديثُ بعينه.

والإِسْنَادُ النَّازِلُ: هو الذي كثُرتْ رجاله أي كثر عددُ رجاله بالنسبة إلى إسنادٍ آخر يرد به ذلك الحديثُ بعينه.

وينقسم العلوُّ إلى خمسة أقسام وكذلك النزولُ، فمجموع الأقسام عشرة، خمسةٌ للإسناد العالي، وخمسةٌ للإسناد النازل:

الأول: القُرْبُ من رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بإسنادٍ صحيح، ويُسمى: العلو المطلق، وهو أجلُّ أقسام العلو، أما إذا كان هذا العلو بإسنادٍ فيه ضعيفٌ أو كذابٌ فلا قيمة له ولا يُلتفتُ إليه.

مثاله: حديثٌ يُروى بسندٍ ثلاثي، أي بين المصنف والنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاثةُ رجال. والثلاثياتُ موجودةٌ في مسند الشافعي، ومسند أحمد، وصحيح البخاري، وقليلٌ منها في سنن أبي داود، والترمذي، وابن ماجه، ومعاجم الطبراني.

الثاني: القربُ من إمامٍ من أئمة الحديث سواء كان الإسنادُ بعده إلى منتهاه عالياً أو نازلاً، لكنه إذا كان عالياً فهو الغايةُ القصوى[3]، كالقرب من الأعمش، ومالك،

---

(١) الحاكم في المدخل (ص٣)، والخطيب في شرف أصحاب الحديث (ص٤٢)، والسمعاني في أدب الإملاء (ص٨).

(٢) ابن الصلاح في المقدمة (ص ٤٣٩).

(٣) فتح المغيث للسخاوي (٣/ ٣٤٤).

وشعبة، والثوري، والشافعي، وأمثالهم، مع صحة السند إليهم أيضاً، وهذا علوٌّ نسبي.

مثاله: أن يَروي حديثاً له فيه إسنادان أحدهما بينه وبين مالكٍ خمسةٌ والآخر بينهما سِتَّةٌ.

الثالث: القربُ بالنسبة إلى رواية أحدِ الكُتُبِ السِّتة أو غيرها من الكتب المعتمدة، وفي هذا القسم تقع الموافقةُ، والبَدَلُ، والمساواةُ، والمصافحة.

مثاله: أن يَروي حديثاً من طريقِ البخاري بعشرة رجال، ويرويه من طريق مصنف آخر باثني عشر.

والموافقةُ: هي الوصولُ إلى شيخ أحدِ المصنفين من غير طريقه بعددٍ أقل مما لو رويته من طريقه عنه.

مثاله: حديث يرويه البخاري، عن قُتَيْبة، عن مالك، فلو رواه راوٍ من المتأخرين كالحافظ ابنِ حجر مثلاً بسنده، من طريق البخاري، كان بين ابن حجر وبين قتيبة ثمانية، أما لو روى ذلك الحديثَ بعينه من طريق أبي العباس السَّرَّاج، وهو من شيوخ البخاري، عن قتيبة فيكون بين ابن حجر وبين قتيبة سبعةٌ فقط.

فنقول: قد حصلت الموافقة لابن حجر مع البخاري في شيخه بعينه مع علوِّ الإسناد على الإسناد إليه.

والبدَلُ: هو الوصولُ إلى شَيْخِ شيخِ أحدِ المصنفين من غير طريقه بعددٍ أقل مما لو رويته من طريقه عنه.

مثاله: حديثُ البخاري المتقدم، يرويه ابنُ حجر عن البخاري، فيكون بينه وبين مالك تسعةٌ، فلو وقع له ذلك الحديثُ من طريقٍ أخرى إلى القَعْنَبِي عن مالك، فيكون القعنبي فيه بدلاً من قتيبة.

والمساواةُ: هي استواءُ عدد الرجال في الإسناد من الراوي إلى آخر الإسناد(١) مع إسناد أحد المصنفين.

مثاله: كأن يروي النسائي حديثاً يكون بينه وبين النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فيه أَحَدَ عَشَرَ نَفْساً، فيقع ذلك الحديثُ بعينه لابن حجر بإسنادٍ آخر يكون بينه وبين النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فيه أَحَدَ عَشَرَ، فيساوي ابنُ حجر النسائيَّ من حيثُ عددُ رجال الإسناد، والمساواة نادرةٌ في العصور المتأخرة أو مفقودة.

والمصافحةُ: هي استواء عدد رجال الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد تلميذ أحد المصنفين(٢). كأن يقع لابن حجر مساواةٌ لتلميذ النسائي، فتكون مصافحةً لابن حجر مع النسائي، لجريان العادة بالمصافحة بين المُتلاقِيَيْنِ.

وهذه الأقسامُ الثلاثةُ المتقدمةُ من العلو تسمى: علو المسافة.

الرابع: وهو من أقسام علو الصفة: العلو بتقدم وفاة الراوي.

مثاله: أن تروي حديثاً عن عشرةٍ عن البيهقي عن الحاكم، ثم يقع لك ذلك الحديثُ بعينه، عن أبي بكر بن خَلَف، عن الحاكم، فيكون بينك وبين الحاكم في الإسنادين: أَحَدَ عَشَرَ نفساً، لكن الأول أعلى لتقدم وفاة البيهقي على ابن خلف.

الخامس: العلو بتقدم السماع من الشيخ: فمن سمع منه مُتقدماً أعلى ممن سمع منه مُتأخراً.

مثاله: أن يروي حديثاً من طريقين عن شيخٍ، صاحبُ الطريق الأول

(١) سواء كان مرفوعاً إلى النبي ﷺ أو موقوفاً على الصحابي أو مقطوعاً.

(٢) المصافحة تقع للراوي وتقع فيه المساواة لشيخه.

سماعُه من ذلك الشيخ متقدمٌ على صاحب الطريق الثاني، فيكون الطريقُ الأول أعلى من الثاني.

قوله: (وضِدُّهُ ذَاكَ الذِي قَدْ نَزَلاَ).

النازل ضِدُّ العالي، ويأتي فيه من الأقسام ما ذكرناه في العلو، تُعرف بضِدِّها. فكل قسمٍ من أقسام العلو يقابله قسمٌ من أقسام النزول.

والعلوُّ أفضلُ من النزول إذا كان الإسنادُ صحيحاً، أما إذا كان النازلُ صحيحاً والعالي ضعيفاً، فالنزولُ أفضلُ وأولى.

قال ابنُ المبارك: ليس جودة الحديث قرب الإسناد أي علوه، بل جودة الحديث صحة الرجال، أي وإِنْ نزل[1].

قال الحافظ أبو طاهر السِّلَفِي (ت٥٧٦هـ)[2]:

ليس حسن الحديث قرب رجال ... عند أرباب عِلْمه النُّقَّاد
بل علو الحديث عند أولي الحفـ ... ـظ والإتقان صحةُ الإِسناد
فإذا ما تجمعا في حديث ... فاغتنمه فذاك أقصى المراد

وقال الحافظ أبو الحسن بنُ المفضل المقدسي (ت٦١١هـ)[3]:

إن الروايةَ بالنزول عن الثقات الأعدلينا

خيرٌ من العالي عن الجهال والمستضعفينا

قال السخاوي: وتمييز صحيح العالي من سقيمه يعسُر على المبتدئ ويسهُل على

(١) السمعاني أدب الإملاء (ص ٥٧).
(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٤٤٧)،وسير أعلام النبلاء (٢١/ ٣٧)، وفتح المغيث للسخاوي (٣/ ٣٦٣).
(٣) فتح المغيث للسخاوي (٣/ ٣٦٢).

العارف، ولأجل ذلك قال الذهبي في الميزان: متى رأيتَ المحدثَ يفرح بعوالي أبي هُدْبَةَ فاعلمْ أنه عَامِّيٌ بعدُ[1].

❖ ❖ ❖

(١) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (٢/ ٢٥٤)، وتدريب الراوي للسيوطي (٢/ ١٤٧)، فتح المغيث للسخاوي (٣/ ٣٤١)، وذكر نحوها الذهبي في الميزان (٧/ ٣٦٤)، وابن حجر في اللسان (٧/ ٤٦).

المَوْقُوف

وَمَــا أَضَــفْتَهُ إِلَى الْأَصْــحَابِ مِــنْ   قَــوْلٍ وَفِعْــلٍ فَهْــوَ مَوْقُــوفٌ زُكِــنْ

(وَمَا أَضَفْتَهُ) أي الحديث الذي نسبته (إِلَى الْأَصْحَابِ) جمع صاحب أي الصحابي، ولم تتجاوز به إلى النبي ﷺ (مِنْ قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهْوَ) الحديثُ الـ (مَوْقَوف)، (زُكِن) أي عُلِم، تكملة للبيت.

المَوْقُوفُ لغةً: مأخوذٌ من الْوَقْفِ، فكأن الراوي وَقَفَ بالحديث عند الصحابي ولم يجاوزه.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي أُضيف إلى الصحابي ونُسِبَ إليه سواء كان قولاً له أو فعلاً أو تقريراً، وسواء كان السندُ إلى الصحابي متصلاً أو منقطعاً.

مثال الموقوف القولي:

عن عبد الله بنِ مسعود قال: مَنْ سَرَّهُ أن يلقى الله غَداً مسلماً فليحافظ على هؤلاء الصلواتِ حيث يُنادى بهن الحديث(١).

وعنه قال: مَنْ قام السَّنَةَ أصاب ليلةَ القَدْر(٢).

---

(١) رواه مسلم رقم (٦٥٤)، وأبو داود رقم (٥٥٠)، والنسائي (٢/ ١٠٨).

(٢) رواه مسلم رقم (٧٦٢)، وأبو داود رقم (١٣٧٨)، والترمذي رقم (٧٩٠) مختصراً.

مثال الموقوف الفعلي:

عن نافع أن ابنَ عمر كان إذا جَدَّ به السَّيْرُ جمع بين المغربِ والعشاءِ بعد أن يغيبَ الشَّفَقُ[1].

وعن أنس قال: كان عُمَرُ يضربُ الأيدي على صلاةٍ بعد العصر[2].

وعن عروة أن عائشة كانتْ تصلي في السفر أربعاً[3].

مثال الموقوف التقريري:

عن نافع أن ابن عمر كان يرى ابنه عُبيدَ الله يتنفَّلُ في السفر فلا يُنكر عليه[4].

ويُطلق الموقوفُ على ما أُضيف إلى التابعي أو غيره لكن مقيداً، فيقال: موقوفٌ على سعيد بنِ المسيب، أو موقوفٌ على مالك.

فائدة: يُسمى الموقوفُ بالأثَر، والمرفوعُ بالخبَر وبالأثر أيضاً.

وما جاء عن الصحابي من قولٍ ولم يُضفه إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكان مما لا يُقال مثلُه بالرأي ولا مجال للاجتهاد فيه، كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخَلْق، وأَخْبَار الأنبياء، وأحوال القيامة، أو الإِخْبَار عما يحصل بفعله ثوابٌ أو عقابٌ، **فحكمُه الرفعُ** أي الحكم فيه أنه أخذه من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وإن لم يضفه إليه، بشرط أن لا يكون ذلك الصحابيُّ ممن يأخذ عن أهل الكتاب، أما إذا كان ممن يأخذ عنهم: كعبد الله بن سَلاَم، وعبد الله بن عَمْرو، وغيرهما ممن كانت لهم صُحُفٌ أخذوها من أهل الكتاب وجعلوا يحدثون منها، فلا.

---

(١) رواه مسلم رقم (٧٠٣).

(٢) رواه مسلم رقم (٨٣٦).

(٣) رواه البيهقي في السنن (٣/ ١٤٣)، وصححه الحافظ في الفتح (٢/ ٥٧١).

(٤) رواه مالك في الموطأ في قصر الصلاة (١/ ١٢٥) وفيه انقطاع.

مثاله: حديث عائشة: فُرضت الصلاةُ ركعتينِ ركعتين، فَزِيدَ في صلاة الحَضَر وأُقِرَّت صلاةُ السفر على حالها الأول[١].

وحديث أبي هريرة أنه رأى رجلاً خارجاً من المسجد بعد الأذان فقال: أَمَّا هذا فقد عصى أبا القاسم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم[٢].

مظانه ومصنفاته:

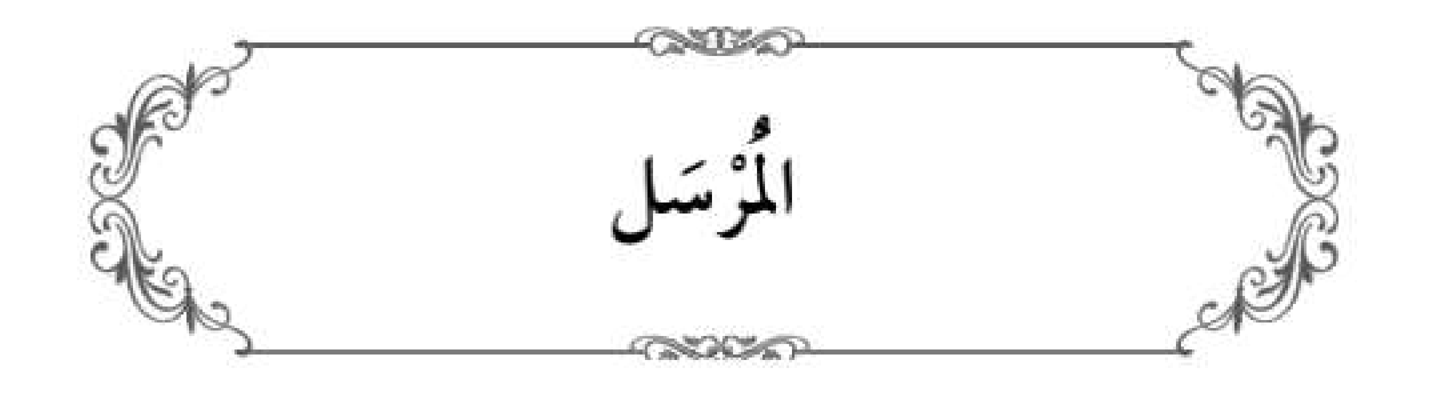
- أكثر ما يوجد الموقوف في مُصَنَّفَيْ عبدِ الرزاق وابنِ أبي شيبة.
- للحافظ ابن حجر: الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف.
- ولأبي حفص عمر بن بدر الموصلي: الوقوف على الموقوف.

❖ ❖ ❖

---

(١) رواه البخاري رقم (٣٩٣٥)، ومسلم رقم (٦٨٥).

(٢) رواه مسلم رقم (٦٥٥).



المُرْسَل

وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطْ ....

(وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطْ) الحديث المرسل هو ما سقط منه، أي من سنده الصحابي، بأن رفعه التابعيُّ إلى النبي ﷺ. وفي هذا التعريف نظرٌ سيأتي بيانُه قريباً.

المُرْسَلُ: يُجمع على مَرَاسِل ومراسيل.

وهو لغةً: من الإرسال وهو الإطلاق، ضِدُّ التقييد، فكأن المُرسِل بكسر السين، أطلق الإسنادَ ولم يُقيده براوٍ معروف، قال تعالى: ﴿ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ (٨٣) ﴾ [مريم:٨٣].

واصطلاحاً: هو ما أضافه وأسنده التابعيُّ إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ سواء كان التابعيُّ كبيراً، وهو الذي غالبُ رواياته عند الصحابة كسعيد بن المسيب ، أو صغيراً، وهو الذي يروي عن الصحابة وعن التابعين كالزهري.

مثاله: عن سعيد بن المسيب قال: قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: «مَنْ ضَرَبَ أَبَاهُ فَاقْتُلُوهُ»[1].

وعن ابن شهاب الزهري أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم استعان بِنَاسٍ

(١) رواه أبو داود في المراسيل رقم (٤٨٥) وسنده صحيح.

من اليهود في حربه فأسهم لهم[1].

تنبيه: لم يصب الناظمُ رحمه الله في تعريفه للمرسل بأنه ما سقط من سنده الصحابي، إذ لو كان كذلك لم يقع الخلافُ في قبوله ورده، لأن الصحابة كلهم عدول والجهل بهم لا يضر.

وذهب جمهورُ المحدثين إلى رَدِّ المرسل وعدمِ قبوله للجهل بحال الساقط، لأنه يحتمل أن يكون صحابياً أو غيره، وقد يكون ثقةً أو ضعيفاً.

والصوابُ في المرسل أن الساقط من بعد التابعي قد يكون صحابياً وقد يكون تابعياً واحداً أو أكثر إلى ستةٍ أو سبعةٍ حسب ما أدى إليه الاستقراءُ من رواية سبعةِ تابعين بعضهم عن بعض في السند الواحد كما ذكر الحافظ في شرح النخبة[2].

فوائد:

الأولى: الحديثُ المرسل ضعيفٌ لا يُحتج به عند جمهور المحدثين كما تقدم للجهل بحال الساقط. وذهب مالكٌ وأبو حنيفة وأحمدُ إلى أن المرسل صحيحٌ يُحتج به إذا كان المرسِلُ بكسر السين، لا يروي إلا عن ثقة، وذلك لقلة الكذب عند التابعين، ودخولهم في القرون الثلاثة الفاضلة المشار إليها بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ثُمَّ الذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ يَفْشُو الْكَذِبُ»[3].

وذهب الشافعي إلى قبول المرسَل إذا توفرت فيه شروط:

أ- أن يكون مُرسِلُه من كبار التابعين.

---

(١) رواه أبو داود في المراسيل رقم (٢٨١)، وعبد الرزاق رقم (٩٣٢٩)، وابن أبي شيبة (٦/ ٤٨٧/ ٨٨٤)، والبيهقي (٩/ ٥٣).

(٢) شرح النخبة لابن حجر (ص ٧٨).

(٣) رواه الترمذي رقم (٢٣٠٣).

ب– وإذا سمى من أرسل عنه سمى ثقة.

ج – وإذا شاركه الحفاظُ المأمونون لم يخالفوه.

د – أن يعتضد بمجيئه من وجهٍ آخر مسنداً أو مرسلاً أرسله مَنْ أخذ العِلْمَ عن غير رجال الأول، أو كان موافقاً لقول صحابي، أو فتوى أكثر العلماء[1].

الثانية: مرسلُ الصحابي صحيحٌ عند جمهور علماء الحديثِ والفقهِ والأصول[2]، لأن الصحابي لا يروي إلاَّ عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أو عن صحابي مثله، أما رواية الصحابة عن التابعين فنادرةٌ جدًّا وغالبُها إسرائيليات[3].

مثاله: عن أنس، أن أهل مكة سألوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يُرِيَهم آيةً فَأَرَاهُمْ القَمَرَ شِقَّيْنِ الحديث[4]. أنسٌ لم يُدرك القصة.

وعن عائشة قالت: أَوَّلُ ما بُدِئَ به رسولُ الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ، ثم حُبِّبَ إليه الخَلاَءُ فكان يخلو بغار حِرَاء الحديث[5]. عائشة لم تُدرك بدايةَ الوحي.

مصنفاته:

– المراسيل لأبي داود السجستاني.

---

(١) انظر حول العمل بالحديث المرسل كتابي: فيض اللطيف من أحكام الحديث الضعيف.

(٢) خالف في ذلك الأستاذ أبو إسحق الإسفرايني وغيره من أئمة الأصول، وهو صنيع أبي الحسن ابن القطان الفاسي في كتابه بيان الوهم والإيهام. انظر شرح مسلم للنووي (٢/ ١٩٧)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ١٥٧)، والنكت لابن حجر (٢/ ٥٤٦).

(٣) انظر للفائدة بعض الأمثلة لرواية الصحابة عن التابعين في التقييد والإيضاح للعراقي(ص ٧٦).

(٤) رواه البخاري رقم (٣٩٣٧)، ومسلم رقم (٢٨٠٢).

(٥) رواه البخاري رقم (٣)، ومسلم رقم (١٦٠).

- المراسيل لابن أبي حاتم.

- جامع التحصيل لأحكام المراسيل للعلائي.

❖ ❖ ❖

الغَريب

وَقُــلْ غَرِيــبٌ مَــا رَوَى رَاوٍ فَقَــطْ ....

(وَقُلْ) في تعريف الحديث الـ (غَرِيب مَا رَوَى رَاوٍ) أي الحديث الذي رواه راوٍ واحدٌ منفرداً بروايته (فَقَطْ) فَحَسْب.

الْغَرِيبُ لغةً: هو المنفرد أو البعيد عن وطنه.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي انفرد بروايته راوٍ واحدٌ.

ويُطلق الغريبُ على ما انفرد الراوي بجميع متنه، أو ببعضه، ولو بلفظةٍ واحدة، وفي أَيِّ موضعٍ وقع التفردُ من السند، ولا يُشترط التفردُ في جميع طبقاته، فإذا وقع في جميع طبقات السند فهو غريبٌ أيضاً.

وينقسم الغريب إلى قسمين: غريب مطلق، وغريب نسبي.

فالغريبُ المطلق: هو ما وقع التفرد به في أصل سنده، وهو الطَّرَفُ الذي فيه الصحابي، بأن لا يرويه عنه إلا راوٍ واحدٌ من التابعين.

والغريبُ النسبي: هو ما وقع التفرد به في أثناء سنده، بأن يرويه في كلِّ طبقةٍ جماعةٌ من الرواة ثم ينفرد به راوٍ واحدٌ في طبقةٍ من طبقات السند عن واحدٍ منهم.

مثال الغريب المطلق:

عن ابن عُمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال: «الْوَلاَءُ لُحْمَةٌ كَلُحْمَةِ

النَّسَبِ لاَ يُبَاعُ وَلاَ يُوهَبُ وَلاَ يُورَثُ»[1].

تفرد به عبد الله بنُ دينار عن ابنِ عُمر، فأصلُ السند هو ابن عمر، وقد وقع التفردُ في هذا الأصل فلم يروه عن ابن عمر إلا عبدُ الله بنُ دينار.

وحديث عمر بن الخطاب أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَاتِ»[2]. تفرد به عمر بن الخطاب، وتفرد به عنه علقمة بن وَقَّاص الليثي.

وبعضهم يجعل الغريب المطلق ما تفرد بروايته الصحابي ولم يشاركه في روايته غيرُه، لكن تفرد الصحابة لا يضُرُّ لعدالتهم المجمعِ عليها، ولكثرةِ ما تفردوا به، فكم من حديثٍ تفرد به صحابي لم يروه غيرُه، فالْأَوْلَى إخراجُهم.

مثال الغريب النسبي:

حديث مالك، عن الزهري، عن أنس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دَخَلَ مَكَّةَ وَعَلَى رَأْسِهِ المِغْفَرُ[3]. تفرد به مالكٌ عن الزهري.

وحديث سفيان بنِ عيينة، عن وائل بن داود، عن ابنِه بَكْر بن وائل، عن الزهري، عن أنس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أَوْلَمَ عَلَى صَفِيَّةَ بسَوِيقٍ وَتَمْرٍ[4]. تفرد به وائلٌ عن ابنِه ولم يروه عنه غيرُ سفيان، ورواه

---

(١) الشافعي في الأم (١٨٠٥)، وفي المسند رقم (١٥٩٥)، وابن حبان رقم (٤٩٥٠)، والحاكم (٤/ ٣٧٩)، والبيهقي(١٠/ ٤٩٤)، وصححه ابن حبان والحاكم، وأعله البيهقي، وأصله في الصحيحين.

(٢) رواه البخاري رقم (١).

(٣) رواه البخاري رقم (١٨٤٦)، ومسلم رقم (١٣٥٧).

(٤) رواه أبو داود رقم (٣٧٤٤)، والترمذي رقم (١١٠١)، والنسائي في الكبرى رقم (٦٥٦٦) (٦/ ٢٠٥)، ونحوه في المجتبى(٦/ ١٣٤)، وابن ماجه رقم (١٩٠٩)، وأحمد (٣/ ١١٠)، وهو في الصحيحين مطولاً.

جماعةٌ عن سفيان، عن الزهري بلا واسطة.

وإنما سُمِّي هذا القِسْمُ بالغريب النسبي لأن الغرابةَ وقعت فيه بالنسبة إلى شخصٍ مُعينٍ وإن كان معروفاً عن غيره.

والغريب المطلق يُسمى: الْفَرْد، والغريبُ النسبي يُسمى في الغالب: الْغَرِيب.

والتفردُ والغرابةُ معناهما واحدٌ. وسيأتي مزيدٌ لهذا في الفرد.

قال الحافظ ابنُ حجر: الغريبُ والفردُ مترادفان لغةً واصطلاحاً، إلا أنَّ أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيثُ كثرةُ الاستعمال وقلتُه.

فالفردُ أكثر ما يُطلقونه على الفرد المطلق، والغريبُ أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاقُ الاسم عليهما، وأما من حيث الاستعمالُ فلا يُفَرقون، فيقولون في المطلق والنسبي: تفرد به فلان، أو: أغرب به فلان[1].

والغرابةُ تقع في السند كما مثَّلنا، وتقعُ في المتن، ومن هذه الجهة ينقسم الغريب إلى:

غريبٍ سنداً ومتناً: وهو الحديث الذي ينفرد برواية متنه راوٍ واحدٌ: كحديث بيع الولاء وهبته المتقدم.

وغريبٍ إسناداً لا مَتْناً: وهو الحديث الذي يُروى متنُه عن جماعةٍ من الصحابة وينفرد راوٍ واحدٌ بروايته عن صحابي آخر ليس منهم، فهو من جهته غريبٌ مع أن متنه ليس بغريب، وهو الذي يقول فيه الترمذي: غريبٌ من هذا الوجه.

مثاله: حديث أبي بُردة بن أبي موسى عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه

(١) شرح النخبة لابن حجر (ص٥٢).

وآله وسلم قال: «الْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاء»[1].

فإنه غريبٌ من حديث أبي موسى مع كونه معروفاً من حديث غيره.

وغريبٍ متناً لا إسناداً: قيل: لا يوجد، وقيل: يوجد، ومثَّلوا له بالحديث الفَرْد يشتهرُ عمَّنْ ينفرد به، كحديث: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَاتِ». فإنه غريبٌ من بداية السند لكنه اشتهر عن يحيى بن سعيد الأنصاري.

قال العراقي: أطلق ابنُ سيد الناس هذا القسم، ولم يذكر له مثالاً[2].

تنبيه: قال مالك بنُ أنس: شرُّ الْعِلْمِ الغريبُ، وخيرُ الْعِلْمِ الظاهرُ الذي قد رواه الناس.

وقال أحمد: لا تكتبوا هذه الغرائبَ فإنها مناكيرُ، وغالبُها عن الضعفاء.

وقال عبد الرزاق: كُنا نَرَى أن غريبَ الحديث خيرٌ فإذا هو شرٌّ[3].

والغريب قد يكون صحيحاً أو حسناً، وقد يكون ضعيفاً وهو الغالب كما تقدم.

مصنفاته:

- قال ابن حجر في شرح النخبة[4] : في مسند البزار، والمعجم الأوسط للطبراني أمثلةٌ كثيرةٌ - من الغريب - اهـ

- غرائب مالك للدارقطني.

(١) رواه البخاري رقم (٥٣٩٣)، ومسلم رقم (٢٠٦٠) عن أبي هريرة. ورواه مسلم رقم (٢٠٦٢) عن أبي موسى.

(٢) شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٢٧١/ ٢٧٢)، والنفح الشذي لابن سيد الناس (١/ ٣٠٥)، والتدريب (٢/ ١٦٥).

(٣) المدخل للبيهقي(٦٩٨)، والجامع للخطيب رقم (١٢٩٢)، أدب الإملاء للسمعاني(ص٥٨).

(٤) شرح النخبة لابن حجر(ص ٥١).

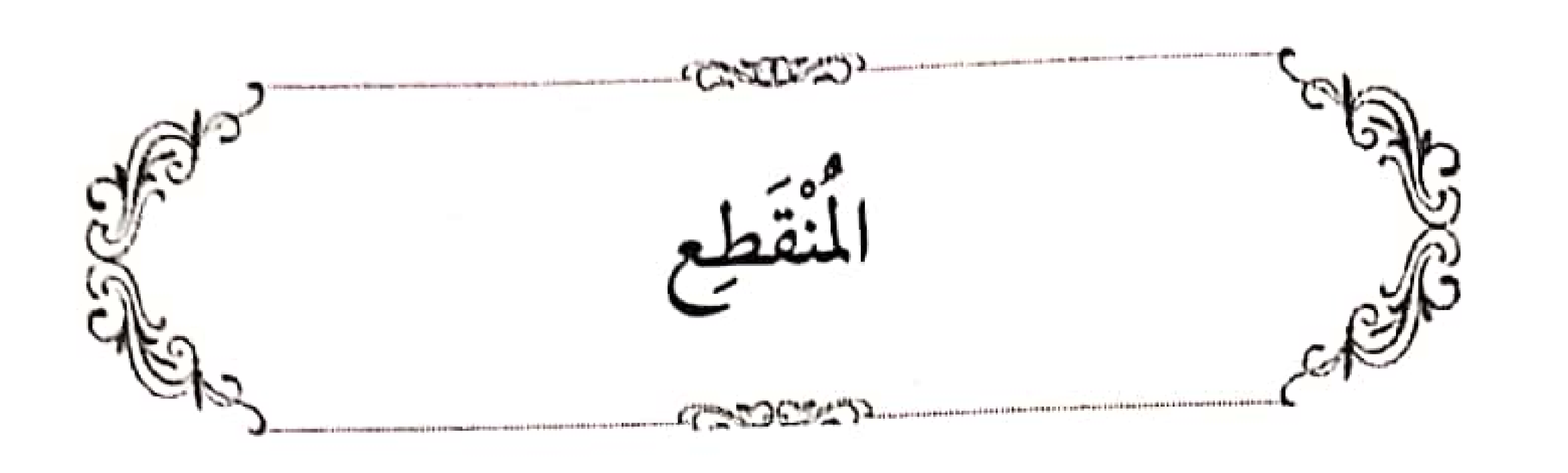
- وفي جامع الترمذي أمثلةٌ كثيرةٌ كذلك.

وهناك نوعٌ آخر من أنواع الغريب وهو ما يرجع إلى الألفاظ النبوية من حيث غرابتُها وقد أُلف في ذلك:

- الغريب لأبي عُبيد.
- الفائق للزمخشري.
- النهاية لابن الأثير.

وسنذكره إن شاء الله في التتمات.

❖ ❖ ❖



المُنْقَطِع

وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالِ	إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الْأَوْصَالِ

(وَكُلُّ مَا) أي كلُّ حديثٍ (لَمْ يَتَّصِلْ بِحَالِ إِسْنَادُهُ) أي لم يتصل إسنادُه في حالٍ من الأحوال، (مُنْقَطِعُ الْأَوْصَالِ) أي فهو منقطعٌ، والأوصالُ جمع وصل: المفاصل، تتميم للبيت.

المُنْقَطِعُ لغةً: من الانقطاع وهو ضِدُّ الاتصال.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي سقط من سنده راوٍ واحدٌ أو أكثر من غير تَوَال.

وبعضُ المحدثين يُعَرِّفه بما لم يتصل إسنادُه، سواء سقط منه الصحابي أو غيرُه، وسواء سقط منه واحدٌ أو أكثر، فيدخل في هذا الحدِّ: المرسلُ، والمعضلُ، والمعلَّقُ.

وبعضهم يُعَرِّفه بما رُوي عن تابعي أو من دونه. والمعروفُ أن هذا مقطوعٌ لا منقطع. والأول هو المشهور.

مثال ما سقط منه واحدٌ:

حديث عبد السلام بن حَرْب، عن الأعمش، عن أنس كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ لَمْ يَرْفَعْ ثَوْبَهُ حَتَّى يَدْنُوَ مِنَ الْأَرْضِ. الأعمش لم يسمع من أنسٍ ولا مِنْ أحدٍ من الصحابة وقد نظر إلى أنس بن مالك وقال: رَأَيْتُه يُصَلِّي[1].

---

(١) رواه الترمذي رقم (١٤)، تحفة الأحوذي (١ / ٧٣-٧٤).

والأعمش اسمه: سليمان بنُ مِهْرَان.

مثال ما سقط منه اثنان:

حديث عبد الرزاق، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيْع[1] عن حذيفة قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه آله وسلم: «إِنْ وُلِّيتُمُوهَا أَبَا بَكْرٍ فَقَوِيٌّ أَمِينٌ»[2].

فهو منقطع في موضعين: عبد الرزاق لم يسمعه من الثوري وإنما سمعه من النعمان بن أبي شيبة عن الثوري، والثوري لم يسمعه من أبي إسحاق إنما سمعه من شَرِيك عن أبي إسحاق.

والمنقطع من قسم الضعيف حتى يتبين حالُ الساقط ثقة أو ضعيف.

فائدة: إطلاق المرسل على المنقطع كثيرٌ في كلامهم.

❖ ❖ ❖

---

(١) يُثيع، بضم التحتانية وقد تُبدل همزة، بعدها مثلثة ثم تحتانية ساكنة ثم مهملة.

(٢) الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص٢٨/ ٢٩)، والبزار رقم (١٥٧٠) نحوه، انظر مجمع الزوائد (٥/ ١٧٦).



المُعْضَل

وَالْمُعْـــضَلُ الـــسَّاقِـطُ مِنْـــهُ اثْنَـــانِ ....   **.......................................**

(وَالْمُعْضَلُ) أي الحديث المعضل هو(السَّاقِطُ مِنْهُ) أي من سنده (اثْنَانِ) من الرواة فصاعداً مع التوالي.

المُعْضَلُ لغةً: مِنْ أَعْضَلَهُ فهو مُعضل وعَضيل، والعضيل: المستغلق الشديد الذي لا يقوى صاحبُهُ على حَلِّهِ ومعرفةِ حاله، فكأن الذي حَدَّثَ به أعضله أي ضَيَّقَهُ وأعياه، وشدَّدَ الحالَ على الباحث فيه(١).

واصطلاحاً: هو الساقط منه اثنان أو أكثر، أي الحديث الذي سَقَطَ من سنده راويان أو أكثر مع التوالي، وسواء كان السَّقَطُ في أول السند أو وسطه أو آخره.

مثاله: عن مالك قال: بلغني عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال: لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ بِالمَعْرُوفِ وَلاَ يُكَلَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ(٢).

سقط منه راويان بين مالك وأبي هريرة وهما: محمَّد بنُ عَجْلان وأبوه، كما جاء موصولاً خارج الموطأ.

---

(١) قال الجوهري في الصحاح (٥/ ١٧٦٦): داءٌ عُضالٌ وأمرٌ عضالٌ، أي شديدٌ أعيا الأطباء، وأعضلني فلانٌ، أي أعياني أمرُه. وقد أعضل الأمر، أي اشتد واستغلق. وأمرٌ مُعضلٌ: لا يُهتدى لوجهه.

(٢) رواه مالك في الموطأ (٢/ ٨١٩)، ورواه مسلم رقم (١٦٦٢)، وأحمد (٢/ ٢٤٧/ ٣٤٢) موصولاً.

تنبيه: إذا سقط من بداية السند راويان فأكثر على التوالي سُمي الحديث مُعْضَلاً ومُعَلَّقاً.

مظانُّ الحديث المعضل:

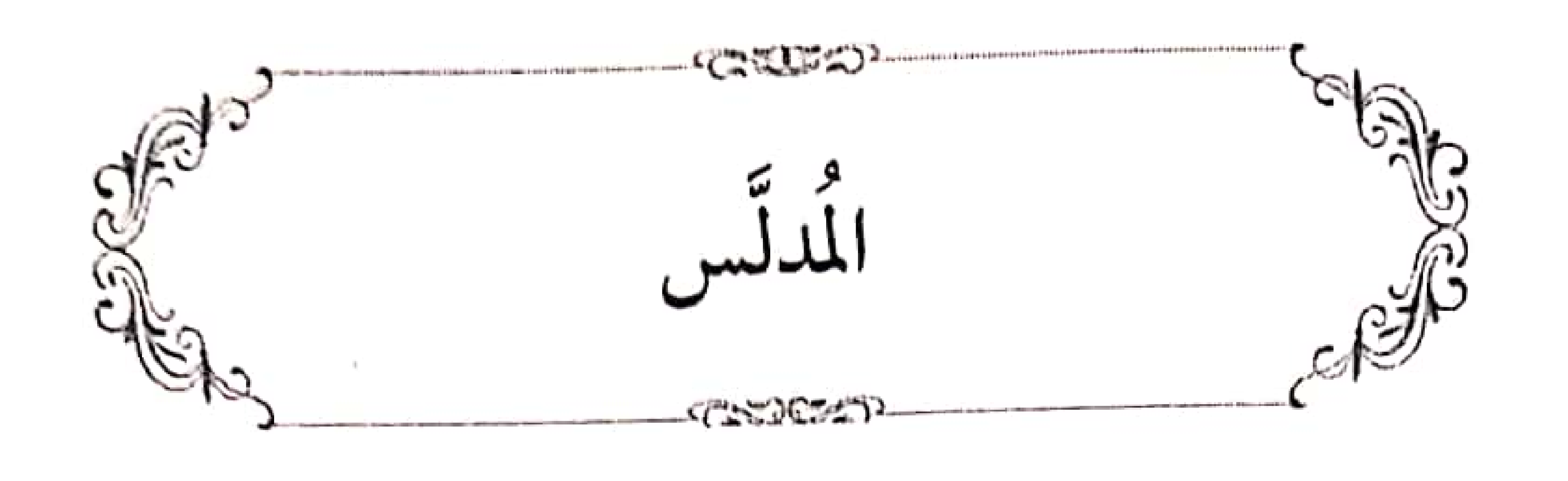
- سنن سعيد بن منصور.
- مصنفات ابن أبي الدنيا.

والحديثُ المُعْضَلُ من قسم الضعيف للجهل بحال الساقط.

فائدة: قد يعبرون بالمعضل فيما لم يسقط منه شيءٌ وسنده متصلٌ ويعنون بذلك ما في معناه إشكال[1].

❖ ❖ ❖

(١) ابن حجر النكت (٢/ ٥٧٩)، والسخاوي فتح المغيث (١/ ١٨٨).



المُدلَّس

....	وَمَـا أَتَـى مُدَلَّسـاً نَوْعَـانِ
الأَوَّلُ الإِسْـقَاطُ لِلـشَّيْخِ وَأَنْ	يَنْقُـلَ عَمَّـنْ فَوْقَـهُ بِعَـنْ وَأَنْ
وَالثَّـانِ لاَ يُـسْقِطُهُ لَكِـنْ يَـصِفْ	أَوْصَـافَهُ بِـمَا بِـهِ لاَ يَنْعَـرِفْ

(وَمَا أَتَى مُدَلَّساً نَوْعَانِ) أي الحديثُ الذي جاء سندُه مُدلَّساً نوعان، النَّوعُ (الْأَوَّلُ) وهو المسمى بتدليسِ الإسنادِ (الْإِسْقَاطُ لِلشَّيْخِ) بأنْ يُسقط الراوي شيخَهُ الذي روى عنه لضَعفه، أو صِغرِ سِنِّهِ (وَأَنْ يَنْقُلَ عَمَّنْ فَوْقَهُ) أي يروي عمن فوقه كشيخ شيخه ممن عُرِفَ لقاؤه به، فيروي عنه (بِعَنْ وَأَنْ) وغيرِها من الألفاظ الموهمةِ للاتصال.

(وَالثَّانِي) من أنواع التدليس وهو المسمى بتدليس الشيوخ أن الراويَ المدلِّسَ يذكر شيخه الذي روى عنه و(لَا يُسْقِطُهُ) من الإسناد و(لَكِنْ يَصِف أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لا يَنْعَرِف) أي يصفُهُ بأوصافٍ لا يُعرف بها: مِنِ اسْمٍ، أو كُنيةٍ، أو لَقَبٍ، أو نِسْبَةٍ إلى قبيلةٍ، أو بَلْدَةٍ، أو صَنْعَةٍ، أو نحوِها.

تنبيه: قولُ الناظم (لا يَنْعَرِف) لا يُعْرَفُ لُغَةً.

المُدَلَّسُ لغةً: من الدَّلَس محركة، وهو اختلاط الظلام، فكما أن الظلام يُغطي الأشياء بظلمته، كذلك الذي يدلس يغطي الراويَ الذي أسقطه من السند، فيُخفي على الناظر الصواب.

واصطلاحاً: ينقسم إلى نوعين: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

النوع الأول: تدليسُ الإسناد: وفيه قسمان أيضاً:

القسمُ الأول: أن يُسقط الراوي شيخَه الذي حدثه إما لصِغَر سِنِّه، أو شدةِ ضعفه، أو غيرِ ذلك، ويرتقي إلى شيخ شيخه ممن عُرف لقاؤه به، بصيغةٍ توهم السماعَ كـ(عَنْ، وأَنَّ وقَالَ)، وقد يُسقط شيخَه وشيخَ شيخه ويرتقي إلى الثالثِ إذا عُرف لقاؤه به.

ويدخل تحت هذا القسم صورتان:

الأولى: أن يكون المدلسُ لم يسمع شيئاً ممن دلَّس عنه مع ثبوت اللقاء بينهما.

الثانية: أن يكون قد سمع منه بعض الأحاديث، لكن هذا الذي دلَّسه لم يسمعه منه.

أما إذا عاصره فقط ولم يثبت اللقاءُ بينهما وروى عنه بصيغةٍ توهم السماع فهذا هو المسمى: **بالمرسل الخفي**، كرواية مالك عن سعيد بن المسيب.

أما إذا روى عمَّن لم يُدركْهُ بحال فهو إرسالٌ جليٌّ، ويُسمى بالمنقطع كما تقدم، كرواية سفيان الثوري عن إبراهيم النَّخَعي. فإنَّ مالكاً أدرك سعيداً، والثوري لم يدرك إبراهيم.

- **مثاله**: عن علي بنِ خَشْرم قال: كُنَّا عند ابنِ عُيَيْنَةَ فقال: قال الزهري. فقيل له: حدثكم الزهري؟ فَسَكَتَ، ثم قال: قال الزهري. فقيل له: سمعتَه من الزهري؟ فقال: لا، لم أسمعه من الزهري ولا ممن سمعه من الزهري، حدثني عبد الرزاق، عن مَعْمَر، عن الزهري[1].

(١) رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص١٠٥)، والخطيب في الكفاية (ص٣٥٩).

فقد أسقط ابنُ عيينة راويين بينه وبين الزهري ثم رواه عنه بـ (قَالَ) التي توهم السماع.

وابنُ عيينة قد لقي الزهريَّ وسمع منه الكثير.

- **فائدة**: وقع لإمامِ أئمةِ الحديثِ شُعْبَةَ بنِ الحَجَّاجِ رحلةٌ عجيبةٌ تتبع فيها حديث عقبة بن عامر في الدعاء بعد الوضوء وما وقع فيه من التدليس أحببتُ أن أسوقها لما فيها من الفوائد.

قال نصر بنُ حماد العطار: كُنا قُعوداً على باب شعبة نتذاكر الحديثَ فقلتُ: ثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الله بن عطاء عن عقبة بن عامر قال: كنا في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نتناوب رِعْيَةَ الإبل فجئتُ ذاتَ يوم والنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جالسٌ وحوله أصحابُه فسمعته يقول: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ فَاسْتَغْفَرَ اللهَ إِلاَّ غُفِرَ لَهُ». فقلتُ بخ بخ، فجذبني رجلٌ من خلفي فالتفتُّ فإذا عمر بن الخطاب فقال: الذي قبل أحسن. فقلت: وما قال؟ قال: قال: «مَنْ شَهِدَ أَن لاَّ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ الله فُتِحَتْ لَهُ ثَمَانِيَةُ أَبْوَابٍ مِنَ الْجَنَّةِ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ دَخَلَ».

قال: فسمعني شعبةُ فخرج إليَّ فلطمني لطمةً ثم دخل ثم خرج فقال: ماله يبكي؟ فقال عبد الله بنُ إدريس: لقد أَسَأْتَ إليه. فقال: أما تسمع ما يحدث عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبد الله بن عطاء عن عقبة بن عامر، وأنا قلتُ لأبي إسحاق: أَسَمِعَ عبدُ الله ابنُ عطاء من عقبة بن عامر؟ قال: لا، وغضب، وكان مِسْعَرُ بنُ كِدَام حاضراً فقال لي مسعر: أَغْضَبْتَ الشيخَ. فقلتُ له: ما له؟ لَيُصَحِّحَنَّ لي هذا الحديثَ أو لَأُسْقِطَنَّ حديثه. فقال مسعر: عبدُ الله بن عطاء بمكة، فرحلتُ إليه لم أُرِدِ الحج، إنما أردتُ الحديث، فلقيتُ عبد الله بنَ عطاء فسألتُه فقال: سعد بنُ إبراهيم حدثني. فقال لي: مالك بنُ أنس: سعدُ ابنُ إبراهيم بالمدينة لم يحج العام. فدخلتُ المدينة

فلقيتُ سعدَ بنَ إبراهيم فسألتُه فقال: الحديث من عندكم، زياد بنُ مِخْرَاق حدثني.

قال شعبة: فلما ذَكَرَ زياداً قلتُ: أيُّ شيءٍ هذا الحديث؟ بينما هو كوفيٌّ إذ صار مَدَنِياً إذ صار بَصْرِياً، قال: فرحلتُ إلى البصرة فلقيتُ زياد بنَ مخراق فسألتُه فقال: ليس هو من بَابَتِكَ. قُلْتُ: حدِّثْني به. قال: لا تُريده. قلتُ: أريده. قال: حدثني شَهْرُ بنُ حَوْشَب عن أبي رَيْحَانَة عن عقبة بن عامر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم.

قال شعبةُ: فلما ذكر شهر بنَ حوشب قلتُ: دَمِّرْ على هذا الحديث، لو صَحَّ لي مثلُ هذا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان أَحَبَّ إليَّ من أهلي ومالي ومن الدنيا كلِّها[١].

وفي هذه القصة ما كان عليه أئمةُ الحديث النُّقاد من العمل الدؤوب المستمر والتفتيش والتمحيص وغربلة الأسانيد ليتبين لهم الغثُّ من السمين، والواهي من المتين، والصحيح من المطروح والثقة من المجروح.

قال ابنُ حبان: حتى إن أحدهم ليرحل في الحديث الواحدِ الفراسخَ البعيدة، وفي الكلمة الواحدةِ الأيامَ الكثيرة، لئلا يُدخِل مُضِلٌّ في السُّنَن شيئاً يُضل به[٢].

القسم الثاني: من تدليس الإسناد:

أن يرويَ حديثاً عن شيخ ثقةٍ بسندٍ فيه ضعيفٌ بين ثقتين لقي أحدُهما الآخر، فيُسقط المدلِّسُ الراويَ الضعيفَ ويُسَوِّي الإسنادَ كلَّه ثقات، ويصرح المدلسُ بالسماع

---

(١) القصة رواها ابن حبان في المجروحين (١/ ٢٨)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص٣١٣/ ٣١٥)، وابن عدي في الكامل (٤/ ٣٦)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١/ ١٦٧)، وابن عبد البر في التمهيد (١/ ٤٨)، والخطيب في الرحلة في طلب الحديث (ص ١٤٩-١٥٣)، وفي الكفاية (ص ٤٠٠/ ٤٠١). قال أبو عمر: هكذا يكون البحث والتفتيش وهذا معروف عن شعبة.

(٢) المجروحين لابن حبان (١/ ٢٧).

من شيخه فيتوهم من ينظر في الإسناد أن الحديث صحيحٌ لا علةَ فيه.

وهذا القسم يسمى: تدليس التسوية، ويسميه البعض: بتدليس التجويد، فيقولون: سوَّاه فلانٌ، وجوَّده فلانٌ، وممن كان يفعله: بَقِيَّةُ بنُ الوليد.

مثاله: ما رواه ابنُ أبي حاتم في العلل[1] قال: سمعتُ أبي، وذكر الحديث الذي رواه إسحاقُ بنُ رَاهُويَه، عن بَقِيَّةَ حدثني أبو وَهْب الأَسَدِي، عن نافع، عن ابن عمر حديث: «لاَ تَحْمَدُوا إِسْلاَمَ امْرِئٍ حَتَّى تَعْرِفُوا عُقْدَةَ رَأْيِهِ». فقال أبي (أي أبو حاتم): هذا الحديث له أمرٌ (أي علةٌ) قَلَّ من يفهمه: روى هذا الحديثَ عُبيد الله بنُ عَمرو، عن إسحاق بن أبي فَرْوَة، عن نافع، عن ابن عمر. وعُبيد الله كنيته أبو وَهْب، وهو أَسَدِي، فكناه بقية ونسبه إلى بني أَسَدٍ كي لا يُفْطَن به، حتى إذا ترك إسحاقَ (أي ابنَ أبي فَرْوَة) لا يُهتدى له[2].

وممن عُرف به أيضاً: الوليد بن مسلم.

قال صَالِح جَزَرَة[3]: سمعت الهيثم بن خارجة يقول: قلتُ للوليد بن مسلم: قد أفسدتَ حديث الأوزاعي. قال: كيف؟ قلتُ: تروي عن الأوزاعي عن نافع، وعن الأوزاعي عن الزهري، وعن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد، وغيرُك يُدخل بين

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (١٩٥٧).

(٢) رواه الخطيب الكفاية (ص٣٦٤)، وانظر التقييد والإيضاح للعراقي(ص٩٥)، وتدريب الراوي للسيوطي(١/ ١٨٧).

(٣) سُئل: لِمَ لُقِّبتَ بجَزَرَة؟ فقال: قدم عمرو بن زرارة بغداد فاجتمع عليه خلقٌ عظيمٌ فلما كان عند الفراغ من المجلس سُئلتُ: من أين سمعتَ؟ فقلتُ: من حديث الجَزَرة، فبقيتْ عليَّ . المعرفة للحاكم (ص٢١٣) والتذكرة والتبصرة للعراقي(٣/ ١٢٧). وقيل: لُقِّب بذلك من أجل أنه سمع من بعض الشيوخ ما رُوي عن عبدالله بن بُسر أنه كان يرقي بِخَرَزة، فصحَّفها وقال: جَزَرة، بالجيم، فذهبتْ عليه. مقدمة ابن الصلاح (ص٥٨٧/ ٥٨٨).

الأوزاعي وبين نافع: عبد الله بنَ عامر الأسلمي، وبينه وبين الزهري: إبراهيم بنَ مرة، وقُرة.

قال: أنبل الأوزاعي أن يروي عن مثلِ هؤلاء، قلتُ فإذا رُوِي عن هؤلاء وَهُمْ ضعفاء أحاديثُ مناكير فأسقطتهم أنتَ وصَيَّرْتَهَا من رواية الأوزاعي عن الثقات ضُعِّفَ الأوزاعي، فلم يلتفتْ إلى قولي[1].

النوع الثاني من أنواع التدليس: تدليسُ الشيوخ:

وهو أن لا يُسقط شيخَه الذي يروي عنه، ولكن يذكره بما لا يُعرف به من اسمٍ، أو كُنيةٍ، أو نِسْبةٍ إلى قبيلةٍ، أو يصفه بوصفٍ غريبٍ، وإنما يفعل ذلك لضعفِ شيخِه، أو صِغَرِ سِنِّه، أو إيهاماً بأن له شيوخاً كثيرين، فيوهم من ينظر فيه أنه غيرُه.

مثاله:

أ- قول أبي بكر بن مجاهد المُقْرِي: حدثنا عبد الله بنُ أبي عبد الله، يُريد به: الحافظ أبا بكر بن أبي داود السِّجِسْتَانِي.

ب- قال أحمد بنُ حنبل: بلغني أن عطية (أي العَوْفِي) كان يأتي الكَلْبي (محمد بن السائب) فيأخذ عنه التفسير فكان يُكنيه بأبي سعيد فيقول: قال أبو سعيد.

والكلبي يُكنى أبا النَّضْر، وإنما غَيَّرَ عطيةُ كنيته ليوهم الناس أنه يروي التفسير عن أبي سعيد الخدري، وعطية قد روى عن أبي سعيد الخدري[2]. والكلبي ضعيف.

والتدليسُ بجميع أنواعه مكروهٌ عند أكثر أهل العلم، وتشتد الكراهةُ في تدليس التسوية إذْ هو شرُّ أنواع التدليس لما في ذلك من الكذب والزور والغش، وكلُّ

---

(١) ميزان الاعتدال (٧/ ١٤٢)، والتقييد والإيضاح (ص٩٦)، وتهذيب التهذيب (٩/ ١٧٠)، وتدريب الراوي (١/ ١٨٧).

(٢) الكفاية للخطيب (ص٣٦٦)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٥٩١).

ذلك محرم. وأخفُّ أنواعِ التدليسِ تدليسُ الشيوخ.

وكان شعبة من أشدِّ الناس ذَمًّا للتدليس حتى قال: لَأَنْ أزني أحبُّ إليَّ من أن أُدَلِّس[1].

قال ابنُ الصلاح: وهذا إفراطٌ منه محمولٌ على المبالغة في الزَّجْرِ عنه والتنفير[2].

وقوله: التدليسُ أخو الكذب[3].

والأسبابُ الحاملةُ على التدليس كثيرةٌ منها: أن يكون شيخُه غيرَ ثقةٍ في اعتقاده أو أمانته.

ومنها: أن يكون أصغرَ منه سِنًّا، فيأنف أن يُحدث عمَّن هو أصغرُ منه، أو قريناً له.

ومنها: أن تكون وفاةُ الشيخ متأخرةً بحيث يُشاركه في الأخذ عنه مَنْ هو دونه.

ومنها: إيهامُ علوِّ الإسناد.

ومنها: إيهامُ كثرةِ الشيوخ فيُغير اسمه.

والحديث المدلَّسُ بالفتح هو ما كان في سنده راوٍ مدلِّسٌ بالكسر.

والمدلِّسون طبقاتٌ، فيهم أئمةٌ حفاظٌ وُصفوا بالتدليس: كالزهري، والثوري، وابنِ عيينة، وفيهم دون ذلك: كالحَجَّاجِ بنِ أَرْطَأَة، وبقية بنِ الوليد، وجابر الجُعفي.

فائدة: المدلِّسُ لا تُقبل روايتُه حتى يأتي بصيغةٍ تقتضي السماع: كحدثني،

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١/ ١٧٣)، والكفاية للخطيب (ص٣٥٦).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٢٣٤).

(٣) الكفاية للخطيب (ص ٣٥٥).

وسمعتُ، وأخبرنا، أما إذا عَنْعَنَ فحديثُه مردودٌ لا يُحتج به[1].

وعنعنةُ المدلسين في الصحيحين محمولةٌ على السماع عندهما من جهةٍ أخرى، وذلك تحسيناً للظن بهما، وإنما اختارا طريق العنعنة لكونها على شرطهما[2].

وقد صنف في طبقات المدلسين جماعة:

- التبيين لأسماء المدلسين للخطيب البغدادي ذكره في الكفاية (ص ٤٦١).
- التبيين لأسماء المدلسين لبرهان الدين الحلبي سبط بن العجمي.
- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس للحافظ ابن حجر.
- منظومة للحافظ الذهبي وشرحها التأنيس لعبد العزيز بن الصديق الغماري.

[منظومةُ الذهبي في أسماء المدلسين]:

١- خُـذِ المُدَلِّسِينَ يـا ذَا الفِكْـرِ	جَـابِرٌ الجُعْفِـيُّ ثُـمَّ الزُّهْـرِي
٢- وَالحَسَنُ البَصْرِيُّ قُـلْ مَكْحُـولُ	قَتَـادَةٌ حُمَيْـدٌ الطَّوِيـلُ
٣- ثُمَّـتَ عَبْـدُ المَلِـكِ القِبْطِـيُّ	وَابْـنُ أَبِي نَجِـيحٍ المَكِّـيُّ
٤- وَالثَّبْـتُ يَحْيَـى بـنُ أَبِي كَثِـيرِ	وَالأعْمَـشُ النَّاقِـلُ بِـالتَّحْرِيرِ
٥- وَقُـلْ مُغِـيرَةُ أبـو إسْـحاقِ	والمَرَئِـي مَيْمُـونُ باتِّفَـاقِ
٦- ثُـمَّ يَزِيـدُ بـنُ أَبِي زِيَـادِ	حَبِيـبُ ثَابِـتٍ فَتَـى الأجْـدَادِ
٧- أَبُـو جَنَـابٍ وَأَبُـو الـزُّبَيْرِ	وَالحَكَـمُ الفَقِيـهُ أهْـلُ الخَـيْرِ
٨- عَبَّـادُ مَنصُورٍ قُـلِ ابـنُ عَجْـلانْ	وابـنُ عُبَيْـدٍ يُـونُسٌ ذَوُو الـشَّانْ
٩- ثُـمَّ أَبُـو حَـرَّةَ وابْـنُ إسْـحَاقْ	حَجَّـاجُ أرْطَـاةٍ لِكُـلِّ مُـشْتَاقْ

(١) إلا في شيوخٍ أَكثرَ عَنهم فروايتُه عَنْ هذا الصِّنف محمولةٌ على الاتصال. انظر ميزان الاعتدال: ترجمة سليمان بن مِهْرَان الأَعْمَش (٣/ ٣١٦).

(٢) التقريب للنووي مع التدريب (١/ ١٩١)، والنكت لابن حجر (١/ ٣٥١)، وانظر كتابي المفهم.

١٠- ثُـمَّ أبُـو سَـعْدٍ هُـوَ البَقَّـالُ عِكْرِمَـةُ الـصَّغِيرُ يَـا نَقَّـالُ
١١- ثُـمَّ ابْـنُ وَاقِـدٍ حُـسَيْنُ المَـرْوَزِي وابْـنُ أَبِي عَرُوبَـةَ اصْـغَ تَفُـزِ
١٢- وَلِيـدُ مُـسْلِمٍ حَكَـى بَقِيَّـهْ فِي حَـذْفِ وَاهٍ خَلَّـةٌ دَنِيَّـهْ

انتهت

❖ ❖ ❖

الشَّاذ

وَمَـا يُخَـالِفْ ثِقَـةٌ فِيـهِ المُـلاَ فَالـشَّاذُّ ....

(وَمَا يُخالِفْ ثِقَةٌ فِيهِ) أي والحديثُ الذي يخالف فيه، أي في سنده أو متنه بزيادةٍ أو نُقصانٍ، ثقةٌ أي عدلٌ ضابطٌ (المَلا) بالإسكان للوزن، أي الجماعةَ الثقات، أو مَنْ هو أحفظ منه (فالشَّاذُّ) أي فهو الحديث الشاذ.

الشُّذُوذُ لغةً: الانفراد، والشاذ هو المنفرد عن الجماعة.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي رواه الثقةُ مخالفاً لمن هو أوثق منه أو أكثر عدداً.

والثقةُ هو العدل الضابط، سواء قَوِيَ ضبطُه أم خَفَّ.

والشَّاذُّ هو ما اجتمع فيه أمران:

الأول: انفراد الثقة عن غيره، بأن يروي حديثاً لم يروه غيرُه.

الثاني: أن يكون تفردُه مخالفاً لرواية مَنْ هو أوثق منه أو أكثر عدداً.

وبعضهم[1] جعل الشاذ ما تفرد به الثقةُ دون اشتراطِ المخالفة.

والبعض الآخر[2] جعل الشاذ ما تفرد به الراوي ثقةً كان أو ضعيفاً.

---

(١) قاله الحاكم أبو عبد الله في كتابه معرفة علوم الحديث (ص١١٩).

(٢) قاله الحافظ أبو يعلى الخليلي في كتابه الإرشاد (١/ ١٧٦).

والقولان مردودان[1]، لوجود الكثير من الأفراد في الصحيح، وقد تقدم أن من شرط الصحيح أن لا يكون شاذاً.

مثالُ الأَفْرَادِ الصحيحة: حديثُ عمر: إنما الأعمال بالنيات. وحديثُ ابن عمر في النهي عن بيع الولاء.

وقال مسلمٌ في صحيحه: للزهري نحوٌ مِنْ تسعين – بتقديم التاء – حديثاً يرويه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يشاركه فيه أحدٌ بأسانيدَ جيادٍ[2].

مثالُ الشاذ: ما ذكره الحافظ ابنُ حجر في شرح النخبة[3].

وهو ما رواه الترمذي، والنسائي، وابن ماجه، من طريق ابن عُيينة عن عَمرو بن دينار عن عَوْسَجَة عن ابن عباس أن رجلاً تُوُفِّي على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يدع وارثاً إلا مولىً هو أعتقه فجعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ميراثه له[4].

وتابع ابنَ عيينة على وصله ابنُ جُريجٍ وغيرُه، وخالفه حمادُ بنُ زيدٍ فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابنَ عباس. قال أبو حاتم: المحفوظ حديث ابن عيينة[5].

---

(١) وهذا إذا أردنا أن نضبط مصطلحاً للحديث الشاذ، أما على سبيل التوسع في الاصطلاح فيمكن أن نقول: إن الشاذ له اصطلاحات: الأول: ما اشتُرط فيه الانفراد مع المخالفة. والثاني: ما انفرد به الثقة بدون قيد المخالفة، فيُجامع حينئذ الفرد، وينبغي أن يُخرج هذا النوع من قيد الصحيح لوجود أفراد في الصحيح. والثالث: ما انفرد به الضعيف وهو المصطلح عليه بالمنكر.

(٢) رواه مسلم رقم (١٦٤٧).

(٣) شرح النخبة لابن حجر(ص٦٦).

(٤) رواه أبو داود رقم(٢٩٠٥)، والترمذي رقم(٢١٨٨)، والنسائي في الكبرى(٦ / ١٣٢)، وابن ماجه رقم (٢٧٤١).

(٥) العلل لابن أبي حاتم رقم (١٦٤٣).

قال الحافظ ابن حجر: فحماد بنُ زيدٍ من أهل العدالة والضبط ومع ذلك رَجَّحَ أبو حاتم رواية من هُمْ أكثرُ عدداً منه. اهـ

وهذا ما يسمى بالشذوذ في السند.

مثالُ الشُّذوذ في المتن: ما رواه أبو داود، والترمذي، من حديث عبد الواحد بن زياد، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ رَكْعَتَي الْفَجْرِ فَلْيَضْطَجِعْ عَلَى يَمِينِهِ»[(١)].

قال البيهقي: خالف عبدُ الواحد العددَ الكثيرَ في هذا، فإن الناس إنما رووه من فعل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا مِنْ قوله. وانفرد عبدُ الواحد من بين ثقات أصحاب الأعمش بهذا اللفظ[(٢)].

فحديثُ حماد بنِ زيد المتقدم شاذٌّ لمخالفته روايةَ الثقات: ابن عيينة، وابن جريج وغيرهما. وحديثهم يُسمى: المحفوظ.

وكذلك حديثُ عبد الواحد بنِ زياد شاذٌّ لمخالفته روايةَ الثقات الذين رووه عن الأعمش. وحديثهم يسمى: المحفوظ.

والشاذُّ من قسم الضعيف، لما تقدم في حَدِّ الحديث الصحيح والحسن من اشتراط عدم الشذوذ.

مصنفاته: لم يصنف فيه أحدٌ من المتقدمين، وللمحدث عبد الله بن الصديق الغماري رسالة: الفوائد المقصودة في الأحاديث الشاذة المردودة.

❖ ❖ ❖

---

(١) رواه أبو داود رقم (١٢٦١)، والترمذي رقم (٤١٨).

(٢) النكت على ابن الصلاح للزركشي (٢/ ١٦٣)، وتدريب الراوي (١/ ١٩٦).

المُقْلُوب

وَالمُقْلُـــوبُ قِـــسْمَانِ تَـــلاَ	....
إِبْـــدَالُ رَاوٍ مَـــا بِـــرَاوٍ قِـــسْمُ	وَقَلْـــبُ إِسْـــنَادٍ لِمَـــتْنٍ قِـــسْمُ

(وَ) الحديثُ (المَقْلُوبُ قِسْمَانِ) أي يأتي على قسمين (تَلَا) أي ذُكِرَ في النظم تِلْوَ الشَّاذِّ، القسم الأول وهو مقلوبُ السَّنَدِ (إِبْدَالُ رَاوٍ مَا) أيّ راوٍ كان (بِرَاوٍ) آخر مَكَانَه (قِسْمُ) أَوَّلُ (وَ) الثاني وهو مقلوبُ المتن (قَلْبُ) أي إبدال (إِسْنَاد) متنٍ فيجعله (لِمَتْنٍ)آخر يُروى بإسنادٍ آخر (قِسْمُ) ثانٍ.

المَقْلُوبُ لغةً: من القَلْبِ، وهو تحويلُ الشيءِ عن وجهه وصَرْفُه عنه وتغييرُه بغيره.

واصطلاحاً: ينقسم إلى قسمين: مقلوبِ الإسناد، ومقلوبِ المتن.

مقلوبُ الإسناد: وهو أن يعمد إلى راوٍ في السند فيُبْدِلَهُ براوٍ آخر في طبقته بقصد الإغراب.

مثاله: حديثٌ مشهورٌ عن سالم، فيجعله عن نافع، يُبدل سالماً بنافعٍ وهو من طبقته فيصبح الحديث بذلك غريباً، فَيَرْغَبُ الناس في روايته عنه، ويقال فلانٌ يروي حديثاً لا يوجد عند غيره. وممن كان يفعل هذا: حماد بنُ عَمْرو النَّصِيبي الوَضَّاع.

مثاله: حديثٌ رواه عَمرو بن خالد الحرَّاني، عن حماد النَّصِيبي، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رفعه: «إِذَا لَقِيتُمُ الْمُشْرِكِينَ فِي الطَّرِيقِ فَلاَ تَبْدَؤُوهُمْ بِالسَّلاَمِ الحديث». فهذا حديثٌ مقلوبٌ قلبه حماد بنُ عَمرو فجعله عن الأعمش، وإنما هو معروفٌ بسُهَيْلِ بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة(١).

تنبيه: قد يقع الإبدالُ في راوٍ واحدٍ وقد يقع في أكثر من راوٍ فَيُبدل مثلاً راويين بآخَرَيْن أو ثلاثةً بثلاثةٍ آخرين، وقد يقع الإبدالُ في الإسناد كلِّه فيُبدل إسنادَ متنٍ بإسنادٍ آخر وهذا نوعٌ من أنواع سرقة الحديث، وفاعل ذلك يُقال له: يسرق الحديث.

ومن مقلوب الإسناد: التقديمُ والتأخيرُ في اسم الراوي.

مثاله: حديثٌ معروفٌ عن كَعْب بنِ مُرَّة فيجعله مُرَّة بن كعب(٢).

وقد يقع القلب عمداً بقصد الإغراب كما تقدم مثالُه، وقد يقع خطأً كما وقع لجَرِير بنِ حازم، فإنه روى عن ثابتٍ البُنَانِيِّ عن أنسٍ قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلاَةُ فَلاَ تَقُومُواْ حَتَّى تَرَوْنِي».

هذا الحديث انقلب على جَرِير بن حازم فرواه هكذا، وإنما هو مشهورٌ عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم. هكذا رواه الخمسة(٣).

وإنما سمعه جريرٌ من حَجَّاج بنِ أبي عثمان الصَّوَّاف فانقلب عليه، وقد بين

---

(١) مسلم رقم (٢١٦٧)، وأبو داود رقم (٥٢٠٥)، والترمذي رقم (٢٨٤٣)، وانظر ميزان الاعتدال للذهبي (٢/ ٣٦٨).

(٢) شرح النخبة لابن حجر (ص٩١).

(٣) رواه البخاري رقم (٦٣٧)، ومسلم رقم (٦٠٤)، وأبو داود رقم (٥٣٩)، والترمذي رقم (٥٧٩)، والنسائي (٢/ ٨١).

ذلك حماد بنُ زيد قال: كنتُ أنا وجَريرٌ عند ثابتٍ البناني فحدث حجاج بنُ أبي عثمان، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فذكره، فظن جَريرٌ أنه إنما حدث به ثابتٌ عن أنس[1].

مقلوبُ المتن: وهو أن يأخذ متنَ هذا الحديث فيجعله لإسناد ذاك الحديث الآخر، ويأخذ متنَ ذاك فيجعله لإسناد هذا.

ويكون بقصد الإغراب كما يفعله الوَضَّاعون، ويكون أيضاً بقصد الاختبار والامتحان، وقد فعله جماعةٌ من أهل الحديث كشعبة، وحماد بن سلمة، وابن معين، وغيرهم.

وقصةُ البخاري مع أهل بغداد مشهورةٌ وملخصها أن البخاري حين دخل بغداد اجتمع أهلُ الحديث وعمدوا إلى مائةِ حديثٍ فقلبوا متونها وأسانيدها ودفعوها إلى عشرة أنفسٍ فلما اطمأن المجلسُ قام إليه رجلٌ من العشرة فسأله عن حديثٍ من تلك الأحاديث فقال: لاَ أَعْرِفُهُ، وهكذا إلى آخر العشرة، والبخاريُّ يقول: لاَ أَعْرِفُهُ، فأما الفقهاءُ فقالوا: فَهِمَ الرجلُ، وأما غيرُهم فقضوا عليه بالعجز وقلةِ الحفظ، فلما فرغوا الْتَفَتَ إلى الأول فقال: أما حديثُك الأولُ فهو كذا، وحديثك الثاني فهو كذا، وهكذا حتى أتى على جميع الأحاديث وردَّ متونَها إلى أسانيدِها وأسانيدَها إلى متونِها فأقرُّوا له جميعاً بالحفظ وأذعنوا له بالفضل[2].

---

(١) الترمذي رقم (٥١٧) عن البخاري، وأبو داود في المراسيل رقم (٦٤)، انظر العلل الكبير للترمذي (١٣٦).

(٢) أسماء من روى عنهم البخاري في الجامع الصحيح لابن عدي (ص٥٢/ ٥٤)، وعنه الخطيب في تاريخ بغداد (٢/ ٢٠)، والحُميدي في جذوة المقتبس(ص١٢٨/ ١٢٩)، وابن الصلاح في المقدمة (ص٢٨٤)، وابن حجر في النكت (٢/ ٨٦٧/ ٨٦٩)، والسخاوي في فتح المغيث (١/ ٣٢٠)، والسيوطي في تدريب الراوي (١/ ٢٤٧)، والصنعاني في توضيح الأفكار (٢/ ١٠٣).

قال الحافظ ابن حجر: سمعتُ شيخنا - يعني العراقي- غير مرة يقول: ما الْعَجَبُ من معرفة البخاري بالخطأ من الصواب في الأحاديث لاتِّسَاعِ معرفته، وإنما يُتعجبُ منه في هذا لكونه حفظ موالاة الأحاديث على الخطأ من مرةٍ واحدة(١).

وممن امتحنه تلاميذُه: الحافظ محمد بنُ عَمرو العقيلي(٢)

وكان بعض التلامذة يفعلون ذلك بمشايخهم يريدون شَيْنَهُمْ وعَيْبَهُمْ فربما يفطن الشيخ فيدعو على تلميذه حالة الغضب فلا ينتفع بعلمه أبداً، كما وقع لمحمد ابن عَجْلَان مع جماعة من طلبة الحديث: حَفْصِ بنِ غِيَاث، ويوسف بنِ خالد السَّمْتِي، ومَلِيح بنِ الجَرَّاح(٣).

وكما وقع للحافظ أبي نُعَيْم الفَضْلِ بنِ دُكَيْن مع جماعة منهم: يحيى بنُ مَعِين، وأحمد بن منصور الرَّمَادِي(٤).

ومن هذا النوع أي مقلوب المتن، ما انقلب متنُه على راويه.

مثاله: حديث أبي هريرة عن السبعة الذين يُظلهم الله في ظِلِّه: «رَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ أَخْفَاهَا حَتَّى لاَ تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ» (٥).

---

(١) النكت لابن حجر (٢/ ٨٦٩/ ٨٧٠)، ومقدمة الفتح (ص٤٨٦)، وفتح الباقي لزكريا الأنصاري (١/ ٢٨٦)، وفتح المغيث للسخاوي (١/ ٣٢١).

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/ ٨٣٣)، وفتح المغيث للسخاوي (١/ ٣٢١).

(٣) المحدث الفاصل للرامهرمزي (ص٣٩٨/ ٣٩٩)، وميزان الاعتدال للذهبي (٦/ ٢٥٧)، والنكت لابن حجر (٢/ ٨٧١)، وفتح المغيث للسخاوي (١/ ٣٢٣).

(٤) تاريخ بغداد للخطيب (١٢/ ٣٥٣/ ٣٥٤)، والجامع (١/ ١٣٦) نحوه، والنكت لابن حجر (٢/ ٨٦٦)، وفتح المغيث للسخاوي (١/ ٣٢٣/ ٣٢٤).

(٥) مسلم رقم (١٠٣١).

فهذا مما انقلب على أحد الرواة، وإنما هو: «حَتَّى لاَ تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ»[1].

مثالٌ آخر: حديث أبي هريرة في محاجة الجنة والنار، في تفسير قوله تعالى: (هل من مزيد): «فَأَمَّا الجَنَّةُ، فَإِنَّ اللهَ لاَ يَظْلِمُ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا، وَإِنَّهُ يُنْشِئُ لِلنَّارِ مَنْ يَشَاءُ» [2].

هذا الحديث انقلب على بعض الرواة وإنما هو: «فَأَمَّا النَّارُ فَلاَ تَمْتَلِئُ حَتَّى يَضَعَ رِجْلَهُ فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ، فَهُنَالِكَ تَمْتَلِئُ وَيُزْوَى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَلاَ يَظْلِمُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا، وَأَمَّا الجَنَّةُ: فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يُنْشِئُ لَهَا خَلْقاً» [3].

مثالٌ آخر: حديث أبي هريرة: «فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأْتُوهُ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»[4].

انقلب على أحد الرواة، والمعروف كما في الصحيحين: «فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ» [5].

مثالٌ آخر: ما رواه خُبَيْب[6] بن عبد الرحمن، عن عَمَّتِه أُنَيْسَة مرفوعاً: «إِذَا أَذَّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ فَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ، وَإِذَا أَذَّنَ بِلاَلٌ فَلاَ تَأْكُلُواْ وَلاَ تَشْرَبُواْ». الحديث[7].

انقلب على أحد الرواة وإنما هو: «إِنَّ بِلاَلًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ

---

(1) البخاري رقم (٦٦٠)، والترمذي رقم (٢٥٠٠)، والنسائي (٨/ ٢٢٢).

(2) البخاري رقم (٧٤٤٩).

(3) البخاري رقم (٤٨٥٠)، ومسلم رقم (٢٨٤٦).

(4) رواه الطبراني في الأوسط رقم (٢٧١٥)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد(١/ ١٥٨): هو في الصحيح بعكس هذا، ورجاله ثقات.

(5) مسلم رقم (١٣٣٧)، والبخاري رقم (٧٢٨٨).

(6) خُبيب: بضم الخاء المعجمة مصغراً، وفي بعض المصادر: حبيب بالحاء المهملة وهو تحريف.

(7) أحمد (٦/ ٤٣٣)، وابن خزيمة رقم (٤٠٤) (١/ ٢١٠)، وابن حبان رقم (٨٨٧- موارد).

ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»[1].

فتحصل أنَّ القلبَ يقع خطأً ونسياناً وهو مغتفرٌ، ويقع عن قصدٍ وعمدٍ إما لقصد امتحانِ الحفظ والتثبتِ وهو جائزٌ، ويقع كذلك بقصد الإغرابِ وهذا هو المحرم الذي لا يجوز.

مصنفاته:

-رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب للخطيب البغدادي.

-جلاء القلوب في معرفة المقلوب. ويُسمى أيضاً: نزهة القلوب في معرفة المبدل والمقلوب للحافظ ابن حجر.

-جزء في المقلوب متناً ونظمُه لجلال الدين ابنِ البلقيني. ذكرها السخاوي[2].

❖ ❖ ❖

---

(٧) البخاري رقم (٦٢٢)، ومسلم رقم (١٠٩٢).

(١) فتح المغيث للسخاوي (١/ ٣٢٦/ ٣٢٨)، والجواهر والدرر (٢/ ٦٨٠).

الفَرْدْ

والْفَـــرْدُ مَـــا قَيَّدتَـــهُ بِثِقَـــةِ	أَوْ جَمْـــعٍ أَوْ قَـــصْرٍ عَـــلَى رِوَايَـــةِ

(وَالْفَرْدُ) أي الحديثُ الفرد هو (مَا قَيَّدْتَهُ) أي الذي قيدته (بِثِقَةٍ) أي براوٍ ثقةٍ (أَوْ) قيدته بـ (جَمْعٍ) أي جماعةٍ مِنْ بلدٍ مُعينٍ (أَوْ) قيدته بـ (قَصْرٍ) أي اقتصارٍ(عَلَى رِوَايَةٍ) أي رواية راوٍ مُعينٍ.

الْفَرْدُ لغةً: ما لا نظيرَ له ولامثيل .

واصطلاحاً: ينقسم إلى قسمين: فردٍ مطلق، وفردٍ نسبي.

فالفَرْدُ المطلق: هو ما انفرد به راوٍ واحدٌ عن جميع الرواة لم يشاركه فيه غيرُه، لا من الثقات ولا من الضعفاء، وهو المسمى: بالشاذ، وقد تقدم .

والفردُ النسبي: أي المقيد، هو الذي اقتصر عليه الناظم بقوله: والفردُ ما قيدته بثقة البيت.

سُمي فَرْداً نسبياً لأن التفرد وقع فيه بالنسبة إلى جهةٍ خاصةٍ وهو أنواع:

الأول: ما تفرد به ثقةٌ عن غيره من الثقات لم يروه ثقةٌ غيره، وقد يُروى من طرقٍ أخرى عن ضعفاء.

مثاله: حديث مسلم، وأصحاب السنن، أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

كان يقرأ في الأضحى والفطر بقاف واقتربت الساعة[1]. تفرد به ضَمْرَةُ بنُ سعيد، عن عُبيد الله بن عبد الله، عن أبي واقد الليثي. لم يروه عن الثقات غيرُ ضَمْرة. ورواه من الضعفاء ابن لَهِيعَة، عن خالد بن يزيد، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة[2].

الثاني: ما تفرد به أهلُ بَلَدٍ لم يُشاركهم فيه أحدٌ، والمراد بـ (جَمْعٍ) في النظم: أهل بلد.

مثاله: حديثٌ رواه أبو داود، عن أبي الوليد الطيالسي، عن هَمَّام، عن قتادة، عن أبي نَضْرَة، عن أبي سعيد قال: أُمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر[3].

قال الحاكم: تفرد بذكر الأمر فيه أهلُ البصرة من أول الإسناد إلى آخره ولم يشركهم في هذا اللفظ سواهم[4].

مثالٌ آخر: حديثٌ رواه مسلم، من حديث عبد الله بن زيد، في صفة وُضوء رسول الله ﷺ: ومَسَحَ رَأْسَه بِماءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدِهِ[5].

قال الحاكم: هذه سُنَّةٌ غريبةٌ تفرد بها أهلُ مصر ولم يُشركهم فيها أحد[6].

ويدخل تحت هذا النوع ما تفرد به أهلُ بلدٍ عن أهل بلدٍ آخر.

مثاله: ما رواه أبو داود، من حديث جابر، في قصة المَشْجُوج: «إِنَّمَا يَكْفِيهِ أَنْ

---

(١) مسلم رقم (٨٩١)، وأبو داود رقم (١١٥٤)، والترمذي رقم (٥٣٢)، والنسائي (٣/ ١٨٣/ ١٨٤)، وابن ماجه رقم (١٢٨٢).

(٢) الدارقطني في السنن (٢/ ٤٦)، والطبراني في الكبير (٣٣٠٥)، انظر مجمع الزوائد (٢/ ٢٠٤).

(٣) أبو داود رقم (٨١٨)، وأحمد (٣/ ٤٥).

(٤) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٩٧).

(٥) مسلم رقم (٢٣٦)، وأبو داود رقم (١٢٠)، والترمذي رقم (٣٥).

(٦) معرفة علوم الحديث (ص٩٨).

يَتَيمَّمَ وَيَعْصِبَ عَلَى جُرْحِهِ خِرْقَةً»[1].

قال أبو بكر بن أبي داود: هذه سُنَّةٌ تفرد بها أهلُ مكة وحملها عنهم أهلُ الجزيرة. حكاه الدارقطني في السنن[2].

تنبيه: غالب ما يطلقون قولهم: «تفرد به أهلُ بلدِ كذا» على ما تفرد به واحدٌ من أهلها.

الثالث: ما تفرد به راوٍ عن راوٍ آخر لم يروه عنه غيرُه.

مثاله: حديث رواه أصحابُ السنن، من طريق سفيان بن عيينة، عن وائل بن داود، عن ولده بكر بن وائل، عن الزهري، عن أنس، أن النبي ﷺ أَوْلَمَ عَلَى صَفِيَّةَ بسَوِيقٍ[3].

قال أبو الفضل بنُ طاهر في أطراف الغرائب: تفرد به وائلٌ عن ابنِه ولم يروه عنه غير سفيان.

وكذا قال الترمذي: إنه حديثٌ غَرِيبٌ[4].

قال الحافظ ابن حجر: وأمثلتُه في كتاب الترمذي كثيرةٌ جداً[5].

ومن أنواع التفرد أيضاً: تفردُ أهلِ بلدٍ عن شخصٍ، وتفردُ شخصٍ عن أهلِ بلد.

---

(١) أبو داود رقم (٣٣٦).

(٢) الدارقطني السنن (١/ ١٩٠).

(٣) رواه أبو داود رقم(٣٧٤٤)، والترمذي رقم(١٠٩٥)، والنسائي في الكبرى رقم (٦٥٦٦) (٦/ ٢٠٥)، ونحوه في المجتبى(٦/ ١٣٤)، وابن ماجه رقم (١٩٠٩)، وأحمد (٣/ ١١٠)، وهو في الصحيحين مطولاً.

(٤) سنن الترمذي رقم (١٠٩٥).

(٥) النكت على ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٧٠٦).

مصنفاته:

كتاب التفرد لأبي داود السجستاني صاحب السنن.

كتاب الأفراد للدارقطني، وهو كتابٌ حافلٌ ينبئ على اطلاعٍ واسع.

كتاب الأطراف على كتاب الدارقطني لأبي الفضل بن طاهر.

كتاب الأفراد لأبي حفص بن شاهين.

مظانه: مسند البزار.

معاجم الطبراني وخصوصاً الأوسط.

جامع الترمذي المعروف بالسنن.

❖ ❖ ❖

المُعَلُّ

وَمَــا بِعِلَّـةِ غُمُـوضٍ أَوْ خَفَـا   مُعَلَّـلٌ عِنْـدَهُمُ قَـدْ عُرِفَـا

(وَمَا بِعِلَّةٍ) أي والحديث الذي اشتمل على عِلَّةٍ ذاتِ (غُمُوضٍ أَوْ خَفَا) أَوْ بمعنى الْوَاوِ لأن العطف تفسيري (مُعَلَّلٌ) أي يسمى بذلك (عِنْدَهُمُ) أي عند علماء الْفَنِّ (قَدْ عُرِفَا) الألف للإطلاق، أي عُلِم.

المُعَلُّ لغةً: مأخوذٌ من أعلَّه فهو مُعَلٌّ على القياس، لكن أهل الحديث قالوا فيه: مُعلَّل، وقالوا: مَعْلُولٌ، وهو لحنٌ.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي اطَّلَع الناقدُ فيه على عِلَّةٍ خفيَّةٍ غامِضَةٍ قادِحَةٍ في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منها، نحو وَصْلِ مُرسلٍ أو منقطعٍ، أو وَقْفِ مرفوعٍ، أو إدخال حديثٍ في حديث.

وإنما تُدرك عللُ الأحاديث بجمع الطرق والمقارنة بينها، والنظر في اختلاف الرواة وضبطهم، فإن وقعت مخالفةٌ من أحدهم لمن هو أحفظ منه أو أكثر عدداً وتفرد بها ولم يُتابَع عليها، مع قرائن تُضَمُّ إلى ذلك يهتدي بها الناقدُ فيغلب على ظنه أن الحديث معلول فيُصرح بالعلة، وربما يتردد في الإفصاح عن العلة لقصوره عن إقامة الدليل على دعواه.

ولصعوبة هذا العِلْم وغموضِه ودقتِه لم يتكلم فيه إلا القليلُ ممن رزقه الله الفهمَ الثاقبَ والحفظَ الواسعَ، كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن

شيبة، وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين، والدارقطني، وأمثالهم.

وسُئل أبو زرعة: ما الحُجَّةُ في تعليلكم الأحاديث؟ فقال: أن تسألني ثم تسأل عنه ابن وَارَة وأبا حاتم وتسمع جوابَ كلٍّ منَّا ولا تخبر أحداً منَّا بجواب الآخر فإن اتفقنا فاعلم حقيقة ما قُلنا، وإن اختلفنا فاعلم أنا تكلمنا بمُرادنا. ففعل فاتفقتْ كلمتُهم، فقال السائل: أشهد أن هذا العلم إلهام[(١)].

وقال ابنُ مهدي عن هذا العلم: هو إلهامٌ، لو قلت للعالم بالعلل: من أين قلتَ هذا؟ لم تكن له حجةٌ في الغالب[(٢)].

تنبيهان:

الأول: العلةُ القادحةُ هي العلةُ الخفيةُ التي لا يهتدي إليها إلا جهابذةُ هذا الفن، أما العلةُ الظاهرة التي يقف عليها كلُّ من نظر في الحديث فلا دخل لها هاهنا.

الثاني: الإعلال يقع في الحديث الجامعِ لشروط الصحة في الظاهر، أما الحديثُ الذي ضَعْفُهُ واضحٌ كالمنقطع، وما في سنده ضعيفٌ، أو واهٍ، أو كذابٌ، فليس من هذا الباب.

وتقع العلة في السند وتقع في المتن، لكن وقوعها في السند هو الأكثر.

مثال وقوع العلة في السند: كالوصل في المرسل، والرفع في الموقوف.

والعلة في السند تقدح في المتن: كالإرسال.

مثاله: حديث أَشْعَث بنِ سَوَّار، عن محمَّد بن سيرين، عن تميم الداري. هذا

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص١١٣)، ومحاسن الاصطلاح للبلقيني (ص٢٦٢)، وفتح المغيث للسخاوي (١/ ٢٧٣).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص١١٣)، ومحاسن الاصطلاح (ص ٢٦٢)، وفتح المغيث (١/ ٢٧٣)، وتدريب الراوي (١/ ٢١٢).

الإسناد ظاهرُه الصحةُ ولكنه معلولٌ بالإرسال، وذلك أن ابن سيرين لم يسمع من تميم، وبيان ذلك: أن مولد ابن سيرين لسنتين بقيتا من خلافة عثمان[1]، وكان مقتل عثمان في ذي الحجة سنة خمسٍ وثلاثين[2]، وتميم مات سنة أربعين[3]، وكان ابن سيرين مع أبويه بالمدينة ثم خرجوا إلى البصرة فكان إذ ذاك صغيراً، وتميمٌ مع ذلك كان بالمدينة ثم سكن الشام وكان انتقاله إليها عند قتل عثمان[4].

قال السخاوي: وقد خفي ذلك على الضياء مع جلالته وأخرج هذه الترجمة في المختارة له اعتماداً على ظاهر السند[5].

وتكون العلةُ في السند من غير أن تقدح في المتن وذلك إذا كان للمتن أكثرُ من إسناد، أو كانت العلةُ بسبب الخلاف في تعيين واحدٍ من ثقتين.

مثاله: حديث يعلى بنِ عُبيدٍ الطَّنَافِسي، عن سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عُمر، عن النبي صلى الله تعالى عليه واله وسلم: البيعان بالخيار[6]. وَهِمَ يعلى في هذا الحديث بذكر عَمرو بن دينار إنما هو عبدالله بن دينار هكذا رواه سائر أصحاب الثوري كلهم قالوا: عبد الله، وشذَّ يعلى فقال: عَمرو، لكن هذه العلة غير قادحةٍ في المتن لأن كُلاً من عبد الله بن دينار وعمرو بن دينار ثقة.

---

(١) تهذيب التهذيب لابن حجر (٧/ ٢٠١)، والطبقات لابن سعد (٥/ ٢٣٨).

(٢) الاستيعاب لابن عبد البر(٣/ ١٠٩)، والإصابة لابن حجر(٢/ ٤٦٣)، والتهذيب (٥/ ٥٠٤).

(٣) التهذيب (١/ ٥٣٩).

(٤) الاستيعاب (١/ ٢٧٠)، والإصابة (١/ ١٨٤)، والتهذيب (١/ ٥٣٩).

(٥) فتح المغيث للسخاوي (١/ ٢٦٤).

(٦) رواه البخاري رقم (٢١١٤)، ومسلم رقم (١٥٣١)، وأبو داود رقم (٣٤٥٤)، والترمذي رقم (١٢٦٣)، والنسائي (٧/ ٢٥٠/ ٢٥١).

مثال وقوع العلة في المتن:

حديث أنس في نفي قراءة البسملة في الصلاة، ظنَّ راوٍ من رُواته حين سمع قول أنس: صليتُ خلف النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، وأبي بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين. ظن نفي قراءة البسملة فروى الحديث مصرحاً بما ظنه وقال: لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءةٍ ولا في آخرها[1] فصار الحديثُ بذلك مرفوعاً، والراوي بذلك مخطئٌ في ظنه. ولذلك قال الشافعي في الأم[2]، ونقله عنه الترمذي في جامعه[3]: معناه: أنهم يبدؤون بقراءة فاتحة الكتاب قبل السورة، وليس معناه أنهم لا يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم .

تنبيهان:

الأول: قد يطلقون اسم العلة على ما ليس بخفيٍّ ولا غامضٍ، ويُعِلُّون بها لا يقدح في صحة الحديث كما فعل أبو يعلى الخليلي في الإرشاد[4].

الثاني: ويطلقون العلة أيضاً على غير مقتضاها الذي سبق من الأسباب القادحة، ككذب الراوي، وسوء حفظه، ونحوها[5].

---

(١) رواه مسلم رقم (٣٩٩)، والبخاري رقم (٧٤٣) نحوه، وأبو داود رقم (٧٨٢)، والترمذي رقم (٢٤٦)، والنسائي (٢/ ١٣٢).

(٢) الشافعي في الأم (٢/ ٢٤٤).

(٣) الترمذي رقم (٢٤٦) (٢/ ٥٩ - تحفة الأحوذي).

(٤) ابن الصلاح في المقدمة (ص٢٦٢) غير مصرحاً به، والعراقي في التقييد والإيضاح (ص١٢١)، وشرح التبصرة والتذكرة (١/ ٢٣٨)،والسخاوي في فتح المغيث (١/ ٢٧١)، والسيوطي في التدريب (١/ ٢١٧).

(٥) تدريب الراوي (١/ ٢١٦).

مصنفاته:

ـ العلل لابن المديني.

ـ العلل لابن أبي حاتم.

ـ العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني.

ـ العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل.

ـ العلل الكبير والعلل الصغير للترمذي.

ـ قال البلقيني في محاسن الاصطلاح: وأجلُّ كتابٍ في العلل: كتابُ الحافظ ابن المديني، وكتابُ ابن أبي حاتم، وكتابُ العلل للخلال، وأجمعُها: كتابُ الحافظ الدارقطني[1].

ـ الزهر المطلول في الخبر المعلول. لابن حجر.

❖ ❖ ❖

(١) البلقيني محاسن الاصطلاح (ص٢٦٨).

المُضْطَرِب

وذُو اخْـــتِلَافِ سَـــنَدٍ أَوْ مَـــتْنِ　　مُـــضْطَرِبٌ عِنْـــدَ أُهَيْـــلِ الْفَـــنِّ

(وَذُو اخْتِلَافِ سَنَدٍ أَوْ مَتْنِ) أي الحديثُ الذي في سنده أو متنه اختلافٌ، هو حديثٌ (مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أُهيْلِ الْفَنِّ) أي علماء الحديث.

المُضْطَرِبُ: بكسر الراء من الاضطراب، وهو: اختلافُ الْأَمْرِ وفَسَادُ نِظامِهِ.

وأصله: من اضطراب الموج، لكثرة حركته، وضرب بعضه بعضاً.

واصطلاحاً: ما رُوي على أوجهٍ مختلفةٍ متساويةٍ في القوة مع تعذر الجمع ولا مرجح، سواء كان ذلك من راوٍ واحدٍ، بأن رواه مرةً هكذا ومرةً هكذا أو من رُواةٍ متعددين كلٌّ رواه على وجهٍ مخالفٍ للآخر .

ويقع الاضطراب في السند، ويقع في المتن أيضاً، ويقع فيهما معاً.

تنبيهات:

الأول: لا يُحكم على الحديث بالاضطراب إذا كانت إحدى رواياته المتعارضة راجحةً على الروايات الأخرى وإنما يُؤخذ، في هذه الحالة، بالرواية القوية وتُطرح الرواياتُ الباقية.

الثاني: إذا أمكن الجمعُ بلا تكلُّفٍ بين الروايات المتعارضة للحديث الواحد فلا يُصار إلى الحُكم بالاضطراب .

الثالث: أَوْجُهُ الترجيحات بين الأحاديث كثيرةٌ تزيد على المائة، ذكر ما ينيف على الخمسين منها الحازميُّ في الاعتبار، وذكرها بالتفصيل الحافظُ العراقي في نكته على ابن الصلاح المسمى: التقييد والإيضاح[1].

مثالُ الاضطراب في السند :

حديثٌ رواه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه، من طريق اسماعيل بن أُمَيَّة، عن أبي عمرو بن محمَّد بن حُرَيْث، عن جده حُريث، عن أبي هريرة رفعه: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ شَيْئاً تِلْقَاءَ وَجْهِهِ الحديث. وفيه: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ عَصاً يَنْصِبُهَا بَيْنَ يَدَيْهِ فلْيَخُطَّ خَطًّا».

اختُلف فيه على إسماعيل بنِ أُمية، فرُوِيَ هكذا[2]، ورُوي عنه عن أبي عمرو بن حريث، عن أبيه، عن أبي هريرة[3] ورُوي عنه، عن أبي عمرو بن محمَّد بن عمرو بن حريث، عن جده حريث بن سليم، عن أبي هريرة[4] ورُوي عنه، عن أبي محمَّد بن عمرو بن حريث، عن جده حريث رجلٍ من بني عُذرة، عن أبي هريرة[5] ورُوي عنه، عن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده، عن أبي هريرة[6] ورُوي عنه، عن محمَّد بن عمرو بن حريث، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ورُوي عنه، عن حريث بن عمار، عن أبي هريرة[7]، ورُوي عنه، عن أبي عمرو بن محمَّد، عن جده حريث بن سليمان، عن أبي

(١) التقييد والإيضاح للعراقي (ص٢٧٢)، والاعتبار للحازمي (١/ ١٣١/ ١٦٠).

(٢) رواه أبو داود رقم (٦٨٩)، والبيهقي (٢/ ٢٧٠)، وأحمد (٢/ ٢٤٩).

(٣) رواه أحمد (٢/ ٢٤٩)، والبيهقي (٢/ ٢٧٠).

(٤) رواه ابن ماجه رقم (٩٤٣).

(٥) رواه أبو داود رقم (٦٩٠)، وابن حبان رقم (٤٠٨)، والبيهقي (٢/ ٢٧١).

(٦) رواه ابن حبان رقم (٤٠٧).

(٧) رواه عبدالرزاق رقم (٢٢٨٦)، وعنه البيهقي (٢/ ٢٧١) .

هريرة، ورُوي عنه، أبي عمرو بن حريث، عن جده حريث، عن أبي هريرة[1]، ورُوي غير ذلك[2].

لذا حكم غيرُ واحدٍ من الحفاظ عليه بالاضطراب، كالنووي[3]، وابنِ عبد الهادي[4]، وبه مَثَّلَ ابنُ الصلاح للمضطرب، وتبعه العراقي. وذهب آخرون، كأحمد، وابن المديني، وغيرهما إلى تصحيحه ونفوا عنه الاضطراب. وإنما مثلنا به تقريباً للمعنى.

مثالٌ آخر للاضطراب في السند:

حديث أبي بكر أنه قال: يا رسول الله أَرَاكَ شِبْتَ؟ قال: «شَيَّبَتْنِي هُودٌ وَأَخَوَاتُهَا».

اختُلف فيه على أبي اسحاق السَّبِيعِيّ فرُوِيَ عنه، عن عكرمة، عن أبي بكر[5]، ومنهم من زاد فيه ابن عباس[6]، وروي عنه، عن أبي جُحَيْفَة، عن أبي بكر[7]، وروي عنه، عن البراء، عن أبي بكر[8]، وروي عنه، عن أبي مَيْسَرَة، عن أبي

---

(١) رواه البيهقي (٢/ ٢٧١).

(٢) رواه ابن أبي شيبة رقم(٨٨٤٤)، وانظر فتح الباقي لزكريا الأنصاري (١/ ٢٤٤)، وفتح المغيث للسخاوي (١/ ٢٧٦).

(٣) النووي خلاصة الأحكام (١/ ٥٢٠).

(٤) المحرر في الحديث لابن عبد الهادي (٢٨٥).

(٥) رواه الطبراني في الأوسط رقم (٨٢٦٩) ، قال الهيثمي في المجمع (٧/ ٣٧/ ١١٨/ ١٣٣): رجاله رجال الصحيح. ورواه أبو يعلى رقم (١٠٧)، وفيه إرسال.

(٦) رواه الترمذي في الجامع (٣٣٥١)، والشمائل رقم (٤١)، والحاكم (٢/ ٣٤٣)، وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٣٥٠)، وابن أبي شيبة المصنف (٦/ ١٥٢)، وابن سعد الطبقات (١/ ٢٩٧).

(٧) الترمذي في الشمائل رقم (٤٢)، وذكره في الجامع رقم (٣٣٥١)، وأبو نعيم في الحلية (٤/ ٣٥٠)، والطبراني في الكبير (٣١٨)، وأبو يعلى رقم (٨٨٠).

(٨) الدارقطني في العلل (٤/ ٣٥٠)، وابن حجر النكت (٢/ ٧٧٥).

بكر[1]، ورُوي عنه، عن مَسْرُوق، عن أبي بكر[2]، وروي عنه، عن مسروق، عن عائشة، عن أبي بكر[3]، وروي عنه، عن علقمة، عن أبي بكر[4]، وروي عنه، عن عامر بن سعد البَجَلي، عن أبي بكر[5]، وروي عنه، عن عامر بن سعد، عن أبيه، عن أبي بكر[6]، وروي عنه، عن مصعب بن سعد، عن أبيه، عن أبي بكر[7]، وروي عنه، عن أبي الأَحْوَص، عن عبد الله بن مسعود[8].

فهذا الحديث رواه الثقاتُ واختلفوا فيه مع تساويهم، وتعذر الجمع بين ما أتوا به، ولا يمكن ترجيحُ بعضهم على بعض، فهو مثالٌ صحيحٌ لا خَدْشَ فيه للمضطرب، بخلاف المثال الأول.

أمثلةُ الاضطراب في المتن:

أمثلتُه قليلةٌ جدًّا، وقلَّ أن يسلم مثالٌ منها للمضطرب متناً. والمثال الذي أورده العراقي[9]: حديثُ فاطمة بنتِ قَيسٍ قالت: سُئل النبيُّ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الزكاة فقال: «إنَّ فِي المَالِ لحقًّا سِوَى الزَّكَاةِ». رواه الترمذي[10] بهذا اللفظ من رواية

(١) ذكره الترمذي في الجامع رقم (٣٣٥١)، وأسنده المروزي في مسند أبي بكر رقم (٣٢).

(٢) ذكره أبو نعيم في الحلية (٤/ ٣٥٠)، وأبو بكر الشافعي في الفوائد (١٠٨)، وانظر الصحيحة (٢/ ٦٤٢).

(٣) الدارقطني العلل (١/ ١٩٨)، ابن حجر النكت (٢/ ٧٧٦).

(٤) المصدر السابق.

(٥) ذكره أبو نعيم في الحلية (٤/ ٣٥٠).

(٦) رواه أبو الشيخ في أحاديثه (٧٤)، وانظر الصحيحة (٢/ ٦٤٢).

(٧) ذكره أبو نعيم في الحلية (٤/ ٣٥٠).

(٨) ذكره أبو نعيم في الحلية (٤/ ٣٥٠)، وأخرجه الطبراني في الكبير رقم (١٠٠٩١).

(٩) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (١/ ٢٤٤).

(١٠) الترمذي الجامع رقم (٦٥٤).

شريك، عن أبي حمزة، عن الشعبي، عن فاطمة. ورواه ابن ماجه[1] من هذا الوجه بلفظ: «لَيْسَ فِي المَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ». فهذا اضطرابٌ لا يحتمل التأويل.

مصنفاته:

ـ المقترب في بيان المضطرب للحافظ ابن حجر. أخذه من علل الدارقطني مع زوائد.

❖ ❖ ❖

(١) ابن ماجه السنن رقم (١٧٨٩).



المُدْرَج

وَالْمُـدْرَجَاتُ فِي الْحَـدِيثِ مَـا أَتَـتْ ‏ ‏ ‏ مِـنْ بَعْـضِ أَلْفَـاظِ الـرُّوَاةِ اتَّـصَلَتْ

(وَالْمُدْرَجَاتُ فِي) متنِ (الْحَدِيثِ مَا) أي ألفاظٌ (أَتَتْ) ووُجِدتْ (مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ) أي من ألفاظِ بعضِ (الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ) جملةٌ حاليةٌ من ضمير أتتْ، أي أتتْ حَالَ كونِها متصلةً بالحديث. كانت في أَوَّل الحديثِ أو في أثنائِه أو في آخرِه.

المُدْرَجُ: بفتح الراء، من أدرجت الشيءَ في الشيءِ إذا أدخلته فيه، وضمنته إياه.

واصطلاحاً: ينقسم إلى قسمين:

مُدرج الإسناد: وهو الحديث الذي غُيِّرَ سِيَاقُ إسنادِه، وينقسم إلى أنواع.

ومُدرج المتن: وهو الحديث الذي زِيدَ في متنِه ما ليس منه.

وينقسم إلى ثلاثة أنواع:

الأول: أن يكون الإدراجُ في أوَّل متنه، قال ابن حجر: هو نادرٌ جداً[1].

الثاني: أن يكون الإدراجُ في وَسَطِ متنه، وهو قليلٌ.

الثالث: أن يكون الإدراجُ في آخر متنه، وهو الكثير.

مثالُ الأول: وهو ما كان الإدراج في أول متنه:

---

(١) النكت على ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٨١٢).

حديث: «أَسْبِغُواْ الْوُضُوءَ وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ». فقد رواه شَبَابَةُ بنُ سَوَّار وأبو قَطَن عَمرو بنُ الهيثم، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة: برفع الجُملتين[1]، مع كون الأُولى من كلام أبي هريرة كما بينه جمهور الرواة عن شعبة، واتفق الشيخان على تخريجه كذلك[2]. وليس لهذا النوع مثالٌ آخر إلا ما جاء في بعض طرق حديث بُسْرَةَ كما قال الحافظ بن حجر[3]، وهو ما رواه الطبراني في الكبير من حديث محمَّد بن دينار عن هشام بن عروة عن أبيه عن بُسْرة بنتِ صَفْوان مرفوعاً: «مَنْ مَسَّ رُفْغَهُ أَوْ أُنْثَيَيْهِ أَوْ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ»[4].

مثالُ الثاني: وهو ما كان الإدراج في وسط متنه:

حديث الزهري، عن عروة، عن عائشة: في بدء الوحي[5] قولها: وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه - وهو التعبد الليالي ذوات العدد- الحديث. فقوله: وهو التعبد، من كلام الزهري أُدرج في الحديث.

ومن ذلك حديثُ فَضَالَة بنِ عُبَيْد رفعه: «أَنَا الزَّعِيمُ - والزعيم الحَمِيل - ببيتٍ

---

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب رقم (٨)(١/ ٢٠٢)، والمدرج إلى المدرج للسيوطي رقم (٣)، انظر التقييد والإيضاح للعراقي (ص١٢٥).

(٢) رواه البخاري رقم (١٦٥)، ومسلم رقم (٢٤١).

(٣) الفصل للوصل المدرج في النقل رقم (٣٢) (١/ ٣٧٣)، وابن حجر النكت على ابن الصلاح (٢/ ٨٢٤).

(٤) رواه الطبراني في الكبير رقم (٥١٦) (٢٤/ ٢٠٢)، والأوسط رقم (١٤٥٧)، قال الهيثمي في المجمع (١/ ٢٤٥): رواه الطبراني في الأوسط والكبير، وهو في السنن خلا ذكره الانثيين والرفغين ، ورجاله رجال الصحيح. اهـ

(٥) رواه البخاري رقم (٣)، ومسلم رقم (١٦٠).

في رَبَضِ الجنة لمن آمن بي وهاجر»[1]. الحديث .فقوله: والزعيم الحميل، مدرجٌ من كلام ابنِ وهب كما قال ابن حبان[2].

ومن ذلك: حديث مالك، عن الزهري، عن أنس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دخل يومَ فتح مكة وعلى رأسه الْمِغْفَرُ- وهو غَيْرُ مُحْرِمٍ- فقيل له: إنَّ ابنَ خَطَل متعلقٌ بأستار الكعبة، فقال: اقْتُلُوهُ.

فقوله: وهو غير محرم، مدرجٌ من كلام الزهري، بين ذلك بعضُ رواة الموطأ[3].

مثالُ الثالث: وهو ما كان الإدراج في آخر متنه:

حديث ابن مسعود رَفَعَهُ: «مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِالله شَيْئاً دَخَلَ النَّارَ، وَمَنْ مَاتَ لاَ يُشْرِكُ بِالله شَيْئاً دَخَلَ الْجَنَّةَ». فقوله: من مات لا يشرك بالله إلخ. مدرجٌ من كلام ابنِ مسعود. وَرَدَ ذلك مُبيَّناً في الصحيحين[4]: عنه، قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِالله شَيْئاً دَخَلَ النَّارَ، وَقُلْتُ أَنَا: وَمَنْ مَاتَ لاَ يُشْرِكُ بِالله شَيْئاً دَخَلَ الْجَنَّةَ.

ومن ذلك: حديث أبي هريرة رفعه: لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ أَجْرَانِ، وَالذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلاَ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ الله، وَالْحَجُّ، وَبِرُّ أُمِّي، لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ[5].

فقوله: والذي نفسي بيده إلخ. مدرجٌ من كلام أبي هريره، عُرف ذلك باستحالة

---

(١) رواه النسائي (٦/ ٢١)، وابن حبان رقم (٤٦١٩)، وموارد الظمآن رقم (١٥٨٧).

(٢) صحيح ابن حبان (١٠/ ٤٧٩).

(٣) رواه مالك في الموطأ رواية أبي مصعب رقم (١٤٤٧- بشار)، والفتح (٤/ ٦١)، والترمذي في الشمائل رقم (١١٤)، وورواه البخاري رقم (٤٢٨٦)، والدارقطني في الغرائب كما في الفتح (٤/ ٦١) مدرجاً في كلام مالك.

(٤) رواه البخاري رقم (١٢٣٨)، ومسلم رقم (٩٢).

(٥) رواه البخاري رقم (٢٥٤٨)، ومسلم رقم (١٦٦٥).

أن يكون من كلام النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، لأن أُمَّهُ لم تكن موجودةً حتى يبرها، ولأنه يمتنع أن يتمنى الرِّقَّ.

ومن ذلك: حديث ابن مسعود أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخذ بيده فعلَّمه التشهيد في الصلاة الحديث. وفيه: «إِذَا قُلْتَ هَذَا أَوْ قَضَيْتَ هَذَا فَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتَكَ، إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ»[١].

فقوله: إذا قُلْتَ إلخ. مدرج من كلام ابن مسعود كما قال الدارقطني، وابن حبان، والحاكم، والبيهقي، والخطيب، والنووي، وغيرهم[٢].

أما مدرج الإسناد فينقسم إلى أنواع:

النوعُ الأول:

أن يكون الراوي سمع حديثاً بأسانيدَ مختلفةٍ ويرويه بكلِّ واحدٍ منها فيجيء راوٍ فيرويه عنه فيجمع الكُلَّ على إسنادٍ واحدٍ من غير أن يُبين الاختلاف.

مثاله: حديث ابن مسعود قال: قلتُ: يا رسول الله، أيُّ الذنب أعظم؟ قال: «أَنْ تَجْعَلَ لله نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ» الحديث[٣]. رواه عبد الرحمن بنُ مَهْدِي ومحمَّد بنُ كثير العَبْدِي، عن سفيان الثوري، عن منصور بن الْمُعْتَمِر والأعمشِ وواصلٍ الأَحْدَب، عن أبي وائل، عن عَمرو بن شُرَحْبِيل، عن عبد الله بن مسعود.

---

(١) رواه أبو داود رقم (٩٧٠).

(٢) السنن للدارقطني (١/ ٣٥٣)، وصحيح ابن حبان (٥/ ٢٩٣) رقم(١٩٦٢)، ومعرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٤٠)، والسنن للبيهقي(٢/ ١٧٤)، والخطيب في الفصل رقم (١)(١/ ١٥٤) والخلاصة للنووي (١/ ٤٤٩)، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي (١/ ٢٤٧).

(٣) رواه البخاري رقم (٤٤٧٧)، وفي مواضع، ومسلم رقم (٨٦)، وأبو داود رقم (٢٣١٠)، والترمذي رقم (٣٢٣٢)، والنسائي (٧/ ٨٩).

وواصلٌ إنما رواه عن أبي وائل، عن عبد الله، لم يذكر عَمْرو بن شُرحبيل، هكذا رواه شعبة ومهدي بن ميمون ومالك بن مِغْوَل وسعيد بن مسروق عن واصل فصارت روايتُه الأُولى مدرجة على رواية منصور والأعمش[1].

النوع الثاني:

أن يكون المتنُ عند راوٍ إلا طَرَفاً منه فإنه عنده بإسنادٍ آخر، فيرويه عنه تامًّا بالإسناد الأول.

مثاله: حديثٌ رواه زائدة وشريك وابنُ عيينة ثلاثتُهم، عن عاصم بنِ كُلَيْب، عن أبيه، عن وائل بن حُجْر في صفة صلاة النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفيه: ثم جئتهم بعد ذلك في زمانٍ فيه بَرْدٌ شديدٌ فرأيتُ الناس عليهم جُلُّ الثياب تُحرك أيديهم تحت الثياب[2].

فقوله: ثم جئتهم بعد ذلك إلخ. ليس هو عند عاصم بهذا الإسناد، وإنما هو بسندٍ آخر من روايته عن عبد الجبار بن وائل، عن بعض أهله، عن وائل بن حجر. هكذا فصلهما زُهَيْر ابنُ معاوية وأبو بدر شُجَاع بنُ الوليد في روايتهما الحديث عن عاصم، وروايتهما أرجح[3].

النوعُ الثالث:

أن يكون عند الراوي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين فيرويهما راوٍ عنه مقتصراً على أحد الإسنادين، ومعناه أن يُدرج حديثٌ في حديث آخر مخالفٍ له في السند.

---

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب رقم (٩٣)(٢/ ٧٥٣/ ٧٧٠).

(٢) رواه أبو داود رقم (٧٢٦)، وابن حبان رقم (٤٨٥- موارد)، والبيهقي (٢/ ٢٨).

(٣) الفصل للخطيب رقم (٤٤)(١/ ٤٤٤/ ٤٤٦).

مثاله[1]: ما رواه سعيد بن أبي مريم، عن مالك، عن الزهري، عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «لاَ تَبَاغَضُواْ وَلاَ تَحَاسَدُواْ وَلاَ تَدَابَرُواْ وَلاَ تَنَافَسُواْ» الحديث[2].

فقوله: «ولا تنافسوا» مدرجة في هذا الحديث، أدرجها ابنُ أبي مريم في هذا الحديث وهي له في حديثٍ آخر يرويه عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ، وَلاَ تَحَسَّسُواْ وَلاَ تَجَسَّسُواْ وَلاَ تَنَافَسُواْ وَلاَ تَحَاسَدُواْ»[3].

النوعُ الرابع:

أن يسوق الراوي الإسنادَ فيعرض له عارضٌ فيقول كلاماً من قِبَلِ نفسه فيظن من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد فيرويه كذلك.

مثاله: ما رواه ابن ماجه، عن إسماعيل بن محمَّد الطَّلْحِي، عن ثابت بن موسى الزاهد، عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر رفعه: «مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ»[4].

قال الحاكم: دخل ثابتٌ على شريكٍ وهو يُملي ويقول: ثنا الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، وسكت ليكتب المستملي، فلما نظر إلى ثابت قال: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار. وقصد بذلك ثابتاً لزهده وورعه، فظن ثابتٌ أنه متنُ ذلك الإسناد فكان يحدث به[5].

---

(١) الفصل للخطيب رقم (٨١)(٢/ ٦٩٧).

(٢) البخاري رقم (٦٠٦٥)، ومسلم رقم (٢٥٥٩).

(٣) البخاري رقم (٥١٤٢)، ومسلم رقم (٢٥٦٣).

(٤) ابن ماجه رقم (١٣٣٣)، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ١٠٩) من عدة طرق.

(٥) الحاكم في المدخل (١٦٨).

قال ابن حبان: قال شريكٌ عقب الإسناد المذكور: «يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ» الحديث[1].

والطريقُ إلى معرفة المدرج:

أ ـ أن يصرح بعض الرواة بتفصيل المدرج عن المتن المرفوع ويضيفه إلى قائله.

ب ـ أن يستحيل إضافته إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مثل حديث: للمملوك أجران المتقدم.

ج ـ أن ينص إمامٌ من الأئمة المطلعين على ذلك.

د ـ أن يصرح الصحابي بأنه لم يسمع تلك الجملة من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كحديث ابن مسعود: من مات لا يشرك بالله شيئاً إلخ.

مصنفاته:

- الْفَصْلُ لِلْوَصْلِ الْمُدْرَجِ فِي النَّقْل للخطيب[2].

- تقريب المنهج بترتيب المدرج لابن حجر. لخص فيه كتاب الخطيب ورتبه وزاد عليه[3].

- المدرج إلى المدرج للسيوطي.

حكم المدرج:

يُعفى منه ما كان لتفسير غريبٍ، أمَّا ما كان لغير ذلك فهو حرامٌ لأنه تدليس.

---

(١) ابن حبان المجروحين (١/ ٢٠٧)، والحديث رواه أحمد (٣/ ٣١٥)، وابن خزيمة رقم (١١٣٣)، وابن حبان رقم (٢٥٥٤).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٢٧٨). وقد طبع كتاب الفصل للخطيب بتحقيق: عبد السميع محمد الأنيس.

(٣) ابن حجر شرح النخبة (ص٩٠).

المُدَبَّج

وَمَــا رَوَى كُــلَّ قَــرِينِ عَــنْ أَخِــهْ   مُــدَبَّجٌ فَاعْرِفْــهُ حَقًّــا وَانْتَخِــهْ

(وَمَا رَوَى) أي والحديث الذي رواه (كُلُّ قَرِينٍ) أي مُقارِنٍ في السَّند أي في الأخذ عن الشيوخ، والسِّنِّ غالباً، (عَنْ أَخِهْ) بسكون الهاء للوزن، أي المُساوِي له في الأخذ عن الشيوخ، وفي السِّنِّ أيضاً، (مُدَبَّجٌ) بضم الميم وفتح الدال المهملة وتشديد الموحدة آخره جيم، أخذاً من دِيبَاجتي الوجه وهما الخدَّانِ لتساويهما وتقابلهما.

سماه بذلك الدارقطني وصنَّف فيه كتاباً. قاله الحموي[1].

(فَاعْرِفْهُ) أي المدبجَ (حَقًّا) أي اعلَمْه عِلْماً حقًّا (وانْتَخِهْ) أي افتخر أنت بمعرفته، قال في مختار الصحاح: يقال: انتخى فلانٌ علينا أي افتخر وتعظم[2].

والقرينان: هما المتقاربان في السِّن والإسناد. والتقارب أو التساوي في الإسناد يكون بالاشتراك في الأخذ عن الشيوخ.

إذا انفرد أحدُ القرينين بالرواية عن الآخر من غير أن نجد للآخر روايةً عنه فهذا النوع من الأحاديث يسمى: رواية الأقْران.

---

(١) التقييد والايضاح (ص٣١٦)، وشرح التبصرة والتذكرة (٣/ ٦٨)، وتلقيح الفكر (ص١٢٣).

(٢) مختار الصحاح (ص٢٧١).

مثاله: سليمان التَّيْمِي يروي عن مِسْعَر بنِ كِدَام أحاديث ولا نعلم لمسعر رواية عن سليمان، وهما قرينان فالحديث الذي يرويه سليمان عن مسعر يقال له: رواية الأقران.

أما إذا اشترك القرينان في الرواية عن بعضهما فروايةُ أحدهما عن الآخر يقال له: المُدَبَّج. **مثاله**: حديث عائشة عن أبي هريرة كلٌّ منهما روى عن الآخر:

فحديثُ أبي هريرة عن عائشة قالتْ: فقدتُ رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الفراش فالْتَمَسْتُه الحديث[1]. وحديث عائشة عن أبي هريرة قالتْ له: أنتَ حَدَّثْتَ عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن امرأةً عُذِّبَتْ في هِرَّةٍ؟ قال: سمعتُ رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول الحديث[2].

مثالٌ آخر: رواية الزهري، عن عمر بن عبد العزيز، كلٌّ منهما روى عن الآخر.

فحديث الزهري، عن عمر بن عبد العزيز، عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال: «تَوَضَّؤُواْ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ»[3].

وحديث عمر بن عبد العزيز، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه قال: دعا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوم الحديبية الناس للبيعة الحديث[4].

مثالٌ آخر: رواية مالك، عن الأوزاعي، كلٌّ منهما روى عن الآخر.

فحديث مالك، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: قال

---

(١) رواه مسلم رقم (٤٨٦)، وأبو داود رقم (٨٧٩).

(٢) رواه البراز رقم(٣٥٠٦- الكشف) (٤/ ١٨٨)، وانظر الإجابة للزركشي (ص١١٧/ ١١٨).

(٣) رواه مسلم رقم (٣٥٢).

(٤) رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص٢٩٥).

رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: «إِنَّ اللهَ تَعَالَى يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ»(١).

ولم يرو مالكٌ عن الأوزاعي إلا هذا. وروى الأوزاعي عن مالكٍ أربعةَ أحاديث. منها حديث عُمر بن أبي سَلَمَة قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه واله وسلم: «أُدْنُ بُنَيَّ، فَسَمِّ اللهَ، وَكُلْ بِيَمِينِكَ، وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ»(٢).

مثالٌ آخر: رواية أحمد بن حنبل، عن علي بن المَدِيني، كلٌّ منهما روى عن الآخر.

من فوائد هذا النوع:

أن لا يَظُن الناظرُ في السند أن فيه زيادةً من أحد الرواة أو النُّسَّاخ.

أن لا يظن أن (عَنْ) الواقعةَ بين القرينين إنما هي الواو العاطفة.

لطيفة: قد يجتمع جماعةٌ من الأقران في حديثٍ واحدٍ، كرواية أحمد بن حنبل، عن أبي خَيْثَمَة زُهَير بنِ حَرْب، عن يحيى بنِ مَعِين، عن علي بنِ المديني، عن عبيد الله بنِ معاذ، عن أبي بكر بنِ حفص، عن أبي سلمة، عن عائشة قالت: كُنَّ أزواجُ النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يأْخُذْنَ من شعورهن حتى يكون كالوَفْرَة(٣).

فأحمدُ والأربعةُ فوقه خمستُهم أقرانٌ. قاله الخطيب(٤).

---

(١) رواه ابن حبان في صحيحه رقم(٥٤٧) (٢/ ٣٠٧).

(٢) رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص٢٩٥).

(٣) رواه مسلم رقم (٣٢٠) من طريق آخر، وانظر المستخرج على مسلم لأبي نعيم رقم(٧٢٠)، والذهبي في السير(١٨/ ٥٧١)، والسيوطي في جياد المسلسلات (ص١٠١)، والفاداني في العجالة في الأحاديث المسلسلة (ص٣٦) وهو معروف بالحديث المسلسل بالحفاظ.

(٤) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (٣/ ٦٩)، والتدريب للسيوطي (٢/ ٢١٩)، وفتح المغيث للسخاوي (٤/ ١٧٠).

ـ قد يجتمع أربعةٌ من الصحابة في حديثٍ واحدٍ، وفي ذلك عِدَّةُ أحاديث بعضها في الصحيحين[1].

مصنفاته:

المدبج للدارقطني وهو كتاب حافل.

رواية الأقران لأبي الشيخ ابن حَيَّان.

التعريج على التدبيج لابن حجر.

الأفنان في رواية الأقران لابن حجر.

❖ ❖ ❖

(٣) فتح المغيث للسخاوي (٤/ ١٧٠).

المُتَّفِق والمُفْتَرِق

مُتَّفِقٌ لَفْظاً وَخَطّاً مُتَّفِقْ ... وَضِدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَا المُفْتَرِقْ

(مُتَّفِقٌ لَفْظاً وَخَطًّا) تمييزان مُحَوَّلان عن الفاعل، أي ما اتفق لفظُه وخطُّه واختلفَ شخصُه (مُتَّفِقْ) أي يُسمى بذلك، وهو بسكون القاف للوزن (وضِدُّهُ) أي ضِدُّ المتفِق (فِيمَا ذَكَرْنَا) مِنَ الاتفاق لفظاً وخطًّا هُوَ (المُفْتَرِقْ).

المُتَّفِقُ لُغةً: بكسر الفاء، من الاتفاق، وهو التقارب والاتحاد.

والمُفْتَرِقُ: بكسر الراء، من الافتراق وهو ضِدُّ الاتِّفاق.

واصطلاحاً: هو أن تتفقَ أسماءُ الرواةِ وأسماءُ آبائِهم أو أكثر من ذلك خَطًّا ولَفْظاً، وتختلفَ أشخاصُهُم، وكذلك إذا اتفقتْ كُناهُمْ وأنسابُهم، أو اتفقتْ أسماؤهم وكُناهم، أو اتفقتْ أسماؤهم ونِسَبُهم، مع اختلافِ أشخاصِهم.

وهذا النوعُ من علوم الحديث يَهْتَمُّ بأسماء الرواة وأنسابهم، وينبغي للمشتغل بعلم الحديث أن يُعنى به عنايةً كاملةً لعِظَم الانتفاع به.

وينقسم إلى أقسام:

الأول: ما اتَّفقتْ أسماؤهم وأسماءُ آبائِهم وأجدادِهم واختلفتْ أشخاصُهم:

مثاله: **أحمد بنُ جَعْفر بنِ حَمْدَان**، هم أربعةٌ متعاصرون.

أولهم: أبو بكر القَطِيعِي البغدادي روى عن عبد الله بن أحمد بن حنبل.

الثاني: أبو بكر السَّقَطِي البصري روى عن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدَّوْرَقي.

الثالث: أبو الحسن الطَّرَسُوسِي روى عن عبد الله بن جابر.

الرابع: الدِّينَوَرِي روي عن عبد الله بن محمَّد بن سِنَان الرَّوْحِي نسبة لشيخه رَوْح.

القسم الثاني: ما اتفقتْ أسماؤهم وأسماءُ آبائهم خاصةً واختلفتْ أشخاصُهم.

مثاله: **الخليلُ بنُ أحمد**، هم ستةٌ.

الأول: الخليل بن أحمد بن عَمرو بن تميم الفَرَاهِيدِي البصري شيخ سيبويه صاحب العَرُوض، روى عن عاصم الأَحْوَل.

الثاني: الخليل بن أحمد أبو بِشْر المُزني البصري، حدث عن المستنير بن أخضر.

الثالث: الخليل بن أحمد البصري يروي عن عكرمة. ذكره أبو الفضل الهروي في مشتبه أسماء المحدثين.

الرابع: الخليل بن أحمد بن محمَّد بن خليل أبو سعيد السِّجْزِي القاضي الحنفي حدث عن ابن خزيمة.

الخامس: الخليل بن أحمد بن محمَّد بن أحمد أبو سعيد البُسْتِي القاضي الشافعي سمع من الذي قبله.

السادس: الخليل بن أحمد بن عبد الله بن أحمد أبو سعيد البُسْتي الفقيه الشافعي.

مثال آخر: **مالك بنُ أنس**، اثنان:

الأول: إمام المذهب.

الثاني: كوفي قريبٌ منه في الطبقة.

القسم الثالث: أن تتفق الكُنْيةُ والنِّسْبة:

مثاله: **أبو عِمْرَان الجَوْنِي**، اثنان:

الأول: عبد المالك بن حَبيب تابعي.

الثاني: موسى بن سهل بن عبد الحميد البصري روى عن الرَّبِيع بنِ سليمان.

القسم الرابع: أن تتفق الكُنْيةُ واسْمُ الأبِ:

مثاله: **أبو بكر بنُ عَيَّاش**: هم ثلاثة:

الأول: الكوفي القارئ راوي قراءة عاصم، هو أبو بكر بن عياش بن سالم.

الثاني: الحِمْصي يروي عنه جعفر بن عبد الواحد.

الثالث: السُّلَمِي يروي عن جعفر بنِ بُرْقَان، له مصنَّفٌ في غريب الحديث.

وهناك أنواعٌ أخرى نحو هذه لا حاجة إلى ذكرها.

والفائدة منه: الْأَمْنُ من الوقوع في اللَّبْسِ، فربما ظَنَّ أشخاصاً مختلفين شخصاً واحداً، وربما يكون أحدُ المشتركين في الاسم ضعيفاً والآخرُ ثقةً فيضعف ما هو صحيحٌ أو يصحح ما هو ضعيفٌ.

قال ابنُ الصلاح: زَلِقَ بسببه غيرُ واحدٍ من الأكابر، ولم يزل الاشتراك من مظان الغَلَط في كُلِّ عِلْمٍ[1].

مصنفاته:

ـ المتفق والمفترق للخطيب البغدادي وهو كتابٌ نفيس.

ـ لخصه الحافظ ابنُ حجر وزاد عليه، ذكره في شرح النخبة (ص ١٢٦).

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٦١٣).

- تكملة تلخيص الحافظ للسخاوي ذكره في شرح ألفية العراقي (٤/ ٢٦٩).

- كتاب الأنساب المتفقة لمحمد ابن طاهر.

❖ ❖ ❖

المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف

مُؤْتَلِــــفٌ مُتَّفِــــقُ الخَـــطِّ فَقَـــطْ   وَضِـــدُّهُ مُخْتَلِـــفٌ فَـــاخْشَ الْغَلَـــطْ

(مُؤْتَلِفٌ) في اصطلاحهم هو (مُتَّفِقُ الخَطِّ فَقَطْ) دون اللَّفظِ (وَضِدُّهُ) أي ضِدُّ المؤتلف (مُخْتَلِفٌ) أي يُسمى بذلك (فَاخْشَ الْغَلَطَ) أي احذر الوقوع في التصحيف.

المُؤْتَلِفُ لغةً: بكسر اللام، من الائتلاف وهو الاجتماعُ والتلاقي.

والمُخْتَلِفُ: من الاختلاف وهو ضِدُّ الاتفاق.

واصطلاحاً: أن تتفقَ أسماءُ الرواة خطًّا وتختلفَ نُطْقاً ولَفْظاً.

وهو فنٌّ جليلٌ يقبُح الجهلُ به لأهل العلم لا سيما أهل الحديث.

قال ابنُ المديني: أشدُّ التصحيف ما يقع في الأسماء.

قال أبو إسحاق النَّجِيرَمِي إبراهيم بنُ عبد الله: أَوْلَى الأشياءِ بالضبط أسماءُ الناس، لأنه شيءٌ لا يدخُلُه القياسُ، ولا قبلَهُ شيءٌ يدُل عليه، ولا بعدَهُ شيءٌ يدُل عليه[1].

ومن أجل ذلك أخطأ فيه أقوام.

---

(١) المؤتلف والمختلف لعبد الغني بن سعيد (١/ ٤٩)، والجامع للخطيب (١/ ٢٦٩/ ٢٧٠)، وشرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١٢٠)، وشرح النخبة لابن حجر (ص١٢٧)، وفتح المغيث للسخاوي (٤/ ٢٣٠).

وينقسم المؤتلف والمختلف إلى قسمين:

القسم الأول: ما ليس له ضابطٌ يُرجَعُ إليه لكثرة كُلٍّ من الْقِسْمَيْن، وإنما يُضبطُ ويُعرفُ بالنقل والحفظ.

القسم الثاني: ما له ضابطٌ لِقِلة أَحَدِ الْقِسْمين:

مثال الأول: أُسَيْد (مصغراً) وأَسِيد (مكبراً)، وحبان وحيان وجيان.

مثال الثاني: وهو قسمان أيضاً:

أ ـ ما له ضابطٌ على العموم: أي من غير اختصاصٍ بكتابٍ معينٍ، مثالُه:

سَلاَّم: كلُّه مشددٌ إلا خمسة فمُخفف اللام:

١ـ سَلاَم، والد عبد الله الصحابي الإسرائيلي.

٢ـ والد محمَّد بن سَلاَم الْبِيكَنْدِي شيخ البخاري.

٣ـ جدُّ أبي علي الجُبَّائِي محمَّد بن عبد الوهاب بن سَلاَم.

٤ـ سَلاَم بن أبي الحُقَيْق أبو رافع اليهودي.

٥ـ سَلاَم بن مِشْكَمٍ، خمار في الجاهلية، والصحيح تشديده.

مِسْوَر: كلُّه بكسر الميم وسكون السين، إلا اثنين فبِضَم الميم وفتح السين بعدها واو مشددة وهما:

١ـ مُسَوَّر بنُ يزيد الصحابي.

٢ـ مُسَوَّر بنُ عبد الملك الْيَرْبُوعِي.

ب ـ ماله ضابطٌ بالنسبة لكتابٍ معينٍ:

مثاله: ما وقع في الصحيحين والموطأ:

يَسَار: كلُّه بالمثناة تحت ثم سينٌ مهملةٌ إلا:

ـ محمد بن بَشَّار بُنْدَار فبالباء الموحدة والشين المعجمة.

بِشْر: كُلُّه بكسر الباء الموحدة وسكون الشين المعجمة إلا أربعة فبضم الباء وسكون السين المهملة:

١ـ والد عبد الله بن بُسْر الصحابي.

٢ـ بُسْر بن سعيد المدني تابعي.

٣ـ بُسْر بن عُبيد الله الحضرمي تابعي.

٤ـ بُسْر بن مِحْجَن الدِّيلي تابعي.

وأمثلته كثيرة.

مصنفاته[1]:

ـ المؤتلف والمختلف لعبد الغني بن سعيد الأزدي.

ـ المؤتلف والمختلف للدارقطني، وهو كتابٌ حافل.

ـ الإكمال لأبي نصر بن مَاكُولاَ.

ـ ذيول الإكمال: للحافظ أبي بكر بن نقطة، ولأبي حامد بن الصابوني، ولمنصور بن سليم، ولعلاء الدين مُغَلْطاي.

ـ مشتبه النسبة للحافظ الذهبي .

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (٣/ ١٢٨/ ١٢٩)، والتدريب للسيوطي (٢/ ٢٦٠)، وفتح المغيث للسخاوي (٤/ ٢٣٠/ ٢٣١)، وشرح النخبة لابن حجر(ص١٢٧).

- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم لابن ناصر الدين.
- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه للحافظ ابن حجر.

❖ ❖ ❖

المُنْكَر

والمُنْكَـــرُ الْفَـــرْدُ بِـــهِ رَاوٍ غَـــدَا	تَعْدِيلُــــهُ لاَ يَحْمِـــــلُ التَّفَـــرُّدَا

(وَ) الحديثُ (المُنْكَرُ) هو الحديثُ (الْفَرْدُ [١]) أي الذي انْفَرد به رَاوِيه، ولا يُعرفُ متنُه إلا من جهته (بِهِ) الباء بمعنى فِي، أي فيه (رِاوٍ غَدَا) أي صَارَ (تَعْدِيلُهُ لَا يَحْمِلُ التَّفَرُّدَا) أي لم يبلغ في العدالة والضبط مبلغاً يحتمل معه تفردُه بالرواية.

المُنْكَرُ لغةً: يقال: أنكره جحده ولم يعرفه، والمنكر ضِدُّ المعروف.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي رواه الضعيف مخالفاً لمن هو أوثق منه أو أكثر عدداً.

فاشتمل هذا التعريف على شرطين:

١ـ أن يكون من رِوايةِ الضعيفِ[٢] وهو الذي لم يبلغ درجة الثقة.

٢ـ أن يكون ما رواه مخالفاً لرواية من هو أوثق منه أو أكثر عدداً.

وبهذا يُخالف المنكرُ الشاذَّ فالشاذُّ روايةُ الثقة، والمنكرُ روايةُ الضعيف، مع اشتراط المخالفةِ في كلٍّ منهما. وسوَّى ابنُ الصلاح بينهما [٣].

---

(١) وفي بعض النسخ: (انفردْ)، فعل ماض، بسكون الدال للضرورة. أي انفرد به أي بروايته راوٍ إلخ.

(٢) بسبب سوء حفظه أو جهالته ونحو ذلك.

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص٢٤٤).

ولهم تعريفٌ ثانٍ للمنكر: وهو ما انفرد به راوٍ فَحُشَ غَلَطُه، أو كثُرتْ غفلتُه، أو ظَهَر فسقُه[1]، من غير قيدِ المخالفة.

قال ابن حجر: إذا انفرد المستورُ، أو الموصوفُ بسوء الحفظ، أو المُضَعَّفُ في بعض مشايخه

دون بعض، بشيء لا مُتابعَ له ولا شاهدَ[2] فهذا أحدُ قِسْمَي المنكر، وهو الذي يوجد في

إطلاق كثيرٍ من أهل الحديث كأحمد والنسائي[3].

ويقابل المنكرَ ـ على التعريفِ الأولِ ـ المعروفُ.

مثال الأول[4]: ما رواه ابن أبي حاتم[5] من طريق حُبَيِّب[6]، بضم الحاء المهملة وتشديد التحتية بين موحدتين أُولاَهُمَا مفتوحة، بنِ حَبِيبٍ[7]، عن أبي إسحاق، عن الْعَيْزَار بن حُرَيْث، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال: «مَنْ أَقَامَ الصَّلَاةَ، وَآتَى الزَّكَاةَ، وَحَجَّ الْبَيْتَ، وَصَامَ رَمَضَانَ، وَقَرَى الضَّيْفَ، دَخَلَ الْجَنَّةَ».

---

(١) ابن حجر شرح النخبة (ص٨٨).

(٢) بحيث لا يُحتمل تفردُه ولاُ يقبل، ولا يُحكمُ له بصحةٍ أو حُسنٍ إلَّا بعاضدٍ يعضده من متابعٍ أو شاهد.
والمستور: هو من روى عنه أكثرُ من واحدٍ ولم يُوثَّق، ويُسمى عدل الظاهر.

(٣) النكت على ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦٧٥).

(٤) شرح النخبة لابن حجر (ص ٦٧/ ٦٨).

(٥) العلل لابن أبي حاتم (٢٠٤٣).

(٦) هو أخو حمزة بن حبيب الزيات المقرئ.

(٧) بفتح المهملة بوزن كريم.

قال أبو حاتم[1]: هو منكرٌ لأن غيره[2]من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً، وهو المعروف.

مثال الثاني: ما رواه النسائي، وابن ماجه، من رواية أبي زُكَيْر يحيى بن محمَّد ابن قيس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «كُلُواْ الْبَلَحَ بِالتَّمْرِ، فَإِنَّ ابْنَ آدَمَ إِذَا أَكَلَهُ غَضِبَ الشَّيْطَانُ وَقَالَ: عَاشَ ابْنُ آدَمَ حَتَّى أَكَلَ الْخَلَقَ بِالْجَدِيدِ». الخَلَقَ: بفتح الخاء المعجمة واللام معاً: ضِدُّ الجديد.

قال النسائي: هذا الحديث منكرٌ، تفرد به أبو زُكَيْر وهو شيخٌ صالحٌ أخرج له مسلمٌ في المتابعات غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفردُه[3].

وعلى عدم التفرقة بين الشاذ والمنكر مشى الناظمُ متابعاً في ذلك ابنَ الصلاح، والصحيحُ ما قدمناه من التفرقة بين الشاذ والمنكر.

تنبيه: المنكرُ عند المتقدمين - وهُمْ مَنْ قبل القرن الخامس - يُطلق على معنيين:

١- ما تفرد به الراوي ثقةً كان أو ضعيفاً.

٢- ما تفرد به الراوي المستورُ أو الضعيف.

أما المتأخرون فيطلقون المنكر على:

(١) كذا في شرح النخبة (ص٦٨)، وفي العلل: قال أبو زرعة: هذا حديث منكر ..

(٢) أي حُبيب بن حَبيب.

(٣) رواه النسائي في الكبرى رقم (٦٦٩٠)(٦/ ٢٥٠)، وابن ماجه رقم (٣٣٣٠)، والحاكم(٤/ ١٢١). وقول النسائي: إنه حديث منكر، لا وجود له في مطبوع السنن الكبرى، لكن عزاه إليه البوصيري في مصباح الزجاجة (٣/ ٨٩)، وابن حجر في نكته على ابن الصلاح (٢/ ٦٨٠). وانظر علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٤٥)، وتحفة الأشراف للمزي (١٧٣٣٤).

١- ما خالف فيه الضعيفُ من هو ثقة.
٢- ما هو واهٍ أو موضوع[1].

❖ ❖ ❖

(٢) درء الضعف لأحمد بن الصديق الغماري (ص٤٩/ ٥٠).

المَتْرُوكُ

مَتْرُوكُـهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدْ	وأجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهْوَ كَرَدْ

(مَتْرُوكُهُ) أي متروكُ الحديثِ أي الحديثُ المتروكُ (مَا) أي حديث (وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدْ) بسكون الدال للضرورة، أي ما انفرد بروايته واحدٌ (وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ) أي وأجمع أهلُ الحديثِ على ضعف ذلك الراوي واتهامِهِ بالكذب (فَهْوَ كَرَدْ) الكاف زائدة، أي فهو رَدٌّ أي حديثُه مردودٌ.

المَتْرُوكُ لغةً: الساقط.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي انفرد بروايته راوٍ أجمع أهلُ الحديثِ على ضعفه.

وقال ابنُ حجر: هو ما رواه راوٍ مُتَّهمٌ بالكذب، ولا يُروى إلا من جهته، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة، وكذا من عُرِفَ بالكذب في كلامه وإن لم يَظهر منه وقوعُ ذلك في الحديث النبوي، وهذا دون الأول[1].

والمرادُ بمخالفةِ القواعدِ المعلومة: القواعدُ المستنبطةُ من النصوص العامة الصحيحة.

وقال بعضهم: ليس المراد بالقواعد قواعد الشريعة لأن لها بياناً آخر، بل المراد شأن الرواة وعادتهم، وهو مخالفة من هو أوثق منه، وأن لا ينفرد بالأخذ عن الشيخ في

(١) شرح النخبة لابن حجر (ص٨٤).

بعض الأحيان[1].

وقد سماه الذهبي: المَطْرُوحُ[2].

قال السخاوي: قال شيخنا - يعني ابنَ حجر - : وهو المتروك في التحقيق، وعَرَّفَهُ بالمتَّهمِ راويهِ بالكذب[3].

مثاله: حديث عَمرو بنِ شَمِر، عن جابر الجُعْفِي عن أبي الطُّفَيل عن علي وعمار قالا: كان النبي ﷺ يَقْنُتُ في الفجر ويُكَبِّرُ يَوْمَ عرفة في صلاة الغداة، ويقطع صلاةَ العصر آخِرَ أيام التشريق[4].

قال النسائي والدارقطني وغيرهما عن عَمرو بن شَمِر : متروكُ الحديث[5].

وبعضُ أهلِ الحديث يُسَمُّون روايةَ متروكِ الحديثِ: منكرة.

فقد ذكر مسلمٌ في مقدمة صحيحه أن علامةَ المنكرِ في حديث المحدث إذا ما عُرِضَتْ روايتُه للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرِّضَى خالفتْ روايتُه روايتَهم، أولم تَكَدْ توافقها، فإذا كان الأغلبُ من حديثه كذلك كان مهجورَ الحديث غيرَ مقبوله ولا مستعمله[6].

قال ابنُ حجر: فالرواة الموصوفون بهذا هم المتروكون.

---

(١) منهج ذوي النظر للترمسي (ص٦٥).

(٢) الموقظة للذهبي (ص٣٤).

(٣) فتح المغيث للسخاوي (١/ ٣١٨).

(٤) رواه الدارقطني في السنن (٢/ ٤٩)، والحاكم (١/ ٢٩٩) نحوه.

(٥) ميزان الاعتدال للذهبي (٥/ ٣٢٤).

(٦) ومقدمة صحيح مسلم (١/ ٥٦/ ٥٧- نووي).

فعلى هذا رواية المتروك عند مُسلمٍ تُسمى منكرة، وهذا هو المختار[1].

وهذا النوع لم يذكره الحافظُ العراقي، وزاده الحافظ ابنُ حجر، وتبعه الحافظ السيوطي في ألفيته[2].

وقد رتب ابنُ حجر أنواعَ الضعيف: فَشَرُّها الموضوعُ، ثم المتروكُ، ثم المنكرُ، ثم المعللُ، ثم المدرجُ، ثم المقلوبُ، ثم المضطربُ[3].

فائدة: المتروكُ، وكذا المنكرُ، إذا تعددت طرقُهُ ارتقى إلى درجة الضعيف القريب، وربما يرتقي إلى الحسن.

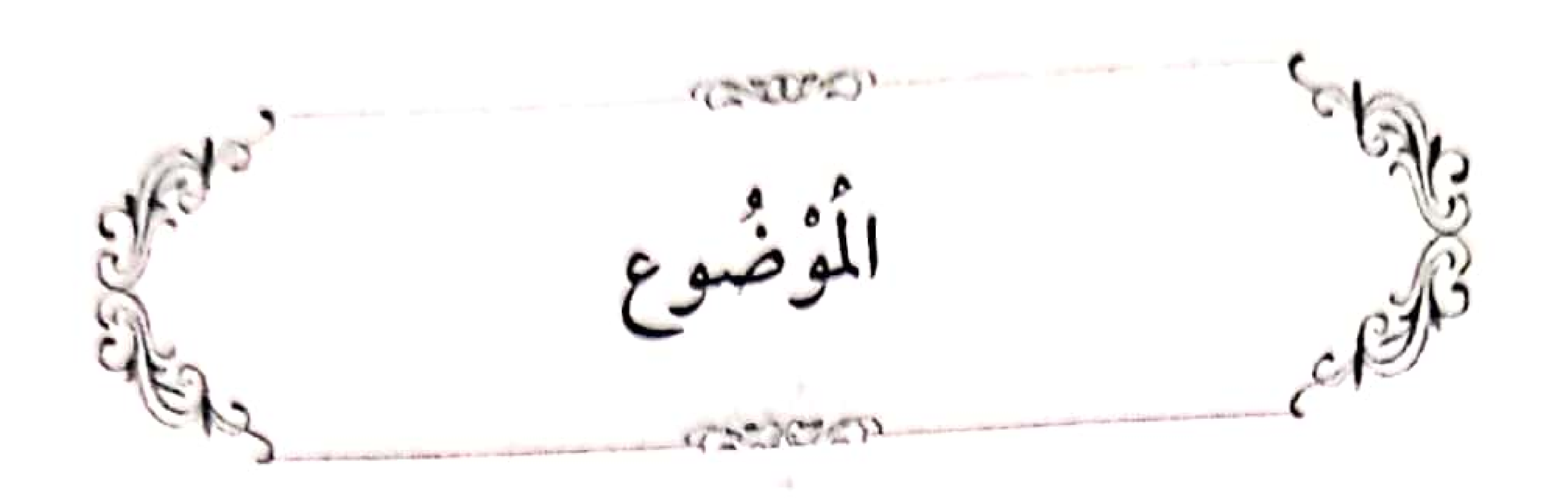
❖ ❖ ❖

---

(١) النكت على ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦٧٥)، وفتح المغيث للسخاوي (١/ ٢٣٦).

(٢) ومنهج ذوي النظر للترمسي (ص٩٦).

(٣) شرح النخبة (ص٨٦-٩١)، والتدريب (١ / ٢٤٩)، ومنهج ذوي النظر للترمسي (ص٩٦).



المَوْضُوع

وَالْكَـــذِبُ الْمُخْتَلَـــقُ الْمَـــصْنُوعُ ... عَـــلَى النَّبِـــي فَـــذَلِكَ الْمَوْضُـــوعُ

(وَ) الحديثُ (الْكَذِبُ) مصدرٌ بمعنى اسمِ المفعول أي المكذوبُ على النبي ﷺ (الْمُخْتَلَقُ) بفتح اللام، أي المبتكَر الذي لا يُنسَب إلى النبي ﷺ أصلاً (الْمَصْنُوعُ) مِنْ واضعه (عَلَى النَّبِيِّ) ﷺ (فَذَلِكَ الْمَوْضُوعُ) من وَضَعَ الشيءَ يَضَعُهُ أي حَطَّهُ، إشارة إلى انْحِطَاطِ رُتبته، فهو مطروحٌ لا يرتفع ولا ينجبر، أو بمعنى الْمُلْصَق أي ألصقه به.

الْمَوْضُوعُ لغةً: الْمُلْصَقُ: يقال: وضعه أي أَلْصَقَهُ به[1]، وهو أيضاً: الْمُنْحَطُّ والْمُسْقَطُ بفتح القاف.

واصطلاحاً: هو الكذبُ الْمُختلقُ المصنوعُ الذي لا يُنسب إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، وهو شرُّ الأحاديثِ الضعيفةِ وأقبحُها[2].

وتَحْرُمُ روايةُ الحديثِ الموضوعِ لمن عَلِمَ بوضعه، سواء كان في الأحكام والحلال والحرام، أو القصص والفضائل، أو الترغيب والترهيب أو غيرها إلا مع بيان وضعه، لقول النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ»[3]. قوله: يُرَى: بضم الياء المثناة أي: يظن. والْكَاذِبِيْنَ: يروى بفتح

(١) قاله أبو الخطاب ابن دحية كما في النكت لابن حجر (٢/ ٨٣٨).

(٢) الحديث الموضوع ليس بحديث لكنه سُمي حديثاً بمعنى ما يُحدّث به أو بالنظر إلى زعم واضعه.

(٣) رواه مسلم في مقدمة الصحيح (ص ٢١) والترمذي رقم (٢٧٩٩) وابن ماجه رقم (٤١).

الباء الموحدة وسكون المثناة على التثنية، ويروى بكسر الموحدة على صيغة الجمع.

قال ابن حجر: وكفى بهذه الجملةِ وعيداً شديداً في حق من روى الحديثَ فيظن أنه كَذِبٌ، فضلاً عن أن يتحقق ذلك ولا يُبيّنه[1].

ويُعرف الحديثُ الموضوع بأمور:

١ - **بإقرار واضعه:** كما قيل لأبي عِصْمَة نُوح بنِ أبي مريم: مِنْ أين لك عن عكرمة، عن ابن عباس في فضائل القرآن سورةً سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ قال: إني رأيتُ الناسَ قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة، ومغازي محمَّد بنِ إسحاق، فوضعتُ هذا الحديثَ حِسْبةً[2].

قال ابن حبان: نُوحٌ الجامعُ، جَمَعَ كُلَّ شيءٍ إلا الصدق[3].

٢ - **بما يُنَزَّلُ منزلةَ الإقْرارِ بالوضع:** كما وقع أنهم اختلفوا بحضرة أحمد بن عبد الله الجُوَيْبَارِي[4] في سماع الحَسَنِ من أبي هريرة فروى لهم بسنده إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال: سمع الحَسَنُ من أبي هريرة[5].

---

(١) ابن حجر النكت على ابن الصلاح (٢/ ٨٣٩).

(٢) رواه الحاكم في المدخل (ص١٦٢)، واغتر كثيرٌ من المفسرين بهذا الحديث فساقوه في تفاسيرهم مستشهدين به، كالواحدي، وابن مردويه، والثعلبي، والزمخشري، والبيضاوي، وعُذرهم في ذلك أنهم ساقوه بسنده، فكأنهم أحالوا الناظر على النظر في الإسناد، بخلاف الزمخشري، والبيضاوي، فإنهما أورداه بلا إسْنَادٍ. انظر شرح التذكرة والتبصرة للعراقي (١/ ٢٦٨/ ٢٦٩)، والنكت لابن حجر (٢/ ٨٦٣).

(٣) تهذيب الكمال للمزي (٣٠/ ٦١). ولم أجده في المجروحين لابن حبان (٣/ ٤٨) فليُنظر.

(٤) الجُوَيْبَارِي: بضم الجيم وفتح الواو وسكون الياء التحتية، وفتح الموحدة، آخره راء، نسبة إلى جُوَيْبَار إحدى قرى هراة.

(٥) رواه البيهقي في المدخل عن الحاكم كذا في الميزان للذهبي (١/ ٢٤٦)، والنكت لابن حجر (٢/ ٨٤٢)،

٣- بقرينةٍ ترجع إلى حالِ المَرْوِي:

-كركاكة ألفاظه وفسادِ معناه: مثل حديث: أَرْبَعٌ لاَ تَشْبَعُ مِنْ أَرْبَعٍ: أُنْثَى مِنْ ذَكَرٍ، وَأَرْضٌ مِنْ مَطَرٍ، وَعَيْنٌ مِنْ نَظَرٍ، وَأُذُنٌ مِنْ خَبَرٍ.

وحديث: لاَ تَأْكُلُواْ الْقَرْعَةَ حَتَّى تَذْبَحُوهَا.

-أو مخالفته للعقل: كحديث: إِنَّ اللهَ خَلَقَ الْفَرَسَ فَأَجْرَاهَا فَعَرِقَتْ فَخَلَقَ نَفسَهُ مِنْهَا.

-أو يدفعه الحِسُّ والمشاهدةُ: كحديث: الْبَاذِنْجَانُ لِمَا أُكِلَ لَهُ.

-أو يخالف نَصَّ الكتابِ والسُّنةِ المتواترة من غير أن يَقْبل التأويل، كحديث: مِقْدَارُ الدُّنيا وأنها سبعةُ آلافِ سَنَة. ونحن في الألف السابعة.

-أو يتضمن الوعيدَ الشديدَ على الأمر الهين اليسير، أو الثوابَ العظيمَ على الفعل الحقير، كحديث: مَنْ قَالَ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ اللهُ خَلَقَ اللهُ مِنْ تِلْكَ الْكَلِمَةِ طَائِراً لَهُ سَبْعُونَ أَلْفَ لِسَانٍ لِكُلِّ لِسَانٍ سَبْعُونَ أَلْفَ لُغَةٍ يَسْتَغْفِرُونَ اللهَ لَهُ.

قال الرَّبيع بنُ خُثَيْم التابعيُّ الجليلُ: إن للحديثِ ضَوْءاً كضوءِ النهار يُعْرَفُ، وظلمةً كظلمة الليل تُنْكَرُ[1].

الْوَضَّاعُونَ أصنافٌ: اختلفت أنواعُهم باختلاف الدواعي الحاملةِ لهم على وضع الأحاديث، منهم:

أ - قومٌ نُسِبُوا إلى الزهد والصلاح، وضعوا أحاديثَ في الفضائل والرغائب

وفتح المغيث للسخاوي (١/ ٣١٤).

(١) رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص ٦٢)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص٣١٩) والخطيب في الكفاية (ص٤٣١)، وأحمد في الزهد (ص٢٧٤)، وابن الجوزي في الموضوعات (١/١٠٣).

احْتِساباً للأجر، بزعمهم الفاسد، فقُبلتْ موضوعاتُهم ثقةً بهم فكانوا أشدَّ الأصنافِ ضَرَراً.

مثاله: ما رُوي عن أبي عِصْمَة نُوح بنِ أبي مريم آنفاً.

ومثله: ما رُوي عن ابنِ مَهْدي قال: قلتُ لِمَيْسَرَة بنِ عبدِ رَبِّه: مِنْ أين جِئْتَ بهذه الأحاديث: مَنْ قرأ كذا فله كذا؟ قال: وضعتُها أُرَغِّبُ الناسَ بها[1].

قال يحي بنُ سَعِيدٍ الْقَطَّان: ما رأيتُ الكَذِبَ في أحدٍ أكثر منه فيمن يُنْسَبُ إلى الخير[2].

وذلك لعدم اشتغالهم بمعرفة الصحيح من غيره، ولِحُسْنِ ظنهم بالناس، ولسلامةِ صدروهم يُصدقون كُلَّ ما يسمعون.

ومن هؤلاء الكَرَّامِيَّة نسبةً إلى محمَّد بنِ كَرَّام - بتشديد الراء - السِّجِسْتَانِي، كان عابداً زاهداً إلا أنه خُذِلَ كما قال ابنُ حبان، فالْتَقَطَ من المذاهب أَرْدَاهَا ومن الأحاديث أَوْهَاهَا وصحب أحمد بنَ عبد الله الجُوَيْباري فكان يضع له الحديث على وفق مذهبه[3].

ب- قومٌ من الزنادقة وضعوا أحاديث ليُضِلُّوا بها الناس:

قال حَمَّاد بنُ زيد: وَضَعَتِ الزنادقةُ على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

(١) رواه ابن حبان في المجروحين (١/ ٦٤ – طبعة محمود)، ولسان الميزان (٦/ ١٦٢).

(٢) الحاكم في المدخل (ص١٦٢و ١٦٩)، رواه والعقيلي في الضعفاء الكبير (١/ ١٤)، وابن عدي في الكامل (١/ ٢٤٦)، ورواه مسلم في مقدمة الصحيح (ص١٧/ ١٨) نحوه، وانظر شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (١/ ٢٦٧)، وتوضيح الأفكار للصنعاني (٢/ ٧٨).

(٣) المجروحين لابن حبان (٢/ ٣٠١- طبعة الهند)، وميزان الاعتدال (٦/ ٣١٤)، والنكت على ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٨٥٨).

أربعةَ عَشَرَ ألف حديث[1].

منهم: محمد بن سعيد المَصْلُوب، روى عن حُميد، عن أنس مرفوعاً: أَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ لاَ نَبِيَّ بَعْدِي إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللهُ.

ومنهم: عبد الكريم بن أبي الْعَوْجَاء، لما أُخِذَ ليُضربَ عُنقُه قال: لقد وضعتُ فيكم أربعةَ آلافِ حديثٍ أُحَرِّمُ فيها الحلالَ وأُحَلِّلُ فيها الحرام[2].

جـ - قومٌ وَضعوا أحاديثَ انتصاراً لمذاهبهم، كالخوارج والروافض وغيرهم:

روى ابنُ أبي حاتم عن شيخ من الخوارج أنه كان يقول بعد ما تاب: انْظُروا عمن تأخذون دينكم فإننا كُنَّا إذا هَوينا أمراً صَيَّرْناه حديثاً[3].

د- قومٌ فعلوا ذلك تقرباً إلى الأمراء والخلفاء:

كغِيَاثِ بنِ إبراهيم حيث وضع للمَهْدِي محمد بن عبد الله المنصور العباسي والدِ هارون الرَّشيد، وقد دخل عليه فوجده يلعب بالحَمام، فساق في الحال إسناداً إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال: لاَ سَبَقَ[4] إِلاَّ فِي نَصْلٍ أَوْ خُفٍّ أَوْ حَافِرٍ. فزاد

---

(١) رواه العقيلي في الضعفاء الكبير (١/ ١٤)، والخطيب في الكفاية (ص ٤٣١)، وفيها: اثني عشر ألف حديث.

(٢) ابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٣٨)، والذهبي في الميزان (٤/ ٣٨٦).

(٣) ابن حبان في المجروحين (١/ ٨٢- طبعة محمود)، الحاكم في المدخل (ص ١٦١)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص٤١٦)، والخطيب في الكفاية (ص ١٢٣)، وفي الجامع (١/ ١٣٧/ ١٣٨)، وابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٣٨)، وعزاه لمقدمة الجرح والتعديل كما في النكت لابن حجر (٢/ ٨٥١) وفتح المغيث للسخاوي (١/ ٣٠١) ولم أجده فيها.

(٤) قال الخطابي في معالم السنن (٢/ ٢٢٠):السَّبَق بفتح الباء، هو ما يجعل للسابق على سبقه من جعل أو نوال. فأما السَّبْق بسكون الباء، فهو مصدر سبقت الرجل أسبقه سبقاً، والرواية الصحيحة في هذا الحديث السبق مفتوحة الباء.

فيه: أَوْ جَنَاحٍ، وكان المهدي إذ ذاك يلعب بالحمام فتركها وأمر بذبحها وقال: أنا حملتُه على ذلك، فأمر له بعشرة آلاف درهم، فلما قفى إبراهيم قال المهدي: أشهد أنَّ قَفَاكَ قفا كذاب(١).

هـ - قومٌ فعلوا ذلك تَكَسُّباً واسترزاقاً به في قصصهم ومواعظهم، كأبي سعيد المدائني. ومن ذلك ما ذكره جعفر بن محمَّد الطيالسي قال: صلَّى أحمد بنُ حنبل ويحيى بنُ معين في مسجد الرُّصافة، فقام بين أيديهما قاصٌّ فقال: حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا: حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن قتادة، عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: من قال لا إله إلا الله يُخلقُ من كلِّ كلمة منها طائرٌ منقاره من ذهب وريشُه من مَرْجان وأخذ في قصةٍ من نحو عشرين ورقة، فجعل أحمدُ ينظر إلى يحيى ويحيي ينظر إلى أحمد فقال أنت حدثتَه بهذا؟ فقال: لا والله ما سمعتُ به إلا هذه الساعة. قال: فسكتا جميعاً حتى فرغ فقال- أي أشار- يحيى بيده إلى أنْ تَعَالَ، فجاءهما متوهماً لنَوَال الخير، فقال يحيى من حدثك بهذا؟ قال: أحمد بنُ حنبل ويحيي بنُ معين. قال: أنا يحيى بن معين وهذا أحمد بن حنبل ما سمعناه بهذا قط في حديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، فإن كان ولابُدَّ من الكذب فعلى غيرنا. فقال: أنت ابنُ معين؟ قال: نعم. قال: لم أزل أسمع أن ابن معين أحمق وما علمتُه إلا هذه الساعة. قال يحيى: وكيف علمتَ أني أحمق؟ فقال: كأنه ليس في الدنيا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما، كتبتُ عن سبعةَ عَشَرَ أحمد بن حنبل غير هذا. قال: فوضع أحمد بنُ حنبل كفه على وجهه وقال:

(١) المجروحين لابن حبان (١/ ٦٦ - طبعة محمود)، والمدخل للحاكم (ص ١٦٢)، والموضوعات لابن الجوزي (١/ ٤٠).

دعه. فقام كالمستهزئ بها[1].

و- قومٌ يلجؤون إلى إقامة دليلٍ على ما أفتوا به من آرائهم فيضعون له أحاديث لنُصْرة مذهبهم، كما نُقل عن أبي الخَطَّاب ابن دِحْية - إنْ ثبت عنه- قال القرطبي صاحبُ المفهم: استجاز بعضُ فقهاء أهل الرأي نسبةَ الحُكْمِ الذي دَلَّ عليه القياسُ إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نسبةً قولية، فيقول في ذلك: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كذا، ولهذا ترى كُتبَهم مشحونةً بأحاديث تشهد متونُها بأنها موضوعة لأنها تُشبه فتاوى الفقهاء، ولأنهم لا يقيمون لها سنداً[2].

ز- قومٌ يضعون لِذَمِّ مَنْ يُريدونَ ذَمَّهُ: كما رُوي عن سَيْف بن عُمر التَّمِيمِي قال: كنتُ عند سعد بن طَرِيف - يعني الإسكاف - فجاء ابنُه من الكُتَّاب يبكي، فقال: ما لَكَ؟ قال ضربني المُعَلِّمُ، فقال: لَأُخْزِينَّهُم اليوم، حدثني عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: مُعَلِّمُو صِبْيَانِكُمْ شِرَارُكُمْ، أَقَلُّهُمْ رَحْمَةً لِلْيَتِيمِ، وَأَغْلَظُهُمْ عَلَى المِسْكِينِ[3].

ح- قومٌ ابتُلوا بأولادهم، أو وَرَّاقين، فوضعوا لهم أحاديثَ ودَسُّوها عليهم فحدثوا بها من غير أن يشعروا، كمَعْمَرٍ كان له ابنُ أخٍ رافضيٌّ فَدَسَّ في كتبه حديثاً عن

(١) ابن حبان في المجروحين (١/ ٨٥ - طبعة محمود)، والحاكم في المدخل (ص ١٦٤/ ١٦٥)، والخطيب في الجامع (١٥٠٥) (٢/ ١٦٦/ ١٦٧)، وابن الجوزي في الموضوعات (١/ ٤٦)، والمزي في تهذيب الكمال (٣١/ ٥٥٨/ ٥٥٩)، والذهبي في الميزان (١/ ١٦٩)، ، وابنُ عَرَّاق في تنزيه الشريعة (١/ ١٤).

(٢) ذكره القرطبي في المفهم (١/ ١١٥)، ونحوه في الإكمال للقاضي عياض (١/ ١٥٤)، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي (١/ ٢٧٤)، والنكت للزركشي (٢/ ٢٨٥)، والنكت لابن حجر (٢/ ٨٥٢)، وفتح المغيث للسخاوي (١/ ٣٠٨)، وتوضيح الأفكار للصنعاني (٢/ ٨٧).

(٣) ابن حبان في المجروحين (١/ ٦٦- طبعة محمود)، والحاكم في المدخل (ص١٦٣).

الزهري، عن عُبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس قال: نظر النبيُّ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلى عَلِي فقال: أَنْتَ سَيِّدٌ فِي الدُّنْيَا سَيِّدٌ فِي الْآخِرَةِ، وَمَنْ أَحَبَّكَ فَقَدْ أَحَبَّنِي، وَحَبِيبِي حَبِيبُ الله، وَعَدُوُّكَ عَدُوِّي، وَعَدُوِّي عَدُوُّ الله، وَالْوَيْلُ لِمَنْ أَبْغَضَكَ بَعْدِي. فحدث به عبد الرزاق، عن معمر، وهو باطلٌ موضوعٌ، كما قال ابنُ معين(١).

ط- ومن الموضوع نوعٌ وُضِعَ غَلَطاً بغير قصدٍ، كحديث ثابت بن موسى الزاهد، عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر مرفوعاً: من كثرت صلاتُه بالليل حَسُن وجهُه بالنهار(٢).

قال الحاكم: دخل ثابت بن موسى على شريك بن عبد الله القاضي، والمستملي بين يديه، وشريك يقول: حدثنا الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، ولم يذكر المتن، فلما نظر إلى ثابت بن موسى قال: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار، وإنما أراد ثابتَ بنَ موسى لزُهده وورعه، فظن ثابتُ بن موسى أنه روى حديثاً مرفوعاً بهذا الإسناد فكان ثابتٌ يُحدث به(٣).

تنبيه: جَوَزَّ بعضُهم الوضع في الترغيب والترهيب مُستدلين بروايةٍ للحديث المتواتر: من كذب عَلَيَّ متعمداً **لِيُضِلَّ بِهِ النَّاسَ** فليتبوأ مقعده من النار. والزيادة هذه اتفق الأئمةُ على ضعفها.

وقالوا: إن الحديثَ ورد في رجلٍ مُعينٍ. وجوابُه: أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

وقالوا: نحنُ نكذبُ له لا عليه. قال ابن حجر: هو جهلٌ منهم باللسان، لأنه

---

(١) رواه الحاكم في المستدرك (٣/ ١٢٧/ ١٢٨)، والخطيب في تاريخ بغداد (٤/ ٤١/ ٤٢).

(٢) ابن ماجه رقم (١٣٣٣)، وانظر طرقه في الموضوعات لابن الجوزي (١/ ١٠٩).

(٣) المدخل للحاكم (ص١٦٨).

كذبٌ عليه في وضع الأحكام[1].

مصنفاته:

-الموضوعات لابن الجوزي، انتقده العلماء لإدراجه كثيراً من الأحاديث الضعيفة التي لا دليل على وضعها، وإدراجه فيه الحسن والصحيح وبعض ما في الصحيحين.

-الأباطيل للجوزقاني، وقد ذكر فيه أحاديث حكم عليها بالوضع لمجرد مخالفتها للسنة.

-اللآلئ المصنوعة للحافظ السيوطي، وهو اختصارٌ لموضوعات ابن الجوزي.

-تنـزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عَرَّاق.

-الموضوعات للصَّغَاني.

-تذكرة الموضوعات لمحمد بن طاهر الفتني

-الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني.

-المصنوع في الحديث الموضوع لعلي القاري.

-الآثار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة لعبد الحي اللكنوي.

❖ ❖ ❖

---

(١) ابن حجر النكت على ابن الصلاح (٢/ ٨٥٤).

خاتمة

وَقَــدْ أَتَــتْ كَــالْجَوْهَرِ الْمَكْنُــونِ ... سَــمَّيْتُهَا مَنْظُومَــةَ الْبَيْقُــونِي
فَــوْقَ الثَّلاثِيــنَ بِــأَرْبَعٍ أَتَــتْ ... أَبْيَاتُهَــا ثُــمَّ بِــخَيْرٍ خُتِمَــتْ

(وَقَدْ أَتَتْ) أي هذه المنظومة (كَالْجَوْهَرِ) أي اللآلئ الكبار (المَكْنُونِ) أي المستور.

أي هذه الأرجوزة بما اشتملت عليه من نفائس علوم الحديث الشريف هي كالجوهر النفيس المصون.

(سَمَّيْتُهَا مَنْظُومَةَ الْبَيْقُونِي) أي جعلتُ لها عَلَماً تتميز به عن غيرها بنسبتها إلى ناظمها.

فإنَّ الفعلَ يتميز بفاعله لكونه علةً في وجوده. قاله الحموي[1].

والنظمُ في اللغة الجمع، يقال: نظمت اللؤلؤَ أي جمعته في السِّلْك.

(فَوْقَ الثَّلَاثِينَ بِأَرْبَعٍ أَتَتْ أَبْيَاتُهَا) أي عددُ أبياتها أربعةٌ وثلاثون بيتاً، اشتملت على أربعةٍ وثلاثين قِسْماً من أقسام علوم الحديث.

(ثُمَّ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ) أي خُتمت بخيرٍ لاشتمالها على عمل الخير.

وفي قوله: خُتمت، إشارةٌ إلى حُسْن الختام وهو أن يُؤتى في آخر الكلام بما يدل

(١) تلقيح الفكر (ص١٤٢).

على انتهائه، ويُسمى: براعة مقطع، كما أن ما يُؤتى به في أول الكلام ليدل على المقصود يُسمى: براعة استهلال[1].

وبهذا تم شرحُ هذه المنظومة فجزى الله ناظمها خير الجزاء وأجزل له الثواب والعطاء، سائلين الله تعالى القبول والرضا، راجين من كل واقف على هذا الشرح أن يلتمس لجامعه عذراً، ويجد له في الصواب مخرجاً، وينظر فيه بعين الرضا، ويدعو له بدعوات صالحات، فإن الناس لم يصنفوا في العلم إلا رجاء أن تنالهم دعوات الصالحين، وينالوا الأجر والثواب العظيم.

يقول ابن الوردي في خاتمة ألفيته في تعبير الرؤيا [2]:

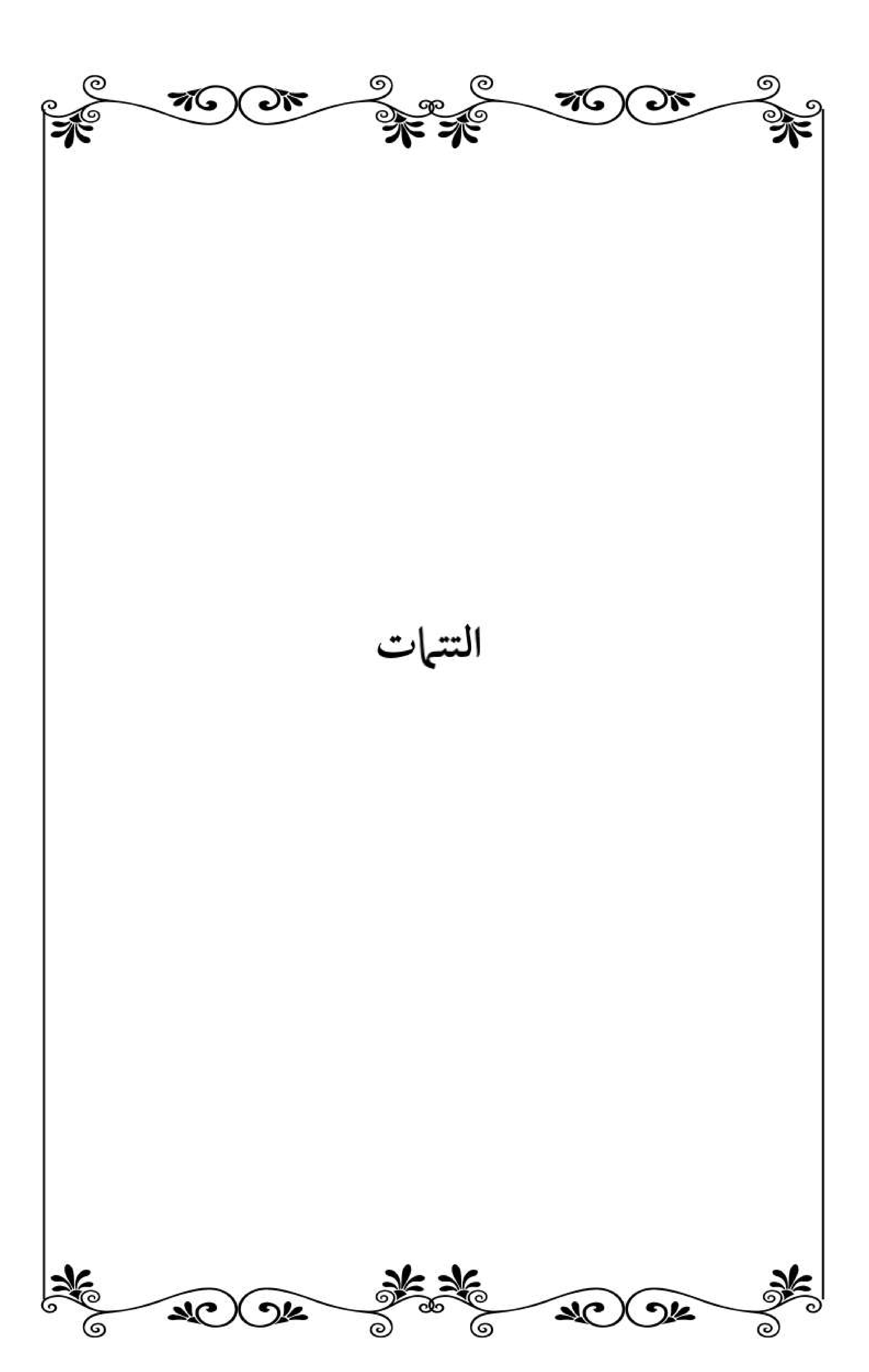
فالناس لم يصنفوا في العلم	لكي يصيروا هدفاً للذم
ما صنفوا إلا رجاء الأجر	والدعوات وجميل الذكر
لكن فديت جسداً بلا حسد	وما يضيع الله حقاً لأحد
والله عند قول كل قائل	وذو الحجا من نفسه في شاغل

وسنُتبعه إن شاء الله تعالى بتتماتٍ نافعةٍ وفوائدَ تابعةٍ، والحمدُ لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

❖ ❖ ❖

(٢) تلقيح الفكر (ص١٤٣)، وشرح البيقونية لجاد المولى (ق٣٣/ أ)، وصفوة الملح (ص٢٢٤).

(١) الألفية الوردية في تعبير الرؤيا (ص٣٣).



التتمات

المُعَلَّــقُ

المُعَلَّقُ لغةً: اسم مفعول من عَلَّقَ الشيءَ بالشيءِ إذا ربطه به وجعله مُعَلقاً، سُمي بذلك لاتصاله بالجهة العُليا وانقطاعه من الجهة الدنيا، فصار كالشيءِ المعلَّق بالسَّقْف.

قال ابن الصلاح في المقدمة: كأنه مأخوذٌ من تَعْليقِ الجِدارِ والطَّلَاقِ ونحوِه، لما يشترك فيه الجميعُ من قطع الاتصال[1].

واصطلاحاً: هو ما حُذِفَ من أول إسناده راوٍ أو أكثر على التوالي، ولا يُشترط في تسميته معلقاً بقاءُ أحدٍ من رجال الإسناد، فقد يُحذف الإسنادُ كلُّه، كقوله: قال رسول الله ﷺ كذا، أو قال ابن عباس، أو قال عطاء، أو غيره كذا.

مثاله: قال البخاري: قال أبو هريرة عن النبي ﷺ:« لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وُضُـوءٍ»[2].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٢٢٨)، وتعقبه البلقيني في محاسن الاصطلاح (ص٢٢٨) فقال: أخذه مِن تعليق الجدار ظاهر، أما مِن تعليق الطلاق ونحوه، فليس التعليق هناك لأجل قطع الاتصال، بل لتعليق أمر على أمر، بدليل استعماله في الوكالة والبيع وغيرهما، بل وفي الصلاة أيضاً، فلا يصح أن يكون تعليق الطلاق لأجل قطع الاتصال، إلا أن يُراد به قطع اتصال حكم التنجيز باللفظ لو كان منجزاً اهـ . وعكس الحافظ في تغليق التعليق (٢/ ٧): فقال: أخذه من تعليق الجدار فيه بُعد، وأما أخذه من تعليق الطلاق وغيره فهو أقرب للسببية لأنهما معنويان.

(٢) رواه البخاري معلقاً باب سواك الرطب (٤/ ١٥٨- الفتح).

وقال: وكان ابنُ سيرين يغسل موضعَ الخاتَم إذا توضأ[1].

والحديثُ المعلق من قسم الضعيف الذي لا يُحتج به للجهل بحال المحذوف.

والمعلقاتُ في الكتب التي الْتَزَمَ أصحابُها إخراجَ الصحيح، كالبخاري، ومسلم: ما ذُكر فيها من المعلقات بصيغة الجَزْم: كَقَال، وذَكَرَ، وحَكَى، يُحكم بصحته، لأنه ما جَزَم به إلا وهو عنده صحيحٌ، وما ذُكر بصيغة التَّمْرِيضِ: كيُرْوى، ويُذْكَرُ، ويُحْكَى، ويُقَالُ، فلا يُحكم بصحته.

مثالُه: ويُذكر عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَضَى بِالدَّيْنِ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ[2].

ويُذكر عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «لَا يَتَطَوَّعُ الْإِمَامُ فِي مَكَانِهِ»[3].

❖ ❖ ❖

---

(١) رواه البخاري معلقاً باب غسل الأعقاب (١/ ٢٦٧- الفتح).

(٢) رواه البخاري معلقاً كتاب الوصايا باب (٩).

(٣) رواه البخاري معلقاً كتاب الصلاة باب (١٥٧).

الاعْتِبَـــارُ
والمُتَابَعَاتُ وَالشَّوَاهِدُ

المُتَابِـعُ: بكسر الموحدة، الموافق.

واصطلاحاً: الراوي المتفردُ إنْ وُجِدَ بَعْدَ سَبْرِ الطُّرق وتتبع الروايات قد وافقه غيرُه في روايته عن شيخه، أو عن شيخ شيخه، فذلك الْغَيْرُ يُسمى: المتابِـع، أي متابعٌ للراوي المتفرد.

فالمتابع للراوي المتفرد إما تابعه عليه عن شيخِه المباشر، أو تابعَ شيخَ شيخِه فرواه متابعاً له، أو تابع من فوقه إلى آخر الإسناد حتى في الصحابي، كلُّ ذلك يُسمى متابِعاً.

والمتابعةُ على قسمين: متابَعَة تامة، ومتابَعَة قاصرة.

فالمتابعة التامة: أن تحصل المشاركةُ للراوي نفسِه عن شيخه المباشر، سواء كانت بنفس لفظه، أو بمعناه فقط.

والمتابعة الناقصة: ويقال القاصرة: أن تحصُل المشاركةُ لشيخ الراوي عن شيخ شيخه، أو من فوقه من رجال السند، وتقصُر المتابعة بحسب البُعْدِ عن الراوي[1].

والشَّاهِدُ: من الشهادة.

وهو الحديث الذي يُشبه الحديثَ الفردَ في لفظه ومعناه، أو في معناه فقط،

(١) ابن حجر النكت على ابن الصلاح (٢/ ٦٨٢).

ويُروى من طريق صحابي آخر.

مثال المتابعة التامة:

ما رواه الشافعي في الأم، عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عُمر أن رسول الله ﷺ قال: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ، فَلَا تَصُومُواْ حَتَّى تَرَوُاْ الْهِلَالَ، وَلَا تُفْطِرُواْ حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُواْ الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ»(١).

فهذا الحديث في جميع الموطآت عن مالك بهذا السند بلفظ: «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُواْ لَهُ»(٢). قال الحافظ: وأشار البيهقي إلى أن الشافعيَّ تفرد بهذا اللفظ عن مالك(٣).

فنظرنا فإذا البخاري قد روى الحديث في صحيحه قال: حدثنا عبد الله بنُ مَسْلَمَةَ القَعْنَبِي، حدثنا مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عُمر فساقه بلفظ الشافعي سواء(٤).

فهذه متابعةٌ تامةٌ: القَعْنَبِي شارك الشافعي في رواية الحديث عن مالك.

مثال المتابعة القاصرة:

قد تُوبع عبدُ الله بن دينار على روايته عن ابن عمر:

---

(١) الشافعي الأم رقم (٩٠٨) (٣/ ٢٣١/ ٢٣٢).

(٢) مالك في الموطأ (١/ ٢٤٢).

(٣) ابن حجر النكت (٢/ ٦٨٣)، قال الحافظ: والعجب كيف خفيت عليه؟ اهـ. وبالرجوع إلى سنن البيهقي (٤/ ٢٠٤/ ٢٠٥) يتضح لنا أن البيهقي أشار إلى رواية القعبي في البخاري، ولم تخف عليه، فإنه بعد أن ساق الروايتين قال: وإن كانت رواية الشافعي والقعنبي من جهة البخاري محفوظة فيحتمل أن يكون مالك رواه على اللفظين جميعاً. والعهدة على الحافظ وتعجبه.

(٤) ابن حجر النكت (٢/ ٦٨٣).

فروى مسلمٌ من طريق أبي أُسَامَة، عن عُبيد الله بن عُمر، عن نافع، عن ابن عمر فذكر الحديث، وفي آخره: «فَإِنْ غُمِّيَ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُواْ ثَلَاثِينَ»[1].

فهذه متابعةٌ قاصرةٌ لرواية الشافعي، نافعٌ شارك عبد الله بنَ دينار عن ابن عمر.

ورواه ابن خزيمة في صحيحه من طريق عاصم بن محمَّد بن زيد، عن أبيه محمَّد بن زيد، عن ابن عمر بلفظ: «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُواْ ثَلَاثِينَ»[2].

محمَّد بنُ زيد شارك ابن دينار عن ابن عمر.

فهذه أيضاً متابعةٌ قاصرةٌ لرواية الشافعي.

مثالُ الشَّاهِد:

ما رواه البخاري، عن آدم، عن شعبة، عن محمَّد بن زياد، عن أبي هريرة بلفظ: «فَإِنْ غُبِّيَ عَلَيْكُمْ فأَكْمِلُواْ عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ»[3].

فحديث أبي هريرة شاهدٌ لحديث ابن عُمر بمعناه.

وروى النسائي من طريق عَمرو بن دينار، عن محمَّد بن حُنَيْن، عن ابن عباس بلفظ: «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فأَكْمِلُواْ الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ»[4].

فهذا شاهدٌ لحديث ابنِ عُمر باللفظ.

قال ابنُ حجر: وخَصَّ قومٌ المتابعةَ بما حَصَلَ باللفظ، سواء كان من رواية ذلك

---

(١) مسلم رقم (١٠٨٠). غُمي: بضم الغين المعجمة وكسر الميم مشددة ومخففة، أي: خفي، وفي رواية: عمي، بالعين المهملة، من العمى، وقيل: هو مأخوذ من العماء وهو السحاب الرقيق.

(٢) صحيح ابن خزيمة رقم (١٩٠٩)، والبيهقي في السنن (٤/ ٢٠٥).

(٣) البخاري رقم (١٩٠٩). غُبِّي: بضم الغين المعجمة وتشديد الموحدة المكسورة، وبفتح المعجمة وكسر الموحدة، ومعناه: خفي عليكم، وهو من الغباوة وهي عدم الفطنة.

(٤) سنن النسائي (٤/ ١٣٥).

الصحابي أم لا، والشاهدَ بما حصل بالمعنى.

وتُطلق المتابعةُ على الشاهد، وبالعكس والأمرُ فيه سهلٌ [1].

والراجح أن المتابع والشاهد يفترقان في الصحابي، فكلُّ ما جاء عن الصحابي نفسِه، سواء كان باللفظ أو بالمعنى فتابعٌ، وما جاء عن صحابي غيره فشاهد.

قال البِقَاعِي: وقد يُسمى الحديثُ الذي شورك فيه الشيخُ شاهداً، وهي المتابعة القاصرة، وأما المتابعة التامة، وهي متابعة الراوي نفسِه عن شيخه فلا يسمى شاهداً، لأنها هي المتابعة الحقيقية، ومتى كانت المشاركة في ذلك الصحابي فهي متابعة، سواء كانت باللفظ أو بالمعنى، تامة أو قاصرة [2].

الِاعْتِبَارُ: هو تَتَبُّعُ طرق الحديث الذي تفرد به أحد الرواة، من الجوامع، والمسانيد والأجزاء، والمعاجم، والمشيخات، والفوائد، وغيرها من الدواوين المسندة، لينظر هل شارك ذلك الراويَ راوٍ غيرُه في شيخه، أو مَنْ فوقه، وهي المتابعة، وإلا فَلْيُنظر هل ورد حديثٌ بمعناه، أو بلفظِه، من رواية صحابيٍّ آخر، وهو الشاهد، وإلا فالحديثُ فَرْدٌ إلى حين الوقوف على تابعٍ له أو شاهد.

فالاعتبارُ هو الهيئةُ والكيفيةُ الموصلةُ إلى التابع والشاهد، وليس الاعتبارُ قسيماً لهما.

❖ ❖ ❖

(١) ابن حجر النخبة (ص٧٠).

(٢) النكت الوفية للبقاعي (١/ ٤٧٩/ ٤٨٠).

زياداتُ الثِّقــات

الثِّقَةُ: هو العَدْلُ الضابط، وتقدم في المقدمة بيان معنى العدالة والضبط، وسيأتي مزيد.

وزِيَادَةُ الثِّقَةِ: هي ما يرويه الثقةُ في حديثه من لفظةٍ، أو ألفاظٍ، زائداً على رواية غيره من الثقات لنفس الحديث.

وهو فنٌّ لطيفٌ تُستحسنُ العنايةُ به، وممن اشتهر بمعرفة زيادات الألفاظ التي تُستنبط منها الأحكامُ الفقهيةُ في المتون: أبو بكر بنُ محمَّد بنِ زياد النَّيسابوري، وأبو الوليد حسان بن محمَّد القُرشي، وأبو نعيم الجُرْجَاني، ومحمَّد بن خُزَيْمة الحافظ.

وتقع في الأسانيد، كرفع موقوفٍ أو وصلِ مرسلٍ، وفي المتون بزيادة لفظةٍ أو جملةٍ.

وفي قَبول زيادة الثقة ورَدِّها أقوالٌ للعلماء أشهرُها:

١- القبولُ مطلقاً، وهو مذهبُ جمهورِ الفقهاء والمحدثين، وادعى ابنُ طاهرٍ الاتفاق عليه.

٢- الردُّ مطلقاً.

٣- لا تُقبل ممن روى الحديثَ ناقصاً بدونها، وتُقبل مِنْ غيره[1].

قال ابنُ الصلاح: مذهب الجمهورِ وأصحابِ الحديث فيما حكاه الخطيب أبو

---

(١) الكفاية للخطيب (ص٤٢٤/ ٤٢٥)، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي (١/ ٢١٢)، وتدريب الراوي للسيوطي (١/ ٢٠٥)،.

بكر: أن الزيادة من الثقة مقبولةٌ إذا انفرد بها، سواء كان ذلك من شخصٍ واحدٍ بأن رواه ناقصاً مرةً ورواه مرةً أخرى وفيه تلك الزيادة، أو كانت الزيادة من غير من رواه ناقصاً[1].

ثم قَسَّم الزيادةَ إلى ثلاثةِ أقسام:

الأول: أن تكون مخالفةً ومنافيةً لما رواه الثقاتُ، فحُكمُها الردُّ، لأنها من نوع الحديث الشاذ.

الثاني: أن لا تكون منافيةً ولا مخالفةً لما رواه الثقاتُ، فهي حينئذٍ كالحديث المستقل الذي تفرد به الثقةُ ولا مخالفة فيه، فحُكمُها القبول.

الثالث: أن تكون بين هاتين المرتبتين، مثل زيادة لفظةٍ في حديثٍ لم يذكرها سائرُ من روى ذلك الحديث، بحيث يُقيَّد بها إطلاقٌ أو يُخصَّصُ بها عُمومٌ فيقع بها نوعُ مخالفةٍ للحكم.

وحُكمُها عند المحدثين ما بين الرَّدِّ والقَبُول ويترجح ذلك بالقرائن[2].

مثال الأول: حديث: «أيامُ التشريق أيامُ أكلٍ وشُربٍ»[3]. فهذا الحديث من جميع طرقه هكذا، ورواه موسى بنُ عُلَيٍّ[4] بنِ رَبَاح، عن أبيه، عن عقبة بن عامر، فزاد فيه: «يوم عرفة»[5].

---

(١) الكفاية للخطيب (ص٤٢٥)، ومقدمة ابن صلاح (ص ٢٥٠/ ٢٥١)،

(٢) ابن حجر النكت على ابن الصلاح (٢/ ٦٨٧).

(٣) رواه أبو داود رقم (٢٤١٩)، والترمذي رقم (٧٧٠)، والنسائي (٥/ ٢٥٢)، وأحمد(٤/ ١٥٢)، والحاكم (١/ ٤٣٤).

(٤) بضم العين المهملة مصغراً.

(٥) فتح الباقي لزكريا الأنصاري (١/ ١٩٣)، وفتح المغيث للسخاوي (١/ ٢٣١).

مثال الثاني: حديث أنس: «أُمِرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُوتِرَ الْإِقَامَةَ». زاد سماك بنُ عطية، عن أيوب: «إِلَّا الْإِقَامَةَ»[1].

مثال الثالث: حديث حذيفة مرفوعاً: «وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِداً وَجُعِلَتْ تُرْبَتُهَا لَنَا طَهُوراً إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ»[2]. تفرد أبو مالك الأشْجَعِي سعد بن طارق بزيادة - تربتها- وسائر الروايات بلفظ: «وَجُعِلَتْ لَنَا الْأَرْضُ مَسْجِداً وَطَهُوراً».

والزيادة في الإسناد: كرَفْعِ موقوفٍ أو وَصْلِ مرسلٍ.

وعند تعارض الرفعِ مع الوقف، والوصلِ مع الإرسال، اختلف العلماء في أيهما يُقدم على أقوال:

١- الحكم لمن وَصَلَ أو رَفَعَ إذا كان عدلاً ضابطاً، سواء كان المخالفُ له واحداً أو جماعة، أحفظ أم لا، لأن ذلك زيادةُ ثقةٍ، وهي مقبولةٌ، وهذا مذهب المحققين من أصحاب الحديثِ، والفقهِ، والأصولِ، وصححه الخطيب[3].

٢- الحكم لمن أرسله أو وقفه، قال الخطيب: وهو قول أكثر أصحاب الحديث[4].

لأن من أرسل معه زيادةُ عِلْمٍ على من وَصَلَ، قاله النسائي، ورجحه ابنُ القطان.

ورُدَّ بأن الإرسالَ نقصٌ في الحفظ وذلك لما جُبِلَ عليه الإنسان من السهو والنسيان، فتبين أن النظر الصحيحَ أن زيادة العِلْمِ إنما هي مع مَنْ أسند أي وصل[5].

---

(١) رواه البخاري رقم (٦٠٥) و(٦٠٦)، انظر الفتح (٢/٨٣).

(٢) رواه مسلم رقم (٥٢٢).

(٣) الكفاية للخطيب (ص٤١١)، وانظر شرح مسلم للنووي (١/ ٣٢).

(٤) الكفاية للخطيب (ص٤١١).

(٥) البلقيني محاسن الاصطلاح (ص ٢٥٦).

٣- الحكم للأحفظ: وهو قول بعض أهل الحديث[١].

٤-الحكم للأكثر وهو قول بعض أهل الحديث، ونقله الحاكم في المدخل عن أئمة الحديث، لأن تطرق السهو والخطأ إلى الأكثر أبعد[٢].

والقولُ الأولُ هو الصحيحُ الراجحُ، لأن من وَصَلَ أو رَفَعَ حَفِظ ما لم يحفظه غيره، ومعه زيادةُ علمٍ يجب قبولها من الثقة كما تقدم.

مثاله: حديث: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ». رواه إسرائيل بنُ يونس بنِ أبي إسحاق، عن أبي إسحاق السَّبِيعِي، عن أبي بُردة، عن أبيه أبي موسى الأشعري، عن رسول الله ﷺ.

ورواه سفيان الثوري وشعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن النبي ﷺ مُرسلاً. وشعبة وسفيان جَبَلان في الحفظ والإتقان، ومع ذلك حكم البخاري لمن وَصَلَ وقال: الزيادةُ من الثقة مقبولة[٣].

❖ ❖ ❖

(١) الكفاية للخطيب (ص٤١١).

(٢) المدخل للحاكم (ص ١٥٧ - ١٥٨)، وفتح المغيث للسخاوي (١/ ٢٠٢).

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص ٢٢٩).

المَزِيدُ فِي مُتَّصِلِ الأَسَانِيد

إذا روى الثقةُ حديثاً فزاد في أثناء إسنادِه، الذي يُظَنُّ اتصالُه، اسْمَ راوٍ لم يزده غيرُه، وروايةُ مَنْ لم يزد بصيغة عَنْ، ترجحت الزيادةُ وقُبِلتْ لأنها زيادةُ ثقةٍ، ويُحكم للإسناد الخالي من الزيادة **بالإرسال الخفي**.

أما إذا ورد التصريحُ بالتحديث، أو السماع، أو بما يقتضي الاتصال، في موضع الزيادة من السند الخالي منها، فيُحكم للإسناد الناقص **بالاتصال**، وتكون الزيادةُ وَهْماً، أو غَلَطاً ممن زادها، بشرط أن يكون مَنْ لم يزد أتقنَ ممن زاد، وحينئذٍ يُسمى هذا النوع **بالمَزِيدِ فِي مُتَّصِلِ الْأَسَانِيد**.

مثاله: ما رواه عبد الله بنُ المبارك، قال: حدثنا سفيان، عن عبد الرحمن بن يزيد، ثني بُسْر ابن عُبيد الله، قال: سمعت أبا إدريس-يعني الخَوْلَانِي- قال، سمعتُ واثلة بنَ الأسقع يقول: سمعت أبا مَرْثَدٍ الْغَنَوِي يقول: سمعت سول الله ﷺ قال: «لَا تَجْلِسُواْ عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تُصَلُّواْ إِلَيْهَا»[1].

فَذِكْرُ «سفيان» و«أبي إدريس» في هذا الإسناد زيادةٌ ووهمٌ.

أما زيادةُ «سفيان»، فهي ممن دون ابنِ المبارك، لأن جماعةً من الثقات رووه عن ابن المبارك، عن عبد الرحمن بن يزيد، ومنهم من صرح فيه بالإخبار بينهما.

وأما زيادة «أبي إدريس» فالوَهْمُ فيها من ابن مبارك، لأن جماعةً من الثقات رووه عن عبد الرحمن بن يزيد فلم يذكروا أبا إدريس، ومنهم من صرح بسماع بُسر من واثلة.

(١) مسلم رقم (٩٧٢)، وأبو داود رقم (٣٢٢٩)، والترمذي رقم(١٠٥٥)، والنسائي (٢/ ٦٧).

قال أبو حاتم الرازي: يرون أن ابنَ المبارك وَهِمَ في هذا الحديث، أدخل أبا إدريس الخولاني بين بُسر بن عبيد الله وبين واثلة.

وقال: بُسر قد سمع من واثلة، وكثيراً ما يحدث بسر عن أبي إدريس، فغَلِطَ ابنُ المبارك، فظن أن هذا مما روى عن أبي إدريس، عن واثلة، وقد سمع هذا الحديثَ بسرٌ من واثلةَ نفسِه[1].

وهذا مثالٌ ترجحتْ فيه الروايةُ الناقصة.

مثالٌ آخر: حديث أبي ذر: «ثَلَاثَةٌ يُحِبُّهُمُ اللهُ، وَثَلَاثَةٌ يُبْغِضُهُمُ اللهُ»[2].

رواه الفِرْيَابِي، وعبد الملك بن عَمرو، كلاهما عن الثوري، عن منصور، عن رِبْعِي بن خِرَاشٍ، عن أبي ذر به.

ورواه شعبة، عن منصور، سمعت رِبعياً يحدث عن زيد بن ظَبْيَان، رفعه إلى أبي ذر به.

وتوبع شعبةُ عليه.

ورِبعي وإن كان من كبار التابعين فروايتُه هذه مرسلةٌ، كما جزم به الدارقطني، وابن عساكر[3].

تنبيه: الحُكْمُ في هذا الباب مَدارُهُ على غَلَبة الظن، فمَهْمَا غَلَبَ على ظن الناقد أن الزيادة وَهْمٌ حَكَم بها، لا سيما إذا وُجدتْ قرينةٌ تدلُّ على ذلك، إذْ مِنَ المحتمل أن يكون الراوي قد سمع ذلك من رجلٍ عن شيخه، ثم سمعه من شيخِ ذلك الرجلِ مباشرةً.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم (٢/ ٥٧).

(٢) رواه الترمذي رقم (٢٦٩٣)، والنسائي(٥/ ٨٤)، وأحمد (٥/ ١٥٣)، والحاكم (١/ ٤١٦).

(٣) فتح المغيث للسخاوي (٤/ ٧٣).

مصنفاته:

تمييز المزيد في متصل الأسانيد، للخطيب البغدادي[1].

❖ ❖ ❖

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٤٨٠).

المُصَحَّفُ والمُحَرَّف

المُصَحَّفُ: بفتح الحاء المهملة، اسمُ مفعول من صحَّف أي قرأ في الصُّحُف، ثم قيل لمن يُخطئ: صَحَّفَ، أي فعل مثلَ ما يفعل قُرَّاءُ الصُّحف، وإنما يكثر عند مَنْ يأخذُ مِنْ بطون الدفاتر والصحف، ولا يكون له شيخٌ يوقفه على ذلك[1].

عن سليمان بن موسى أنه قال: كان يُقال: لَا تَأْخُذُوا القُرْآنَ من مُصْحَفِي، ولا الْعِلْمَ من صُحُفِي[2].

وهو فنٌّ جليلٌ لا يقوم بأعبائه ويحققُه من الحفاظ إلا الحُذَّاقُ.

واصطلاحاً: المُصَحَّفُ هو ما غُيِّرَ نَقْطُه مِنْ ألفاظِ الحديثِ مع بقاء صورة خَطِّهِ.

ويقع التصحيف في الأسانيد:

مثاله: حديثُ شعبة، عن **الْعَوَّامِ بنِ مُرَاجِم** بالراء والجيم، عن أبي عثمان النَّهْدِي، عن عثمان بن عفان، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَتُؤَدُّنَّ الحُقُوقُ إِلَى أَهْلِهَا» الحديث. صَحَفَّهُ يحيى بنُ معين فقال: العَوَّام بن مُزَاحِم بالزاي والحاء المهملة[3].

وعتبة بنُ النُّدَّرِ بالنون المضمومة والدال المهملة المشددة المفتوحة، صَحَّفَهُ محمد

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (٢/ ١٧٥)، وفتح المغيث للسخاوي (٤/ ٥٧).

(٢) المحدث الفاصل للرامهرمزي (ص٢١١)، والكفاية للخطيب (ص١٦٢) مختصراً، والفقيه والمتفقه له (٢/ ٩٧).

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص٤٧١).

بن جَرِير الطبري فقال: الْبُذَّر بالباء الموحدة والذال المعجمة[1].

ويقع في المتون:

ومثاله: حديثُ زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ **احْتَجَرَ** في المسجد، أي اتخذ حُجْرَةً من حصير، صحَّفه ابنُ لَهِيعَة فقال: **احْتَجَمَ** بالميم.

وحديثُ أبي أيوب مرفوعاً: مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّال. صحفه أبو بكر الصُّولِي فقال: شَيْئاً.

وحديثُ معاوية: لَعَنَ رسولُ الله ﷺ الذِينَ يُشَقِّقُونَ **الخُطَبَ** تَشْقِيقَ الشِّعْرِ، صحفه وكيع بنُ الجَرَّاح فقال: يُشققون الحَطَبَ بالحاء المهملة، والشَّعَر بفتحتين.

وينقسم التصحيف إلى:

تصحيف بَصَرٍ: وهو الأكثر، وتقدمتْ أمثلتُه.

وتصحيف سَمْعٍ: وهو قليلٌ.

ومثاله: حديثٌ لعاصم الأحْوَل، رواه بعضهم فقال: عاصم الأحْدَب، فهذا لا يشتبه من حيثُ الكتابة، لذلك قال الدارقطني: هو من تصحيف السَّمْعِ[2].

وينقسم التصحيف أيضاً إلى:

تصحيفٍ في اللفظ: وهو الأكثر، وتقدمتْ أمثلتُه.

وتصحيفٍ في المعنى.

ومثاله: قول أبي موسى محمَّد بنِ المثنى الْعَنَزِي: نَحْنُ قومٌ لنا شَرَفٌ، نحنُ مِنْ عَنَزَة، قد صلّى النبيُّ ﷺ إلينا، يُريد ما ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ صَلَّى إِلَى عَنَزَة، أي

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٤٧٣).

(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٤٧٦).

حَرْبَة كانتْ تُنْصَبُ بين يديه كالسُّترة، فتوهم أن النبي ﷺ صلى إلى قبيلتهم.

وقول بعض المشايخ حين سمع حديثَ النهي عن التَّحْلِيقِ يومَ الجمعة قبل الصلاة: فقال: ما حَلَقْتُ رأسِي قبل الصلاة منذ أربعين سنة، فَهِمَ منه حَلْقَ الرأس، وإنما هو تحليق الناسِ حِلَقاً.

مصنفاته:

- التصحيف للدارقطني.
- إصلاح خطأ المحدثين للخطابي.
- تصحيفات المحدثين لأبي أحمد العسكري.

تنبيه: كان المتقدمون يُطلقون المصحف والمحرف جميعاً على شيءٍ واحدٍ، وتبعهم ابنُ الصلاح ومن بعده، وخالفهم ابنُ حجر في شرح النخبة فجعل المصحف كما عرَّفناه آنفاً، والمحرف ما كان التغيير في الشكل مع بقاء صورة الخط، وتبعه السيوطي في ألفيته[1].

❖ ❖ ❖

(١) شرح ألفية السيوطي للترمسي (ص ٢٠٣- ٢٠٤).

مُخْتَلِفُ الحَدِيث

مُخْتَلِفُ الحَدِيثِ[1]: بكسر اللام، من الاختلاف، أي الأحاديث المتعارضة التي يخالفُ بعضُها بعضاً في المعنى والمدلول ظاهراً.

واصطلاحاً: هو الحديث المحتجُّ به إنْ عارضه حديثٌ آخر مثله وأمكن الجمعُ بينهما، فهو المسمى: **مختلف الحديث**.

وهذا النوعُ من أَهَمِّ الأنواع، يضطر إليه جميعُ الطوائف من العلماء[2]، وإنما يكمُل للقيام به الأئمةُ الجامعون بين صِنَاعَتَي الحديثِ والفقهِ، الغوَّاصون على المعاني الدقيقة[3].

قال أبو بكر بنُ خزيمة: لا أعرفُ أنه رُوِيَ عن رسول الله ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين مُتَضَادَّيْنِ، فمن كان عنده فَلْيأْتِنِي به لِأُؤَلِّفَ بينهما[4].

مثاله: حديث: «فِرَّ مِنَ المَجْذُومِ فِرَارَكَ مِنَ الْأَسَدِ»[5]، مع حديث: «لَا عَدْوَى وَلَا طِيَرَةَ»[6].

---

(١) مختلف الحديث: من إضافة الصفة إلى الموصوف أي: الحديث المختلف.

(٢) يعني العلماء بالحديث والفقه والأصول وغيرهم، إرشاد طلاب الحقائق للنووي (٢/ ٥٧١)، وتدريب الراوي للسيوطي (٢/ ١٧٥).

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص ٤٧٧)، فتح المغيث للسخاوي (٤/ ٦٥).

(٤) الكفاية للخطيب (ص ٤٣٣/ ٤٣٣)، ومقدمة ابن الصلاح (ص٤٧٨).

(٥) رواه البخاري رقم (٥٧٠٧).

(٦) رواه البخاري رقم (٥٧٠٧)، ومسلم رقم (٢٢٢٠).

فظاهرهما التعارض، ويمكن الجمع بينهما بأوجه:

أحدها: أن هذه الأمراضَ لا تُعْدِي بطبعها، ولكن الله تعالى جعل مخالطةَ المريض بها للصحيح سبباً لإعدائه مرضَهُ، وقد يتخلف ذلك عن سببه كما في سائر الأسباب[1].

وهذا مسلكُ ابنِ الصلاح تَبَعاً لغيره.

الثاني: أنَّ نفيَ العدوى باقٍ على عمومه، ومن أدلته قولُه ﷺ: لَا يُعْدِي شَيْءٌ شَيْئاً. وقوله ﷺ: فَمَنْ أَعْدَى الْأَوَّلَ.

فالله تعالى ابتدأ ذلك في الثاني، كما ابتدأه في الأول، وأما الأمرُ بالفرار من المجذوم فمن بابِ سَدِّ الذرائع لئلا يتفق للشخص الذي يخالطه شيءٌ من ذلك، بتقدير الله تعالى ابتداءً لا بالعدوى المنفيةِ، فيظنُّ أن ذلك بسببِ مخالطته فيعتقد صحةَ العدوى فيقع في الحَرَج، فأُمِرَ بتجنبه حَسْماً للمادة، وهذا مسلكُ: أبي عُبيد، وابنِ خزيمة، والطحاوي، وابن حجر.

وهناك مسالكُ أخرى في الجمع بينهما.

هذا إذا أمكن الجمعُ، أما إن لم يمكن الجمعُ بين الحديثين المتضادين، فإنْ عُرِفَ التاريخ وثبت به المتأخرُ والمتقدمُ، فهو: **الناسخُ والمنسوخُ** الآتي بعده، وإن لم يُعرف التاريخ، فإن أمكن ترجيحُ أحدهما على الآخر بوجهٍ من وجوه الترجيحات[2] عملنا بالراجح، وإلا فَنَتَوَقَّفُ عن العمل بالحديثين إلى حين ترجح أحدهما.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٤٧٧/ ٤٧٨).

(٢) وجوه الترجيحات ذكرها الحازمي في مقدمة الاعتبار(١/ ١٣١/ ١٦٠)، والعراقي في التقييد والإيضاح (ص ٢٧٢)، وفي شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٣٠٣/ ٣٠٥).

مصنفاته:

- اختلاف الحديث للشافعي، وهو أَوَّلُ من صنف فيه.

- تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة.

- مشكل الآثار للطحاوي.

- التحقيق في اختلاف الحديث لابن الجوزي.

❖ ❖ ❖

النَّاسِخُ والمَنْسُوخُ مِنَ الحَدِيث

النَّسْخُ لغةً: الإزالةُ، يقال: نسخت الشمسُ الظلَّ أي أزالته، والنقلُ والتحويلُ ومنه: نسختُ الكتابَ، ومنه المناسخات في المواريث، وهو انتقال المالِ من وارثٍ إلى آخر.

واصطلاحاً: رَفْعُ الشارعِ حُكماً منه مُتقدماً سَابقاً بحُكمٍ منه مُتأخرٍ لاَحِقٍ(١).

وهو فنٌّ جليلٌ، مُهِمٌّ، صَعْبٌ.

قال الزهري: أعيا الفقهاءَ وأعجزهم أَنْ يعرفوا ناسخَ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه(٢).

وكان للشافعي يدٌ طُولَى فيه، وسابقةٌ أُولَى(٣).

قال أحمد بن حنبل لمحمَّد بنِ مُسلم بنِ وَارَة: كَتَبْتَ كُتُبَ الشافعي؟ قال: لا، قال: فرطتَّ، ما عَلِمنا المُجمَلَ من المُفسَّرِ، ولا ناسخَ حديثِ رسول الله ﷺ من منسوخه حتى جالسنا الشافعي(٤).

ويُعرف ناسخُ الحديثِ ومنسوخه بأمور:

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٤٦٦).

(٢) الاعتبار للحازمي (١/ ١١٤).

(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص٤٦٦).

(٤) الاعتبار للحازمي (١/ ١١٥/ ١١٦)، ومناقب الشافعي للبيهقي (٢/ ٢٥٧).

أحدها: بتصريح رسول الله ﷺ، كحديث بُريدة أن رسول الله ﷺ قال: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا»[1].

وحديث: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ لحُومِ الْأَضَاحِي فَوْقَ ثَلَاثٍ فَكُلُواْ مَا بَدَا لَكُمْ»[2].

الثاني: بقول الصحابي، كحديث جابر بن عبد الله: كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ[3].

وحديث أُبَيِّ بنِ كعب: كَانَ المَاءُ مِنَ المَاءِ رُخْصَةً فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ[4].

الثالث: بالتاريخ، كحديث شَدَّاد بن أَوْسٍ أن رسول الله ﷺ قال: «أَفْطَرَ الحَاجِمُ وَالمَحْجُومُ»[5].

مع حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ[6].

لأن الأولَ كان زمانَ الفتح، والثانيَ في حجة الوداع.

الرابع: بدلالة الإجماع، وذلك أن الإجماعَ ليس بناسخٍ لأنه يكون بعد رسول الله ﷺ، وبعده يرتفعُ النَّسْخُ، وإنما يُستدل به على وجود خَبَرٍ يقع به النسخ.

---

(١) رواه مسلم رقم (٩٧٧)، وأبو داود رقم (٣٦٩٨)، والترمذي رقم (١٠٦٠)، والنسائي في المجتبى (٨/ ٣١١)، وفي الكبرى (٥/ ٩٦)، وأحمد (٥/ ٣٥٠).

(٢) رواه مسلم رقم (٩٧٧)، وأبو داود رقم (٣٦٩٨)، والترمذي رقم (١٥٤٦).

(٣) رواه أبو داود رقم (١٩٢)، والنسائي في المجتبى (١/ ١٠٨)، وفي الكبرى (١/ ١٤٨).

(٤) رواه أبو داود رقم (٢١٤)، والترمذي رقم (١١٠)، وأحمد (٥/ ١١٥).

(٥) رواه أبو داود رقم (٢٣٦٨)، وابن ماجه رقم(١٦٨١)، والنسائي في الكبرى (٣/ ٣١٩).

(٦) رواه البخاري رقم (١٩٣٨)، وأبو داود رقم (٢٣٧٢)، والترمذي رقم (٧٧٣).

كحديث: قَتْلِ شاربِ الخَمْرِ في المرة الرابعة[1]. حيث حكى الترمذيُّ الإجماعَ على ترك العمل به[2].

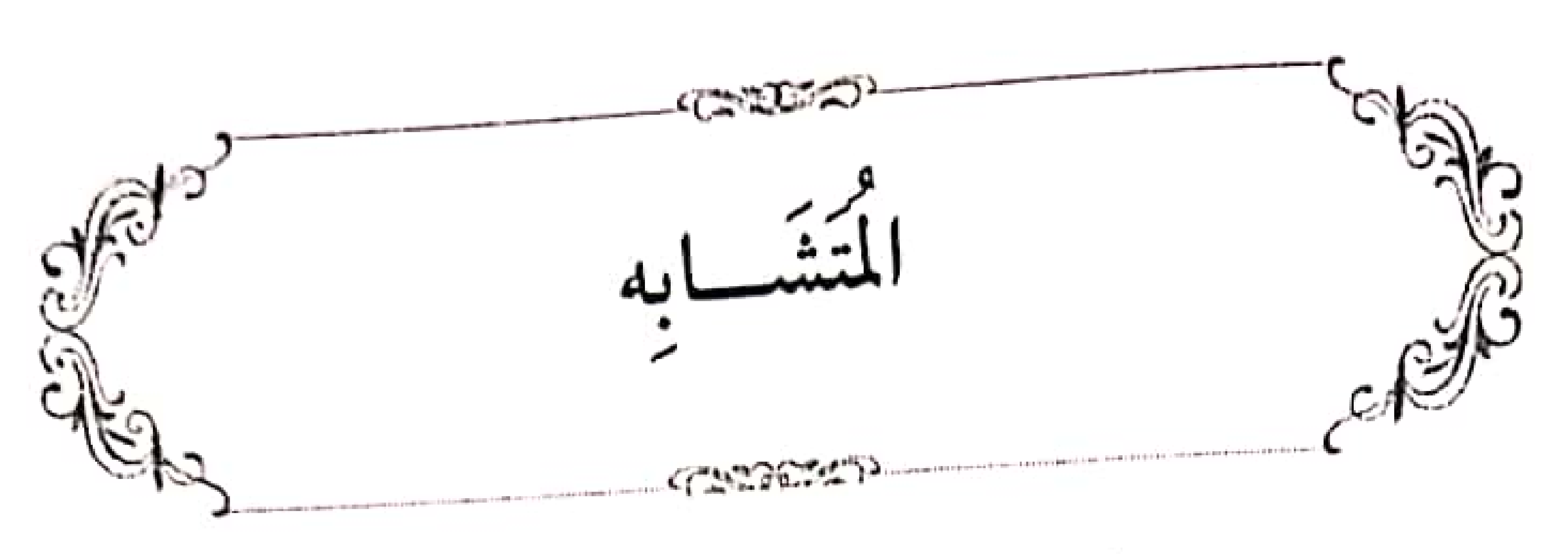
مصنفاته:

- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ لأبي بكر الحازمي.
- الناسخ والمنسوخ للإمام أحمد
- تجريد الأحاديث المنسوخة لابن الجوزي.

❖ ❖ ❖

(١) رواه أبو داود رقم (٤٤٨٤)، والنسائي (٨/ ٢١٤)، وابن ماجه رقم (٢٥٧٢) عن أبي هريرة، ورواه الترمذي رقم (١٤٦٩) من حديث معاوية.

(٢) الترمذي رقم (١٤٦٩) (٣/ ٧٢٤) – تحفة)، وانظر شرح مسلم للنووي (١١/ ٢١٧).



المُتَشَابِه

يتركبُ هذا النوعُ من المُتَّفِق والمُفْترِق مع المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف.

وهو: أن تتفقَ أسماءُ الرواة خطًّا ونُطْقاً، وتختلفَ أسماءُ آبائِهم نُطقاً مع ائتلافِها خَطًّا، وعكسُه وهو: أن تختلفَ أسماءُ الرواة نطقاً وتأتلفَ خطًّا وتتفقَ أسماءُ آبائهم خطًّا ونطقاً.

مثالُ الأول: موسى بن عَلِيّ بفتح العين مُكَبَّر جماعةٌ، وموسى بن عُلَيّ بضم العين مُصَغَّر هو موسى بنُ عُلَيِّ بن رَبَاح اللَّخْمِي أميرُ مصر.

ومحمَّد بن عَقِيل بفتح العين، ومحمد بن عُقَيْل بضمها، الأول: نَيْسَابوري، والثاني: فِرْيَابِي متقاربان.

ومثالُ الثاني: شُرَيْح بن النُّعمان بالشين المعجمة والحاء المهملة تابعي، وسُرَيْج بن النعمان بالسين المهملة والجيم شيخُ البخاري.

وعَبَّاس بالموحدة والمهملة ابن الوليد، وعَيَّاش بالمثناة التحتانية والمعجمة ابن الوليد، الأول: جماعةٌ، والثاني: أبو الوليد الرَّقَّام.

ومن أنواع المتشابه:

- ما حَصَلَ فيه الاتفاقُ في الاسم واسم الأب، والافتراقُ في نطق النِّسْبة:

كمحمَّد بن عبد الله المُخَرِّمِي بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وكسر الراء شيخ البخاري وأبي داود، ومحمَّد بن عبد الله المَخْرَمِي بفتح الميم وسكون الخاء وفتح الراء

يروي عن الشافعي.

- ما حصل فيه الاتفاقُ في الكُنية، والافتراقُ في نطق النِّسْبة:

كأبي عَمْرو الشَّيْبَاني بفتح الشين المعجمة وسكون المثناة التحتانية ثم موحدة: سعد بن إياس تابعي مخضرم، وأبي عَمْرو السَّيْبَاني بالسين المهملة: اسمه زُرعة والدُ يحيى تابعي مخضرم.

- ما حصل فيه الاتفاقُ في النِّسْبة، والاختلافُ في الاسم:

كحَنَان بفتح المهملة والنون المخففة الأَسَدي، وحَيَّان بفتح المهملة وتشديد المثناة التحتانية الأسَدي.

- ما حصل فيه الاتفاقُ في النِّسْبة، والاختلافُ في الكُنية:

كأبي الرِّجَال بكسر الراء وتخفيف الجيم الأنصاري: محمَّد بن عبد الرحمن.

وأبي الرَّحَّال بفتح الراء وتشديد الحاء المهملة الأنصاري: محمَّد بن خالد.

- أن يحصل الاتفاقُ في الاسم واسم الأب إلا في حرفٍ أو حرفين:

كمحمَّد بنِ حُنَيْن تابعي يروي عن ابن عباس، ومحمَّد بنِ جُبَيْر تابعي مشهور.

- أن يحصل الاتفاقُ في الاسم واسم الأب لفظاً وخطاً، والاختلافُ في التقديم والتأخير، كالأسود بن يزيد، ويزيد بن الأسود.

فـائدته:

الْأَمْنُ من الوقوع في التصحيف والوهم، وظن الاثنين واحداً.

مصنفـاتـه:

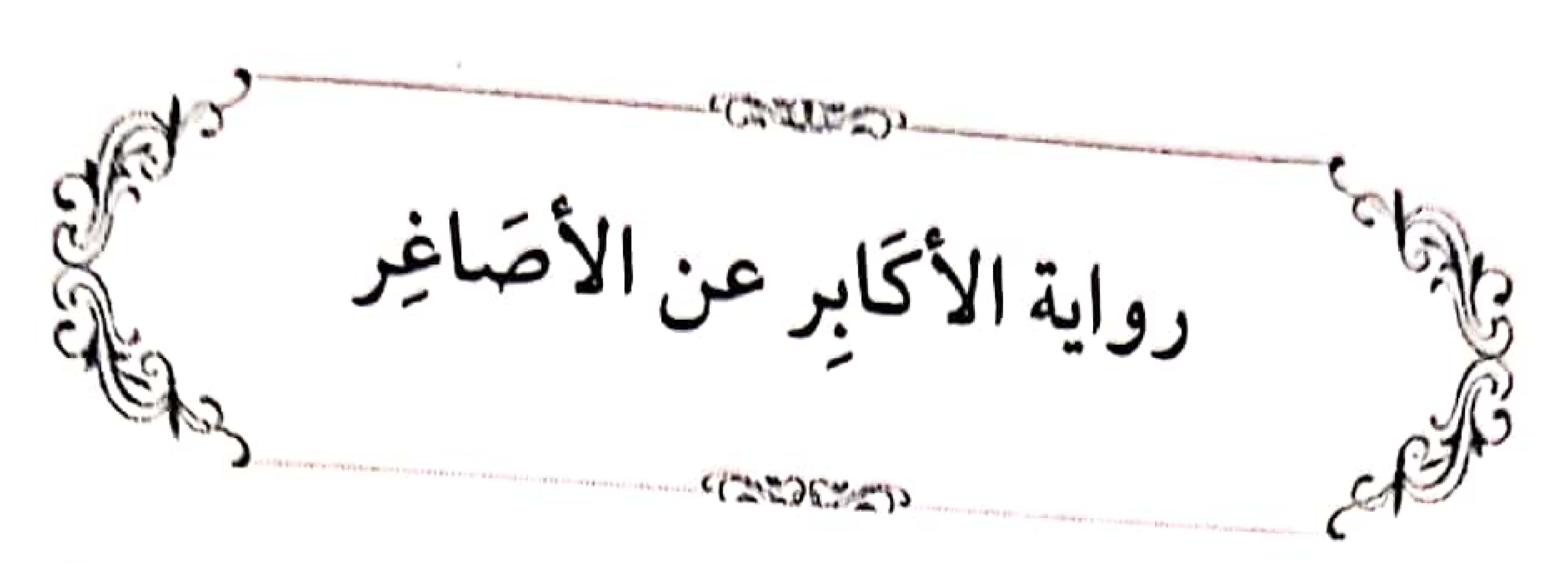
تلخيص المتشابه في الرسم للخطيب[1].

ذيله: تالي التلخيص للخطيب أيضاً.

❖ ❖ ❖

---

(١) ابن الصلاح المقدمة (ص٦٢٢)، وقال: هو من أحسن كتبه. وقال ابن حجر عن ذيله: كثير الفائدة. نخبة الفكر (ص١٠٨).



رواية الأكَابِر عن الأصَاغِر

الغالبُ في الروايات أن تكون من الصغير عن الكبير، وقد يَروِي الْكَبيرُ سِنًّا، الْقَديمُ طبقةً عمَّن هو أصغرُ منه، أو الْكَبيرُ قَدْراً وعِلْماً وحِفْظاً دون السِّنِّ عمَّن هو دونه، أو الكبيرُ سِناً وقَدْراً عمن هو دونه، ولا يفعله إلاَّ أصحابُ الْهِمَمِ الْعَلِيَّة، والأنفُسِ الزَّكِيَّة.

قال سفيان بنُ عيينة: لا يكون الرجلُ من أهل الحديث حتى يُحَدِّثَ عمن فوقَه، وعمن هو دونَه، وعمن هو مثلُه[1].

وقال وَكيع بنُ الجراحِ: لا يَنْبُلُ الرجلُ من أصحاب الحديث حتى يكتب عمن هو فوقَه، وعمن هو مثلُه، وعمن هو دونَه[2].

وعن مُجَاهِد بنِ جَبْر أنه قال: «لا يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ مُسْتَحْيٍ وَلاَ مُسْتَكْبِرٌ»[3].

وأُفرد هذا النوعُ لأهميته.

والفائدةُ منه:

أن لا يُتَوَهَّمَ كَوْنُ المروي عنه أكْبرَ وأفضلَ، نظراً إلى أن الأغلبَ فيه أن يكون كذلك، فيُجهل بذلك منزلَتُهما[4]، وقد أُمِرْنَا أن نُنْزِلَ الناسَ مَنَازِلَهُمْ[5].

---

(١) الخطيب في الجامع (٢/ ٢١٨) (١٦٦١).

(٢) المصدر السابق(٢/ ٢١٦) (١٦٥٥).

(٣) رواه البخاري، باب الحياء في العلم، تعليقاً (١/ ٢٢٩- فتح). مستحي: بإسكان الحاء.

(٤) مقدمة ابن الصلاح (ص٥٢٠).

(٥) رواه أبو داود رقم (٤٨٤٢)، ومسلم في مقدمة الصحيح معلقاً (١/ ٦) (١/ ٥٥- نووي).

وكذا الْأَمْنُ من ظَنِّ الانقلاب في السند[1].

والأصلُ فيه:

روايةُ النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في خطبته حديثَ الْجَسَّاسَةِ عن تميمٍ الدَّارِي[2].

وروايةُ النبي ﷺ عن مُجَزِّزٍ الْمُدْلِجِي قولَه: «إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامَ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ»[3].

أمثلـته:

من رواية الأكبر سِنًّا الأقدمِ طبقةً عن الأصغر:

رواية الزهري عن مالك، ورواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن مالك.

ومن رواية الأكبر قَدْراً وحفظاً دون السِّنِّ عمن هو دونه:

رواية مالك وابن أبي ذئب عن عبد الله بن دينار.

ورواية أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهُويَهْ عن عُبيد الله بن موسى.

ومن رواية الكبير سِنًّا وقدراً عمن دونه:

رواية عبد الغني بن سعيد الحافظ عن محمد بن علي الصُّورِي.

ورواية البِرْقَانِي عن الخطيب، ورواية الخطيب عن ابن مَاكُولا.

(١) فتح المغيث للسخاوي (٤/ ١٦٤).

(٢) رواه مسلم رقم (٢٩٤٢).

(٣) البخاري رقم (٦٧٧٠)، ومسلم رقم (١٤٥٩).

ومنه رواية الصحابة عن التابعين:

كرواية الْعَبَادِلَة الأربعة، وعمر، وعلي، وأنس، ومعاوية، عن كَعْبِ الأحبار.

ومنه رواية التابعين عن تابعيهم:

كرواية الزهري ويحيى ابن سعيد عن مالك.

فائدة:

أُفرد هذا النوعُ للتنويه بقَدْر الصغير، وإلْفَاتِ الناسِ إليه، وتنبيهِهم إلى الأخذ عنه، وهو من جلائل أخلاق الرجال كما تقدم عن وكيعٍ وغيره.

والْعَبَادِلَةُ من الصحابة هم: عبد الله بنُ عباس، وعبد الله بنُ عُمَر، وعبد الله بنُ الزبير، وعبد الله بنُ عَمْرو، وليس منهم: عبد الله بنُ مسعود.

مصنفـاته:

ما رواه الكبار عن الصغار، والآباء عن الأبناء للحافظ أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم المنجنيقي الوراق (ت٣٠٤هـ).

رواية الصحابة عن التابعين للخطيب البغدادي.

❖ ❖ ❖

الإِخْوَة والأَخَوات من العُلماء والرُّواة

هو فنٌّ لَطيفٌ اعتنى به أهلُ الحديثِ وأفردوه بالتصنيف.

وفائدتُه:

أنْ لا يُظَنَّ مَنْ ليس بأخٍ أخاً للاشتراك في اسم الأب:

كأحمد بنِ أَشْكَابٍ، وعلي بنِ أَشْكَابٍ، ومحمَّد بنِ أَشْكَاب.

وكعبد الله بن دينار، وعَمرو بن دينار.

مثـاله:

عُمر، وزيد، ابنا الخطاب، اثنان من الصحابة.

سَهْلٌ، وعَبَّادٌ، وعثمانُ، بنو حُنَيْفٍ، ثلاثةٌ من الصحابة.

قال البلقيني: لكنْ سَهْلٌ وعثمانُ صحابيان[1].

عبد الرحمن، ومحمَّد، وعائشة، وأسماء، بنو أبي بكر الصِّدِّيق، أربعةٌ من الصحابة.

النُّعْمان، ومَعْقِل، وعَقِيل، وسُوَيْد، وسِنَان، وعبد الرحمن، وعبد الله[2]، بنو مُقَرِّن، سبعةٌ من الصحابة كلُّهم مهاجرون.

سُهَيْل، ومحمَّد، وصالح، وعبد الله، بنو أبي صالحٍ السَّمَّان، أربعةٌ من التابعين.

---

(١) محاسن الاصطلاح (ص٥٣٠).

(٢) عبد الله: سابعهم، وقال ابن الصلاح (ص٥٣٦): وسابع لم يسم لنا اهـ. لكن سماه ابن فتحون في ذيل الاستيعاب: عبد الله بن مقرن. قاله العراقي في شرح التبصرة والتذكرة (٣/ ٧٧).

سفيان، وآدم، وعِمْران، ومحمَّد، وإبراهيم، بنو عُيَيْنَة، حَدَّثُوا كلُّهم.

محمَّد، وأنس، ويحيى، ومَعْبَد، وحفصة، وكريمة، بَنُو سِيرِين، ستةٌ من التابعين.

مصنفاته:

الإخوة لأبي العباس السَّرَّاج (ت ٣١٣هـ).

الإخوة لأبي المطرف بن فطيس الأندلسي.

وصنف فيه من المتقدمين: ابن المديني، ومسلم، وأبو داود، النسائي، والجعابي، والدمياطي.

❖ ❖ ❖

روايةُ الآباء عن الأبناء وعكسُه

هذا النوعُ من أفراد رواية الأكابر عن الأصاغر، وإنما أُفْرِدَ ليُضم إليه عكسُه وهو النوعُ الثاني.

وفائدته:

أن لا يُظَنَّ أن في السند تحريفاً، وقَلْباً، لأن الغالبَ روايةُ الأبناء عن الآباء.

مثاله:

رواية العباس عن ابنِه الفَضْل حديث: الجمع بين الصلاتين بمزدلفة[١].

ورواية أنس عن ابنتِه أُمَيْنَة أنها حدثتْهُ أنهُ دُفِنَ لصُلبه إلى مَقْدَم الحَجَّاجِ البصرةَ بِضْعٌ وعشرون ومائة[٢].

ورواية وائل بن داود عن ابنه بَكْر ثمانيةَ أحاديث، منها: حديث أنس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أَوْلَمَ على صَفِيَّةَ بسَوِيقٍ وتَمر[٣].

مصنفاته:

رواية الآباء عن الأبناء للخطيب . وتقدم كتاب الوراق.

---

(١) رواه الخطيب في كتابه رواية الأبناء عن الآباء، وهو في أطراف الغرائب والأفراد لابن القيسراني رقم (٤٢١٥). وأصله في الصحيحين عن أسامة بن زيد.

(٢) انظر صحيح البخاري حديث رقم (١٩٨٢).

(٣) رواه أبو داود رقم (٣٧٤٤)، والترمذي رقم (١٠٩٦)، والنسائي في الكبرى رقم (٦٥٦٦) (٦/ ٢٠٥) ونحوه في المجتبى (٦/ ١٣٤). وابن ماجه رقم (١٩٠٩). وأصله في الصحيحين. وتقدم في الفرد.

والنوعُ الثاني: رواية الأبناء عن الآباء:

وأَهمُّه: ما لم يُسمَّ فيه الأبُ والجدُّ.

وفائدتُه:

معرفةُ اسمِ ما لم يُسمَّ من أبٍ، أو جدٍّ، ويندرج تحت هذا القسم:

من روى عن أبيه عن جده.

مثال الأول:

رواية أبي العُشَراءِ الدَّارِمِي عن أبيه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وحديثه في السنن[1].

مثال الثاني:

رواية: عَمْرو بن شُعَيْب بن محمَّد بن عبد الله عن أبيه عن جده. وهي نسخةٌ.

قال البخاري[2]: رأيتُ أحمدَ بنَ حنبل، وعليَّ بنَ المديني، وإسحاقَ بنَ راهُويَهْ، وأبا عُبيدة، وعامةَ أصحابنا يحتجون بحديث عَمْرو بن شُعَيْب عن أبيه عن جده.

وجدُّه هو: عبد الله بنُ عمرو بن العاص، وسماعُ شُعيبٍ من جده عبدِ الله ثابتٌ.

---

(١) أبو داود رقم (٢٨٢٥)، والترمذي رقم (١٤٨١)، والنسائي (٧ / ٢٢٨)، وابن ماجه رقم (٣١٨٤) عن أبي العشراء، عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله، أما تكون الذكاة إلا في الحلق واللبة؟ قال: «لو طعنت في فخذها لأجزأك». وسنده ضعيف.

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٢٥٧٨) (٦/ ٣٤٢/ ٣٤٣)، والعلل الكبير للترمذي رقم (١٨٦)، قال الذهبي في السير (٥/ ١٦٧): أستبعد صدور هذه الألفاظ من البخاري، أخاف أن يكون أبو عيسى وهم وإلا فالبخاري لا يُعرج على عمرو.

ورواية: بَهْز بنِ حَكيم عن أبيه عن جده.

وجدُّه هو: معاوية بنُ حَيْدَة. وهي نسخةٌ حسنة.

مصنفاته:

- رواية الأبناء عن آبائهم لأبي نصر عبد الله بن سعيد بن حاتم السجزي الوائلي.
- جزء فيمن روى عن أبيه عن جده لابن أبي خيثمة.
- الْوَشْيُ الْمُعَلَّم فيمن روى عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ للحافظ العلائي.
- عَلَمُ الْوَشْي للحافظ ابن حجر، وهو تلخيص لكتاب العلائي الوشي المعلم[1].

قال السخاوي في الجواهر والدرر: وقد صنف ابن أبي خيثمة في المعنى جزءاً، وهو - فيما أعلم - أولُ مصنِّفٍ فيه، وكذا ذكر أبو الفضل محمَّد بنُ طاهر المقدسي في آخر كتابه «المبهمات» فَصْلاً كبيراً في ذلك، والقطب القسطلاني أيضاً في «المبهمات» جملة من ذلك، وللدمياطي سؤالات من هذا الباب سأل عنها تلميذُه المِزِّي، وأرسل بها إليه من مصر إلى الشام، فجمع المزي في ذلك جزءاً رأيتُه[2].

❖ ❖ ❖

(١) فتح المغيث للسخاوي (٤/ ١٩٣).

(٢) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر للسخاوي (٢/ ٦٨٠).

السَّابقُ واللاَّحقُ

السَّابِقُ هو المتقدم، **واللاَّحِقُ** المتأخر، ويُطلق ذلك على الرواة باعتبار الوفاة.

وهذا النوع سماه الخطيب: السابق واللاحق[1].

وهو أن يشترك في الرواية عن شخصٍ راويان أحدهما في أول تحديثه، والآخر في آخر تحديثه، ثم يَطُولُ عُمُرُ المتأخر، فيتباعد ما بين وفاة الراويين.

وفائدتُه:

تقريرُ حلاوة عُلُوِّ الإسناد في القُلوب، وأن لا يُظَنَّ سقوطُ شيءٍ من إسناد المتأخر، وتفقه الطالب في معرفة العالي والنازل، والأقدم من الرواة عن شيخٍ ومَنْ به خُتم حديثُه[2].

مثاله:

محمَّد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، وأبو الحُسين أحمد بن عُمر النيسابوري الْخَفَّاف (٣٩٥هـ)، بين وَفَاتَيْهما مائةٌ وثمانيةٌ وثلاثون سنة أو أكثر، مع اشتراكهما في الرواية عن: أبي العباس محمَّد بن إسحاق السَّرَّاج (ت٣١٣هـ).

محمَّد بن مسلم بن شهاب الزُّهري (ت١٢٤هـ)، وزكريا بن دُوَيْد الْكِنْدِي، بين وفاتيهما مائةٌ وسبعٌ وثلاثون سنة أو أكثر.

قال السخاوي: التمثيل بابن دُويد غير جيد، فقد كان كذَّاباً، والصواب التمثيل

(١) في كتابه الذي وضعه فيه، وهو مطبوع باسم: السابق واللاحق.

(٢) فتح المغيث للسخاوي (٤/ ١٩٤).

بأحمد بن إسماعيل السَّهْمِي، بينه وبين الزهري في الوفاة مائةٌ وخمسةٌ وثلاثون سنة.

قال ابنُ حجر: وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك ما بين الراويين فيه في الوفاة: مائةٌ وخمسون سنة[1]. وحَدَّدَ الخطيب بخمسين أو ثلاثين سنة[2].

مصنفاته:

السابق واللاحق للخطيب، وهو مطبوع.

التلويح بمن سبق ولحق للحافظ الذهبي، وهو مفقود.

❖ ❖ ❖

(١) شرح النخبة لابن حجر (ص١١٦).

(٢) فتح المغيث للسخاوي (٤/ ١٩٧).



الْوُحْدان

الوُحْدَان جمع وَاحِدٍ، وهم الرواة الذين لم يرو عنهم إلا واحد.

ومن فوائده:

معرفةُ المجاهيل إذا لم يكونوا من الصحابة، كما سيأتي في المجهول.

مثاله:

من الصحابة: وَهْب بنُ خَنْبَش[(١)]، وعامر بنُ شَهْر، لم يرو عنهما إلا عامر بنُ شَرَاحِيل الشعبي.

المسيب بن حَزْن، لم يرو عنه إلا ابنُه سعيد.

وتفرد الزهريُّ بالرواية عن نَيِّفٍ وعشرين رَجُلاً من التابعين لم يرو عنهم غيرُه، منهم محمَّد بن أبي سفيان بن جارية الثقفي[(٢)].

وفي الصحيحين من رواية الوُحدان الكثير.

كحديث المسيب بنِ حَزْن في وفاة أبي طالب[(٣)].

وفي البخاري لِعَمْرو بنِ تَغْلِب: «إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ وَالذِي أَدَعُ أَحَبُّ إِلَيَّ»[(٤)].

---

(١) خنبش بفتح الخاء المعجمة وسكون النون وفتح الموحدة آخره شين معجمة.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص١٦٠).

(٣) رواه البخاري رقم (١٣٦٠)، ومسلم رقم (٢٤).

(٤) رواه البخاري رقم (٣١٤٥)، وأحمد (٥/ ٦٩).

وعَمْرو لم يرو عنه غيرُ الحَسَن البصري[1].

وفيه حديث قَيْسِ بن أبي حازم عن مِرْدَاس بن مالك الأسلمي: «يَذْهَبُ الصَّالِحُونَ الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ»[2].

ومِرْدَاس لم يرو عنه غيرُ قيس بن أبي حازم[3].

وغَلَّطَ جماعةٌ من أهل الحديث الحاكمَ أبا عبد الله حيثُ زَعَمَ أن هذا النوعَ لا وُجُودَ له في الصحيحين، وتبعه على ذلك تلميذُه البيهقي[4].

مصنفاته:

المنفردات والوحدان للإمام مسلم بن الحجاج، وهو مطبوع.

❖ ❖ ❖

---

(١) كذا قال مسلم في الوحدان رقم(٣٢). وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل(١٢٣٥) (٦/ ٢٢٢)، وابن عبد البر في الاستيعاب (٣/ ٢٥٢): روى عنه أيضاً الحكم بن الأعرج. فإن ثبت فلا يصح مثالاً لهذا النوع.

(٢) البخاري رقم (٦٤٣٤)، ورقم (٤١٥٦)، وأحمد (٤/ ١٩٣).

(٣) المنفردات والوحدان رقم(١٠)، ومعرفة علوم الحديث للحاكم (ص١٥٨).

(٤) المدخل للحاكم، القسم الثالث من الصحيح المتفق عليها (ص١٥٤)، والسنن الكبرى للبيهقي (٤/ ١٠٥).

غريب الحديث

الْغَرِيبُ المتقدم هو من جهة التفرد في الرواية، أما هنا فالغرابةُ من جهة معاني الألفاظ.

وغَرِيبُ الحَدِيثِ: هو ما يقع في متون الأحاديث من ألفاظٍ غامضةٍ يبعُد فهمُها، وتخفى معانيها لقلة استعمالها.

وهو فنٌّ مُهِمٌّ يقبُح جهلُه بأهل الحديث خاصة، ثُم بأهل الْعِلْم عامة، والخوض فيه ليس بالهيِّن، والخائضُ فيه حقيقٌ بالتَّحَرِّي، جَدِيرٌ بالتَّوَقِّي، ولْيَتَّقِ اللهَ المقبلُ على هذا الشأنِ أن يَقْدَمَ على تفسير كلام نبيه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بمُجرد الظنون، وكان السَّلَفُ يَتَثَبَّتُونَ فيه أشدَّ تثبُّتٍ، وتتأكدُ العنايةُ به لمن يروي بالمعنى.

عن الميموني قال: سُئل أحمد بنُ حنبل عن حرفٍ من غريبِ الحديثِ، فقال: سَلُوا أصحابَ الغريب، فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله ﷺ بالظنِّ فأخطئ [١].

وحملُ الألفاظِ الغريبةِ من الشارع على كلام العَرَب مطلوبٌ ما لم توجد قرائنُ تدل على أن مراده من هذه الألفاظ معانٍ اختراعها هو فيُحْمَلُ عليها، وهذا ما يُسمى: بالحقيقة الشرعية.

وخيرُ ما يُفسَّر به الغريبُ ما ورد مُفسِّراً لذلك اللفظِ في بعض الروايات.

(١) علل الحديث ومعرفة الرجال لأحمد (ص١٧٤)، ومقدمة ابن الصلاح (ص٤٥٨).

مثاله: الدُّخُّ: جاء في روايةٍ أخرى تفسيرُه بالدُّخان في قصة ابن صائد[1].

مصنفاته:

أول من صنف فيه:

النَّضْرُ بنُ شُمَيْل(ت٢٠٣هـ)، وأبو عُبيدة مَعْمَر بنُ المثنى (٢١٠هـ).

ثم تلاهما العلماء فأكثروا التصنيف فيه، من ذلك:

غريب الحديث لأبي عُبيد القاسم بن سَلاَّم (ت٢٢٤هـ).

الدلائل في غريب الحديث لقاسم بن ثابت السرقسطي (ت٣٠٢هـ).

غريب الحديث للخطابي (ت٣٨٨هـ).

الغريبين للهروي أحمد بن محمد (ت٤٠١هـ).

مجمع الغرائب لأبي الحسين عبد الغافر الفارسي(ت٥٢٩هـ).

الفائق لأبي القاسم الزمخشري(ت٥٣٨هـ).

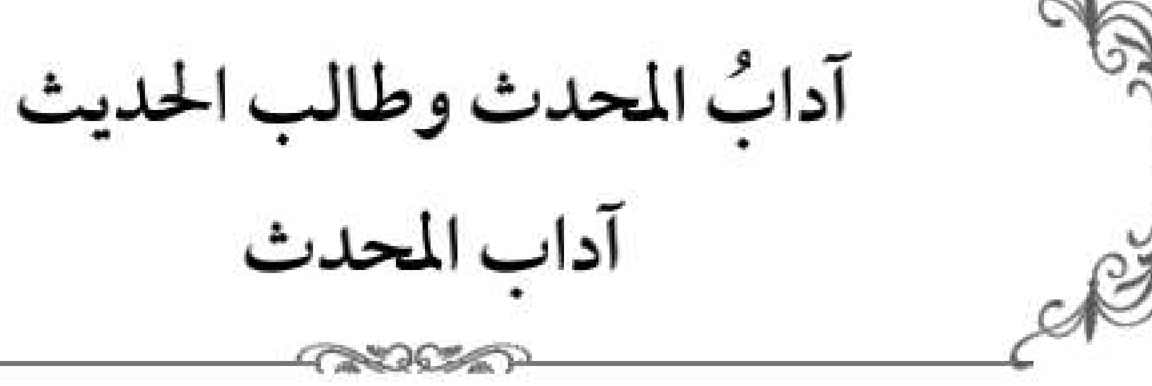
مشارق الأنوار للقاضي عياض السبتي (ت٥٤٤هـ).

النهاية في غريب الحديث لابن الأثير أبي السعادات المبارك بن محمَّد الجزري (ت٦٠٦هـ).

الدُّر النَّثير مختصر نهاية ابن الأثير مع زيادات عليه لجلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ) مطبوع بهامش النهاية.

---

(١) رواه البخاري رقم (١٣٥٤)، ومسلم رقم (٢٩٣٠)، والترمذي رقم (٢٣٤٨)، وأبو داود رقم (٤٣٢٩).



آدابُ المحدث وطالب الحديث

آداب المحدث

ينبغي لمن عُني بالاشتغال بعلم الحديث، ودراستِه وحفظِه والكتابةِ فيه، أن يكون على درجةٍ عاليةٍ من الآدابِ والأخلاقِ، لأنه اللَّائقُ به والمناسبُ للخائض فيه.

وحقيقٌ بمن تحلَّى بذلك من طُلاَّبه أن يُدرك شَأْوَهُ، ويبلغ غايتَه، ويُعطِيه كُلَّه، ويُطلِعَه على سِرِّهِ المَكْنون، وينال منه حظَّه الوافِر، ويُجلِسَهُ على كُرسِيِّهِ الزاهِر، فيصبح محدثَ زمانه، وحافظَ عصره وأوانِه، والله الموفق.

ومن أهم تلك الآدابِ المرضيةِ والشِّيَمِ الزكيةِ:

١- إخلاصُ النية، وتصحيحُ التوجهِ إلى الله، وتطهيرُ القلبِ من الأغراض الدنيوية، والرعوناتِ النفسانية، مِنْ كِبْرٍ، وعُجْبٍ، وحُبِّ الرئاسةِ والشُّهرة.

٢- أن يكون أكبرَ همِّه نشرُ الحديث النبوي الشريف وتبليغُه للناس، وفي ذلك من الأجر العظيم مالا يخفى.

٣- أن لا يُحدث بحضرة من هو أعلمُ منه.

٤- إذا طُلِبَ منه عِلْمٌ ليس عنده، فَلْيُرشِدْهُ إلى من هو عنده.

٥- وإذا أراد التحديثَ تَطَهَّر، وتَطَيَّب، وسَرَّحَ لحيتَه، وجلس مُتمكناً مُقبلاً على الحاضرين[1].

(١) في ترتيب المدارك للقاضي عياض (٢/ ١٥/ ١٦): عن مطرف قال: كان مالك إذا أتاه الناس خرجت إليهم الجارية فتقول لهم: يقول لكم الشيخ: تريدون الحديث أو المسائل؟ فإن قالوا: المسائل، خرج إليهم

٦- ويفتتحُ مجلسَه بتحميد الله، والصلاة على نبيه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم، والدعاء اللائق.

٧- أن يحدث الناس بما يفهمون، ولا يذكر لهم مالا تحمله عقولُهم فيوقعهم في الفتنة.

٨- أن يحدث الناس حديثاً فَصْلاً تفهمه قلوبُهم ولا يسرده سرداً.

٩- ولا ينبغي له تركُ التحديث لكونه غير صحيح النية، فقد رُوي عن كثيرٍ من السلف قولُهم: طلبنا الحديثَ ومالنا فيه نيةٌ ثم رزق الله النية بَعْدُ[1].

١٠- أن يختم مجلسَه بحكاياتٍ ونوادرَ كما هي عادةُ المحدثين للترويح عن القلوب.

فأتاهم، وإن قالوا: الحديث، قال لهم: اجلسوا. ودخل مغتسله فاغتسل وتطيب ولبس ثياباً جدداً ولبس ساجه وتعمم ووضع على رأسه طويلة، وتُلقى له المنصة فيخرج إليهم وقد لبس وتطيب وعليه الخشوع ويوضع عود، فلا يزال يبخر حتى يفرغ من حديث رسول الله ﷺ.

وقال ابنُ أبي أُويس: كان مالك إذا جلس للحديث توضأ وجلس على صدر فراشه وسرح لحيته وتمكن في جلوسه بوقار وهيبة، ثم حدث. فقيل له في ذلك، فقال: أحب أن أعظم حديث رسول الله ﷺ، ولا أحدث به إلا على طهارة متمكناً.

وروى الخطيب في الجامع (٩٦١) عن مَعن بن عيسى القزاز قال: كان مالك بن أنس إذا أراد أن يجلس للحديث اغتسل، وتبخر، وتطيب، فإن رفع أحد صوته في مجلسه زبره، وقال: قال الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي﴾ [الحجرات: ٢] فمن رفع صوته عند حديث رسول الله فكأنما رفع صوته فوق صوت رسول الله ﷺ.

(١) حلية الأولياء لأبي نعيم (٥/ ٦١)، والمدخل للبيهقي (٥٢١)، وجامع بيان العلم لابن عبد البر (٢/ ٥٠/ ٥٢)، والجامع للخطيب (٧٧٠)، وفتح المغيث للسخاوي (٣/ ٢٢٤/ ٢٢٥).

آدابُ الطالب

يشارك الطالبُ الشيخَ في وجوب التحلي ببعض الآداب، ويختصُّ كلٌّ منهما بآدابٍ وأخلاقٍ تليق به.

فيشارك الطالبُ الشيخَ في إخلاص النية في طلب العلمِ عُموماً، والحديثِ خصوصاً، وتطهير القلبِ من الأغراض الدنيوية، والعمل بما عَلِمَ من الحديث.

قال الإمام أحمد بنُ حنبل: ما كتبتُ حديثاً إلا وقد عَمِلْتُ به، حتى مرَّ بي أنَّ النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم احْتَجَمَ وأعطى أبا طيبة ديناراً، فاحتجمتُ وأعطيتُ الحجامَ ديناراً.

وقال الشعبي: كُنَّا نَسْتعينُ على حفظ الحديث بالعَمَل به[1].

١- أن يسأل الله التوفيق والسداد في تحصيل العلم وحفظه وضبطه.

٢- أن يتوجه إليه بكُلِّيته، ويتفرغ له، فقد قيل: الْعِلْمُ لا يُعطيك بعضَه إلا إذا أعطيتَهُ كُلَّكَ، وإذا أعطيته كُلَّك فأنت من إعطائه إياك بعضَهُ على خطر[2].

وقال يحيى بنُ أبي كثير: لا يُسْتَطاعُ الْعِلْمُ بِرَاحَةِ الْجَسَدِ[3].

---

(١) جامع بيان العلم لابن عبد البر (٢/ ٢٥).

(٢) الفقيه والمتفقه للخطيب (١/ ١٠٢)، والتاريخ له (١٤/ ٢٤٩)، والجامع له (١٥٧٠)، والإحياء (١/ ٦٣)، وتذكرة السامع لابن جماعة (ص٨٨).

(٣) رواه مسلم رقم (٦١٢) والرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص٢٠٢) وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (١/ ١٨٣)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ١٠٣)، والقاضي عياض في الإلماع (ص٢٣٤).

وقال أبو أحمد نصر بن أحمد الْعِيَاضِي:

لا ينالُ هذا الْعِلْمَ إلا مَنْ عَطَّلَ دُكَّانَهُ، وخَرَّبَ بُسْتانَهُ، وهَجَرَ إِخْوَانَهُ، وماتَ أقربُ أَهْلِهِ إليه فَلَمْ يَشْهَدْ جنازَتَهُ[1].

وقال الزهري: الحديثُ ذَكَرٌ يُحبه ذُكورُ الرِّجَالِ ويَكْرَهُهُ مُؤَنَّثوهُم[2].

٣- أن يبدأ بالسَّماع من أرجح شُيوخ بلده إسناداً وعلماً ودِيناً حتى يفرغ منهم ثم يرحل إلى سائر البُلدان والقُرى والأمصار للقاء العلماء والحُفَّاظ ومذاكرتهم والاستفادة منهم وطلب الأسانيد العالية. قال الله تعالى: فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين (التوبة: ١٢٣).

٤- أن يُجِلَّ شيخَهُ، ويُعظمَهُ ويُوقرَه، ويعتقدَ كَمالَه، فبذلك يتمُّ النفعُ به على أكمل حال، وأن يستشيره في أموره، ويحذر معارضته والتعرض لسخطه، ولا يُثقل عليه، فإنْ رأى منه جفاءً يصبر عليه.

٥- أن لا يمنعه الحياءُ أو الكبرُ من السعي في التحصيل وأخذ العلم ممن هو دونه أو مثلُه، قال مجاهد بنُ جَبْر: لَا يَنَالُ الْعِلْمَ مُسْتَحْيٍ وَلَا مُتكَبِّرٌ[3].

٦- أن لا يكتم شيئاً من العلم عن غيره، فإن أوَّلَ بركةِ العلمِ إفادتُه ونشرُه[4].

قال أبو حاتم بنُ حِبَّان: ما رأيتُ أحداً قد بَخِلَ بالعلم إلا لم يُنتفع بعلمه[5].

---

(١) الجامع للخطيب (١٥٢٤).

(٢) المجالسة للدينوري (١٠٣٣)، والمجروحين لابن حبان (١/ ٢٦)، والكامل لابن عدي (١/ ٥٨- غزاوي)، والإلماع للقاضي عياض (ص٢٥).

(٣) رواه البخاري معلقاً، كتاب العلم باب رقم (٥٠)، ووصله أبو نعيم في الحلية (٣/ ٢٧٨).

(٤) ابن حبان في روضة العقلاء (ص٣٩)، ورواه البيهقي في المدخل (١/ ٤٨٤) عن مالك.

(٥) روضة العقلاء لابن حبان (ص٣٩).

٧- وليأخذ عن شيوخه كُلَّ ما يسمعه منهم دون تَحَرٍّ، فقد قال أبو حاتم الرازي، وابن معين: إِذَا كَتَبْتَ فَقَمِّشْ، وَإِذَا رَوَيْتَ فَفَتِّشْ[١].

وكان ابنُ حبان يصحب شيخه ابنَ خزيمة في السفر والحضر، ويسأله ويُكثر عليه، فقال له شيخُه مرةً: يا بَارِد تَنَحَّ عَنِّي لا تُؤْذِينِي، أو كلمة نحوها، فكتب أبو حاتم مقالته، فقيل له: تكتب هذا؟ فقال: نعم أكتبُ كُلَّ شيءٍ يقوله[٢].

٨- أن لا يقتصر على سماع الحديث وكَتْبِه، دون فهمه، ومعرفة فقهه وصحته وضعفه.

٩- أن يُقَدم الصحيحين، ثم السُّنن: سنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه وهكذا الأهم فالأهم.

١٠- فإذا رأى من نفسه أهليةً اشتغل بالتصنيف والتخريج، فإن ذلك يساعد على التبحر في حقائق العلوم، ودقائق المعارف، ويضطره إلى كثرة البحث والمطالعة والمراجعة والاطلاع على مختلف العلوم والفنون[٣].

١١- ولا يُخرج تصنيفَه إلا بعد تهذيبه وتنقيحه.

قال الخطيب البغدادي: ينبغي أَنْ يُفَرِّغَ الْمُصَنِّفُ للتصنيفِ قَلْبَهُ، ويجمعَ له همَّهُ، ويَصْرِفَ إليه شُغلَهُ، ويقطعَ به وقتَهُ.

---

(١) الجامع للخطيب (٢/ ٢٢٠)، وتاريخ بغداد (١/ ٤٣).

(٢) ياقوت في معجم البلدان (٢/ ٢٩٩).

(٣) العِلْمُ والفَنُّ يختلفان غايةً وطريقاً ووسيلةً، فالعلم غايتُه الحقيقة وطريقُه المحاكمة ووسيلتُه الفكر، والفنُّ غايته الجمال وطريقه الشعور ووسيلته الذوق. فصول في الثقافة (ص١٩٣). وقد يطلق أحدهما على الآخر.

وكان بعضُ شيوخنا يقول: مَنْ أراد الفائدةَ فليكسِرْ قَلَمَ النَّسْخ وليأخذْ قَلَمَ التَّخْريج[1].

وقلم النسخ: هو ما يكتبه الطالب خلال أخذه وتلقيه عن الشيوخ، وهو في الغالب لا يخلو من قلة الضبط والتحرير والتنقيح، بخلاف قلم التخريج، والمراد به هنا ما هو أعم من قلم الرواية، كالانتقاء، والتأليف، والتصنيف.

قال السخاوي: التأليف أعمُّ من التخريج والتصنيف والانتقاء، إذ **التأليف**: مطلق الضَّمِّ، **والتَّخْريج**: إخراجُ المحدث الأحاديثَ من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها، وسياقُها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك، والكلامُ عليها وعزوُها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين مع بيان البدل والموافقة ونحوهما، وقد يتوسع في إطلاقه على مجرد الإخراج والعزو.

والتَّصْنيف: جعلُ كل صِنْفٍ على حِدَة، والانتقاء: الْتِقَاطُ ما يحتاج إليه من الكتب والمسانيد ونحوها، مع استعمال كلٍّ منها عُرْفاً مكان الآخر[2].

قال هلال بنُ العلاء: إنه يُستدل على عقل المرء بعد موته بتصنيفِه، أو شِعْرِه، أو رسالتِه[3].

وقال ابنُ المقفع: مَنْ صنَّف فقد استهدف، فإن أحسن فقد استعطف، وإن أساء فقد استقذف[4].

---

(١) الجامع للخطيب (٢/ ٢٨٢).

(٢) فتح المغيث للسخاوي (٣/ ٣٢٠).

(٣) الجامع للخطيب (١٨٦٣)، وفتح المغيث للسخاوي (٣/ ٣٣٠).

(٤) مروج الذهب للمسعودي (١/ ١٧)، وفتح المغيث للسخاوي (٣/ ٣٣٠)، ونحوه في الجامع للخطيب (١٨٦٤) عن العتابي، ونسبها أبو حيان في البصائر والذخائر (٦/ ٥٠) للمبرد، ، ونسبها غير واحدٍ

وقال يحيى بن خالد: لا يزال الرجل في فسحةٍ مِنْ عقله ما لم يَقُلْ شِعراً أو يصنِّفْ كتاباً[1].

مصنفاته:

الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب.

جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر.

تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم لابن جماعة.

أدب الإملاء لأبي سعد بن السمعاني.

الرحلة في طلب الحديث للخطيب.

وغيرها.

❖ ❖ ❖

للجاحظ، محاضرات الأدباء للراغب الأصفهاني (١/ ١٧).

(١) معجم الأدباء (١/ ١١).

فذهب إلى الأخير جمهور أهل المشرق، وهو الصحيح المشهور، واختار الأولَ مالكٌ، والبخاريُّ، ومعظمُ علماء الحجاز والكوفة، واختار الثانيَ أبو حنيفة، وابنُ أبي ذئب.

وفي حالات الأداء يقول: قرأتُ على فلان، أو قُرِئ عليه وأنا أسمع.

ويجوز أن يقول: حدثنا فلانٌ بقراءتي عليه، أو قراءةً عليه وأنا أسمع، أو نحو ذلك مقيداً بلفظ القراءة.

والشائعُ عند أهل الحديث تخصيصُ هذا النوع بلفظ «أخبرنا» للتميز بين النوعين[1].

الثالث: الإجازة[2] وهي إِذْنُ الشيخ في الرواية عنه، بخَطِّهِ أو بلفظه.

وهي أنواع:

١- أن يُجيز الشيخُ مُعَيَّناً لُمعَيَّنٍ، بأن يكون الطالبُ المجازُ له مُعيناً ويكون المجاز به مُعيناً أيضاً، كأن يقول: أجزتُ لك أو لفلانٍ صحيحَ البخاري أو فِهْرِستي[3].

٢- أن يُجيز غير مُعين لمعين، بأن يكون الطالبُ المجاز له مُعيناً، والمجاز به غير مُعين، كأن يقول: أجزتُ فلاناً جميع مسموعاتي، أي كُلَّ ما سمعتُه من شيوخي.

٣- أن يُجيز غير مُعين لغير مُعين، كأن يقول: أجزتُ المسلمين، أو مَنْ أدرك زماني جميعَ مروياتي.

٤- أن يُجيز لمجهول بمجهول، كأن يقول: أجزتُ بعضَ الناس بعضَ

---

(١) ابن الصلاح المقدمة (ص٣٢٣).

(٢) أصلها إجْوَاز : نُقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها، فانقلبت الواو ألفاً، لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها في الحال، فاجتمع ألفان، فحُذفت إحداهما، وعُوض منها التاء فصار إجازة.

(٣) الفهرست، بكسر الفاء والراء، هو الكتاب الذي يجمع مرويات الشيخ وسماعاته من شيوخه.

مَعْرِفَةُ الصَّحَابة

وهو فنٌّ جليلٌ، عظيمُ الفائدة، يُعرفُ به الحديثُ المرسلُ مِنَ المتصل.

والصَّحَابيُّ لغةً: مشتقٌّ من الصُّحْبة، جارٍ على كُلِّ من صَحِب غيره قليلاً أو كثيراً، يقال: صحبه شهراً ويوماً وساعةً.

واصطلاحاً: قال علي بنُ المديني: مَنْ صَحِبَ[1] النبيَّ ﷺ أو رآه ولو ساعةً من نهارٍ فهو من أصحاب النبي ﷺ[2].

وقال البخاري في صحيحه (٤/ ١٨٨): من صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه اهـ.

وفيه أن مجرد الرؤية كافيةٌ في ثبوت الصحبة. قال الحافظ في الفتح: ويدل عليه عملُ مَنْ صنَّف في الصحابة[3].

وتُعرفُ الصُّحبةُ:

١- بالتواتر: كأبي بكر، وسائر العشرة، وغيرهم.

٢- بالشهرة والاستفاضة القاصرة عن التواتر: كعُكاشة بن مِحْصَن، وضِمَام بن ثعلبة.

٣- بقول صحابي: كأن يخبر صحابيٌّ معلومُ الصحبة أنَّ فلاناً له صحبة.

---

(١) صَحِبَ يحمل على معناه اللغوي لكي لا يلزم الدرو.

(٢) فتح الباري (٧/ ٥).

(٣) المصدر السابق (٧/ ٣).

٤- بإخبار آحاد التابعين الثقات على الراجح.

٥- بقوله: أنا صحابيٌّ صريحاً أو ما يقوم مقام التصريح إذا كان عدْلاً، وأمكن ذلك.

والصحابة كلُّهم عدولٌ، بالكتاب، والسنة، وإجماع علماء الأمة، مَنْ لاَبَسَ الفتنة وغيرهم.

قال أبو زرعة: إذا رأيتَ الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعلم أنه زنديق[1].

المكثرون منهم سبعةٌ وهم الذين زاد حديثُهم على الألف:

١- أبو هريرة، روى خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثاً (٥٣٧٤).

٢- ابنُ عمر، روى ألفين وستمائة وثلاثين حديثاً(٢٦٣٠).

٣- أنس بنُ مالك، روى ألفين ومائتين وستة وثمانين حديثاً (٢٢٨٦).

٤- عائشة روت ألفين ومائتين وعشرة أحاديث (٢٢١٠).

٥- ابنُ عباس روى ألفاً وستمائة وستين حديثاً (١٦٦٠).

٦- جابر بنُ عبد الله، روى ألفاً وخمسمائة وأربعين حديثاً (١٥٤٠).

٧- أبو سعيد الخدري، روى ألفاً ومائة وسبعين حديثاً (١١٧٠).

عددُ الصحابة:

وعددُهم كثيرٌ، قال رجلٌ لأبي زرعة الرازي: يا أبا زرعة، أليس يُقال: حديثُ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أربعةُ آلاف حديث؟ قال: ومَنْ قال ذا؟ قَلْقَلَ الله أنيابه،

(١) الخطيب الكفاية (ص٤٩).

مَعْرِفَةُ التَّابِعين

وهو فنٌّ عظيمٌ كالذي قبله، يُعرف به المتصلُ من المرسل.

والتَّابِعِيُّ: هو مَنْ لَقِيَ الصحابي، وقيل: من صحبه، قال النووي: والأول أظهر[١].

وقال العراقي: وعليه عملُ الأكثرين من أهل الحديث، وقد ذكر مسلمٌ، وابنُ حبان، الأعمشَ في طبقة التابعين، وقال ابنُ حبان: أخرجناه في هذه الطبقة، لأن له لُقياً وحفظاً رأى أنس بنَ مالك، وإن لم يصح له سماعُ المسند عن أنس[٢].

قال السخاوي: سواء كانت الرؤية من الصحابي نفسِه، حيثُ كان التابعي أعمى أو بالعكس، أو كانا جميعاً كذلك، لصدق أنهما تلاقيا، وسواء كان مميزاً أم لا، سمع منه أم لا.

قال: ثم إن إطلاق اللُّقِي يشمل أيضاً من لم يكن حينئذٍ مسلماً ثم أسلم بعد ذلك، وجنح إليه شيخُنا فيما نُقل عنه[٣].

طبقاتُ التابعين:

وهم طبقاتٌ، جعلهم مسلمٌ ثلاثَ طبقات، وابنُ سعد أربعَ طبقات، وقال الحاكم: هم خمسَ عشرة طبقة[٤].

---

(١) تدريب الراوي (٢/ ٢٠٦).

(٢) شرح التبصرة والتذكرة (٣/ ٤٥)، والتقييد والإيضاح (ص٣٠٠)، والطبقات للإمام مسلم (١٦٥٢)، والثقات لابن حبان (٤/ ٣٠٢).

(٣) فتح المغيث للسخاوي (٤/ ١٤٥/ ١٤٦).

(٤) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٤٢)، وشرح التبصرة والتذكرة (٣/ ٤٧)، وفتح المغيث للسخاوي (٤/ ١٤٨).

وجعل أبو الزِّناد بدلهما أبا بكر بن عبد الرحمن[1].

قال محمد بن يوسف بن الخضر بن عبد الله الحلبي (ت٦١٤هـ).

أَلاَ كُلُّ مَنْ لاَ يقتدي بأئمةٍ فَقِسْمتُهُ ضِيزَى عن الحقِّ خَارِجَةْ
فخُذْهُمْ عُبيدُ الله، عُروةُ، قاسمٌ سعيدٌ، أبو بَكْرٍ، سُليمانُ خَارِجَةْ

وكلُّهم أبناءُ الصحابة إلا سليمانَ فأبوه يسارٌ لا صُحبةَ له.

وإنما قيل لهم الفقهاء السبعة لأن الفتوى بعد الصحابة صارت إليهم، وشُهروا بها، ومنهم انتشر العلمُ والفتيا في الدنيا، وقد كان في عصرهم جماعةٌ من العلماء التابعين مثل سالم بن عبد الله بن عمر وأمثاله، ولكن الفتوى لم تكن إلا لهؤلاء السبعة، هكذا قاله الحافظ السِّلَفِي[2].

قال ابنُ المبارك: وكانوا إذا جاءتهم المسألةُ دخلوا فيها جميعاً فنظروا فيها، ولا يقضي القاضي حتى تُرفع إليهم فينظرون فيها فيصدرون[3].

وأفضلُ التابعين :

أُوَيْسٌ الْقَرَنِي[4]، عند أهل الكوفة.

والحسن البصري، عند أهل البصرة.

وسعد بن المسيب، عند أهل المدينة.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٥١٤/ ٥١٥)، وتدريب الراوي (٢/ ٢١١)، والسخاوي فتح المغيث (٤/ ١٥٥).

(٢) وفيات الأعيان لابن خلكان (١/ ٢٨٣).

(٣) فتح المغيث للسخاوي (٤/ ١٥٣).

(٤) أُوَيس مصغراً، والقَرَني: بفتح القاف والراء بعدها نون، منسوب إلى قَرَن ، قبيلة باليمن.

الجَهَالَة

المَجْهُولُ: هو من لم يعرفه العلماء، وهو على ثلاثة أقسام:

مجهولُ الْعَيْنِ، ومجهولُ الْحَالِ، والثالثُ مجهول العدالة في الباطن مع كونه عَدْلاً في الظاهر.

١- **مجهول الْعَيْن**: هو من لم يرو عنه إلا راوٍ واحدٌ[1]، وروايته مردودةٌ عند أكثر أهل الحديث، إلا أن يوثقه أحدُ أئمة الجرح والتعديل مع مَنْ روى عنه[2].

وقيل: إن روايةَ أحدِ الأئمةِ الثقاتِ المشاهيرِ عن راوٍ تُخرجه عن جهالة العين، وهذا مذهبُ ابنِ خزيمة[3]، وتلميذِه ابنِ حبان، وقد أفصح ابنُ حبان بقاعدته فقال:

---

(١) وإنما جُعل مثلُ هذا مجهولَ العين، لأنه لما كان مبنى الدِّين على الاحتياط والتحري، عُدَّ تعريفُ الواحد الذي لم يتأيد بغيره عَدَماً، لأن الشياطين أعداءُ الدين، ولهم قوةُ التشكل، فيُحتمل أن يكون هذا الذي حدثه شيطاناً. النكت الوفية للبقاعي (١/ ٦٢٥).

(٢) وهو مذهب ابن القطان الفاسي في كتابة بيان الوهم والإيهام (٤/ ٢٠)، واختاره الحافظ ابن حجر في شرح النخبة (ص٩٨) فقال: فإن سمي الراوي وانفرد راو واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمبهم، فلا يقبل حديثه إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح، وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك اهـ.

وقال يعقوب بن شيبة: قلت ليحيى بن معين: متى يكون الرجل معروفاً؟ إذا روى عنه كم؟ قال: إذا روى عن الرجل مثل ابن سيرين والشعبي وهؤلاء أهل العلم، فهو غير مجهول. قلت: فإذا روى عن الرجل مثلُ سماك بن حرب وأبي إسحاق؟ قال: هؤلاء يروون عن مجهولين. شرح علل الترمذي لابن رجب (١/ ٨١/ ٨٢).

(٣) لسان الميزان (١/ ٢٠٩ – أبو غدة).

العدل من لم يُعرف منه الجرح، إذ الجرح ضد التعديل، فمن لم يُعرف بجرح فهو عدلٌ حتى يتبين جرحُه، إذ لم يُكلف الناسُ ما غاب عنهم[1].

وقيل: يُقبل مطلقاً. وهذا قولُ من لم يشترط في الراوي مزيداً على الإسلام.

وقيل: إن كان المنفرد بالرواية عنه لا يروي إلا عن عدل، كابن مهدي، ويحيى بن سعيد، واكتفينا في التعديل بواحدٍ قُبِلَ، وإلاَّ فلا.

وقيل: إن كان مشهوراً في غير العلم بالزهد، أو النَّجْدة قُبِلَ، وإلاَّ فلا. وهو قول ابن عبد البر[2].

فأما الشُّهرة بالعلم والثقة والأمانة فهي كافيةٌ من باب أولى.

قال ابنُ عبد البر: من لم يرو عنه إلا رجلٌ واحدٌ فهو مجهولٌ عندهم - أي عند أهل الحديث - ، إلا أني أقول: إنْ كان معروفاً بالثقة، والأمانة، والعدالة، فلا يضره إذا لم يرو عنه إلا واحد[3].

وقال ابنُ كثير: المبهم الذي لم يُسَمَّ، أو من سُمي ولا تُعرف عينُه فهذا ممن لا يقبل روايتَه أحدٌ علمناه، ولكنه إذا كان في عصرِ التابعين والقرونِ المشهود لهم بالخير، فإنه يُستأنسُ بروايته، ويُستضاء بها في مواطن[4].

وكلُّ من روى عنه اثنان فصاعداً ارتفعتْ عنه جهالةُ العين.

مثاله: عَمرو ذي مُرّ، وجَبَّار الطائي، وسعيدِ بنِ ذي حُدَّان. لم يَروِ عنهم غيرُ أبي

---

(١) الثقات لابن حبان (١/ ١٣)، ونقله ابن عبد الهادي في الصارم المنكي (ص١٠٤)، وابن حجر في لسان الميزان (١/ ٢٠٩ - أبو غدة).

(٢) نقله عنه ابنُ الصلاح في المقدمة وجادةً (ص٥٥٦/ ٥٥٧).

(٣) الاستذكار لابن عبد البر (١٩/ ٢٦٤)، وفتح المغيث للسخاوي (٢/ ٤٦).

(٤) اختصار علوم الحديث لابن كثير (٢/ ٢٩٣).

الْبِدْعَة

الْبِدْعَةُ لغةً: الإنشاءُ، والإِحْداثُ، والاختراعُ على غير مثال سابق، ومنه: (بديع السماوات والأرض). فتشمل المذمومَ والمحمودَ.

واصطلاحاً: ما اسْتُحْدِثَ بعد النبي صلى الله تعالى وآله وسلم مما لا يشهد له دليلٌ شرعي.

وقد قسمها العز بنُ عبد السلام إلى خمسة أقسام: واجبة، ومحرمة، ومندوبة، ومكروهة، ومباحة.

ثم قال: والطريق في معرفة ذلك أن تُعرض البدعةُ على قواعد الشريعة، فإن دخلتْ في قواعد الإيجاب فهي واجبةٌ، وإن دخلت في قواعد التحريم فهي محرمةٌ، وإن دخلت في قواعد المندوب فهي مندوبةٌ، وإن دخلت في قواعد المكروه فهي مكروهةٌ، وإن دخلت في قواعد المباح فهي مباحةٌ[(١)].

وتنقسم البدعة إلى قسمين: بدعة مكفرة، وبدعة مفسقة:

فالبدعةُ المكفرة: هي التي يعتقد أصحابُها ما يستلزم الكفر، كمن أنكر أمراً مُتَوَاتِراً من الشرع، مَعْلُوماً من الدِّين بالضرورة، أو اعتقد عَكْسَهُ[(٢)]، وكمُنْكري العِلْمِ

---

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام لابن عبد السلام (٢/ ٢٠٤).

(٢) شرح النخبة لابن حجر(ص٩٩). واعتقاد عكسه: كأن يعتقد في أمرٍ عُلِمَ أنه ليس من الدِّين بالضرورة، أنه مِنَ الدِّين.

الاختلاط

هو فَنٌّ عزيزٌ مُهم، وفائدةُ ضبط المختلطين من الثقات تمييزُ المقبول من غيره.

والإِخْتِلَاطُ لغةً: من خَلَطت الشيءَ بغيره خلْطاً فاختلط، وخالطه مخالطةً وخلاطاً، واختلط فلانٌ: أي فسد عقلُه، والتخليطُ في الأمر: الإفسادُ فيه[1].

واصطلاحاً: هو فسادُ العَقْلِ، وعدمُ انتظامِ الأقوال والأفعال، ناشئٌ عن سُوءِ حِفْظٍ طارئٍ على الشخص إما لكبرِ سِنٍّ، أو ذهابِ بَصَرٍ، أو احتراقِ كُتُبٍ، أو عَرَضٍ من الأعراض الدنيوية: كموتِ ابْنٍ، أو غَرَقٍ ينجو منه، أو سَرِقةِ مال، أو غيرِ ذلك.

والمختلطُ يُقبل ما رُوي عنه قبل اختلاطه، ولا يُقبل منه ما رواه بعد اختلاطه، وإذا لم يتميز المرويُّ عنه أقبل الاختلاط أم بعده؟ تُوُقِّفَ فيه.

وما ورد في الصحيحين مِنْ روايةِ مَنْ وُصِفَ بالاختلاط، مِنْ طريق مَنْ لم يسمع منه إلا بعد اختلاطه، فمحمولٌ على أن ذلك مما ثبت عندهما أنه مِنْ قديمِ حديث المختلط.

مثاله:

عطاء بنُ السائب، وأبو إسحاق السَّبيعِي، وسعيد بنُ إياس الجُرَيْرِي، وسعيد بنُ أبي عَرُوبَة وغيرهم.

مصنفاته:

- جزء للحافظ أبي بكر الحازمي.

(١) الصحاح للجوهري (٣/ ١١٢٤).

- جزء للحافظ صلاح الدين العلائي.
- الاغتباط بمعرفة من رُمي بالاختلاط، للبرهان الحلبي سبط ابن العجمي.
- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لابن الكيال.

❖ ❖ ❖

الجَرْحُ والتَّعْديل

أجمع جمهور أئمة الحديث والفقه على أنه يُشترط فيمن يُحتجُّ برواية أن يكون عَدْلاً ضابطاً.

والْعَدْلُ: هو المسلم البالغ العاقل السليم من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

والإسلام شرطٌ في حالة الأداء، أما في حالة التحمل فلا، لقبولهم رواية من تحمل حال كُفره ما رواه بعد إسلامه.

كحديث جُبَيْر بن مُطْعِم أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في المغرب بالطور، وكان جاء في فداء أسرى بَدْرٍ قبل أن يُسْلم. قال جبير: وذلك أول ما وَقَرَ الإيمانُ في قلبي[1]. ثم حَدَّثَ بهذا الحديث بعد إسلامه.

والضَّابِطُ: هو الذي يُثبت ما سمعه في حافظته بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء إن حدَّث من حفظه، ويصون كتابَهُ من التزوير والتغيير من حين يسمع فيه إلى أن يؤدي منه إن حدَّث منه.

فائدة:

لماذا أقدم أهلُ الحديث على تجريح الرُّواة مع أنه طعنٌ في المسلم وهو غِيبةٌ؟

قال ابن الأثير: قد عاب بعضُ من لا يَفهم على أهل الحديث الكلامَ في الرجال، لأنهم لم يقفوا على الغرض من ذلك، ولا أدركوا المقصد فيه، وإنما حمل

(١) رواه البخاري رقم (٤٠٢٣)، ورقم (٧٩٥) مختصراً، ومسلم رقم (٤٦٣)، وأبو داود رقم (٨١١)، والنسائي في المجتبى (٢/ ١٦٩).

أصحابَ الحديث على الكلام في الرجال، وتعديلِ مَنْ عدَّلوا، وجَرْحِ من جرَّحوا، الاحتياطُ في أمور الدين، وحراسةُ قانونه، وتمييزُ مواقع الغلط والخطأ في هذا الأصل الأعظم الذي عليه مبنى الإسلام وأساس الشريعة.

ولا يُظن بهم أنهم أرادوا الطعن في الناس والغيبة والوقيعة فيهم، ولكنهم بينوا ضعف من ضعفوه، لكي يُعرف فتُجتنب الروايةُ عنه والأخذُ بحديثه، تورُّعاً وحسبة وتثبتاً في أمر الدين، فإن الشهادة في الدين أحق وأولى أن يُتثبت فيها من الشهادة في الحقوق والأموال، فلهذا افترضوا على أنفسهم الكلام في ذلك وتبيين أحوال الناس، وهو من الأمور المتعينة العائدة بالنفع العظيم في أصول الدين[1].

وقال النووي: والكلام في الجرح والتعديل ثابتٌ عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وجُوِّزَ ذلك صوناً للشريعة ونَفْياً للكذب والخطأ عنها[2].

عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: جاء أبو تُراب النَّخْشَبي إلى أبي فجعل أبي يقول: فلانٌ ضعيف، فلانٌ ثقة، فقال أبو تراب: يا شيخ لا تغتب العلماء، فالتفت أبي إليه فقال له: ويحك هذا نصيحةٌ، ليس هذا غيبة[3].

وعن أبي بكر بن خلاد قال: قلتُ ليحيى بن سعيد: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركتَ حديثهم، خصماءك عند الله يوم القيامة؟ فقال: لأن يكونوا خصمائي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ، يقول لي: لِمَ لَمْ تذب الكذب عن حديثي؟[4].

(١) جامع الأصول لابن الأثير (١/ ١٣١).

(٢) إرشاد طلاب الحقائق (ص٧٨٣/ ٧٨٤).

(٣) الكفاية للخطيب (ص٤٥).

(٤) الكفاية (ص٤٤)، ومقدمة ابن الصلاح (ص٦٥٥).

وتثبت العدالةُ بأحد أمرين:

أ- **بتنصيص عدلين عليها:** أي بتزكية اثنين له، وتُقبلُ التزكيةُ من واحدٍ إذا كان عارفاً بأسبابها على الصحيح، لأن التزكية بمنزلة الحكم إن كان مستنده الاجتهاد، وهي من جملة الأخبار المنقولة إن كان ناقلاً عن غيره. وفي كل ذلك لا يُشترط العدد[1].

ب- **بالاستفاضة والشهرة:** فمن اشتهرت عدالتُه بين أهل العلم، وشاع الثناءُ عليه بها كَفى فيها ولا يحتاج إلى تزكية صريحة من مُعدل يَنُصُّ عليها: كمالك، والسفيانين، وشعبة، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وابن معين. فأمثال هؤلاء لا يُسأل عن عدالتهم[2].

وهناك وجهٌ آخر تُعرفُ به عدالةُ الراوي: وهو أن يرويَ عنه جماعةٌ من الجِلَّة، وهذه طريقةُ البزار، وابنِ القطان الفاسي في بيان الوهم والإيهام[3].

وفي الصحيحين عددٌ كثيرٌ ما علمنا أحداً نَصَّ على توثيقهم.

قال الحافظ الذهبي: والجمهور على أن مَنْ كان مِنَ المشايخ قد روى عنه جماعةٌ ولم يأت بما يُنكر عليه أن حديثه صحيح[4].

وتوسع ابنُ عبد البر[5] فقال: كلُّ حامِلِ عِلْمٍ، معروفٌ بالعنايةِ به، محمولٌ في أمره على العدالة حتى يتبين جرحه. واستدلَّ عليه بقول النبي صلى الله تعالى وآله

---

(١) شرح النخبة لابن حجر (ص١٣٥)، والكفاية للخطيب (ص٩٦).

(٢) الكفاية (ص٨٦).

(٣) النكت على ابن الصلاح للزركشي (٣/ ٣٢٨)، وفتح المغيث للسخاوي (٢/ ١٢/ ١٣)، وبيان الوهم والإيهام (٤/ ٥٠٣) في كلامه على حديث: من قطع سدرة صوب الله رأسه في النار.

(٤) الذهبي الميزان، ترجمة مالك بن الخير الزبادي (٦/ ٦).

(٥) التمهيد لابن عبد البر (١/ ٢٨ - وزارة الأوقاف المغربية).

وسلم: «يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ» الحديث[1]. وهو قولٌ غيرُ مَرْضِي.

ويُعرفُ ضبطُ الراوي:

بموافقة الثقاتِ الضابطين في الغالب إذا شاركهم في الرواية، ولا تضر مخالفتُه النادرة، فإن كثرت مخالفتُه فهو غيرُ ضابطٍ ولا يُحتج بحديثه.

مسائلُ:

١- يُقبل التعديلُ من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور عند جمهور المحدثين، لأن أسبابَهُ كثيرةٌ يثقُلُ ذكرُها، ويحتاج المعدِّلُ أن يقول: فَعَلَ كذا وكذا، ولم يرتكب كذا وكذا، وفي ذلك مشقةٌ وحرجٌ.

٢- لا يُقبل الجرحُ إلا مُبيَّنَ السببِ، وهو الجرح المفسَّر، لأنه يحصل بأمرٍ واحدٍ لا يشق ذكرُه، ولأنه قد يجرحه بما ليس بجارحٍ عند غيره.

٣- ويُقبل الجرحُ من واحدٍ كالتعديل.

٤- إذا اجتمع في راوٍ جرحٌ وتعديلٌ قُدِّمَ الجرحُ إن كان مُفسراً عند جمهور العلماء، أما إذا كان الجرح غيرَ مُفسر فلا يقدح في العدالة.

٥- يُقبل الجرحُ مطلقاً فيمن لم يُعدله أحدٌ سواء بَيَّنَ سَبَبَهُ أوْ لا.

٦- وتعديلُ المبهم كأن يقول العَدْلُ: «حدثني الثقة »، لا يكفي حتى يُسميه، لأنه قد يكون ثقةً عنده ضعيفاً عند غيره.

٧- وروايةُ العدل عن راوٍ مَا ليس تعديلاً له على الصحيح عند أهل الحديث، لوجود جماعةٍ من العدول الثقات رووا عن ضعفاء ومتروكين.

٨- وفُتيا العالِم وعملُه على وفق حديثٍ ليس تصحيحاً له، ولا تعديلاً لراويه

(١) رواه ابن عدي في الكامل من طرق كلها ضعيفة. ابن حجر الإصابة (١/ ١١٧/ ١١٨).

وزاد ابن حجر في التقريب: صدوق سيء الحفظ، صدوق يَهِمُ، صدوق له أوهام، صدوق تغير بأَخَرَة[1].

٦- صَالِح الحديث، أو صُوَيْلِح، أو صَدُوق إن شاء الله، أو يُكتَبُ حديثُه للاعتبار، أو أرجو أن لا بأس به، وغير ذلك من الألفاظ المشعرة بالقرب من أسهل التجريح.

وزاد ابن حجر: مقبول.

فأهلُ المراتب: الأولى، والثانية، والثالثة، يُحتَجُّ بهم.

وأهلُ المرتبة الرابعة، والخامسة، يُكتب حديثُهم ويُختبر ضبطُهم بعرض حديثهم على روايات الثقات فيُنظر هل له أصلٌ من رواياتهم.

فائدة: ما قيل فيه: صدوق، فحديثه حسن. هو اصطلاح ابن حجر في التقريب، وشرح النخبة، وهو مقتضى صنيع الترمذي كما صرح به الحافظ في تعجيل المنفعة (ص٢٦٤).

وأحياناً يقولون في الثقة: صدوق، ويقولونها أيضاً فيمن خفَّ ضبطُه ونزل حديثُه عن درجة الحسن.

وقال ابن حجر في النكت في قسم المنكر: إن الصدوق إذا تفرد بشيءٍ لا مُتابع له ولا شاهد ولم يكن عنده من الضبط ما يُشترط في حدِّ الصحيح والحسن فهو أحد أقسام الشاذ[2].

مفعول، وفي الثاني فاعل، والمعني واحد. عارضة الأحوذي لابن العربي (١/ ١٦)، وتدريب الراوي (١/ ٢٩٦).

(١) تغير بأخرة: يقال في الذي تغير حفظه في آخر عمره. وأَخَرَة بفتحات. ويقال: بآخِرِه بمد الهمزة وكسر الخاء والراء، آخرُه هاء.

(٢) ابن حجر النكت (٢/ ٦٧٤) وشرح النخبة (ص٦٨).

أما أهلُ المرتبة الأخيرة، فيُكتب حديثُهم للاعتبار دون اختبار ضبطهم.

• **مراتبُ الجَرْحِ سِتٌّ أيضاً:**

١- أسوؤها: ما دلَّ على المبالغة: كأكذب الناس، أو رُكْن الكَذِب، أو إليه المنتهى في الوَضْع، قاله ابن حجر[١].

٢- كذَّاب، أو وضَّاع، أو دجَّال، مما فيه نوع مبالغة دون المرتبة الأولى.

٣- يسرق الحديث، أو متهم بالكذب، أو ساقط، أو هالِك، أو ذاهِب، أو متروك، أو فيه نَظَر، أو سكتوا عنه، أو لا يُعتبر به، أو ليس بثقة.

٤- رُدَّ حديثُه، أو مردود، أو ضعيف جداً، أو واهٍ بِمَرَّة[٢]، أو طرحوا حديثه، أوارْمِ به، أو مُطرح لا يكتب حديثه، أو لا تحل الرواية عنه، أو ليس بشيء، أولا يُساوي شيئاً.

٥- ضعيف، أو منكر الحديث، أو حديثه منكر، أو لَهُ مناكير، أو مضطرب الحديث، أو واهٍ، أو ضعَّفوه، أولا يُحتج به.

٦- فيه مقال، أو ضُعِّف، أو فيه ضَعْفٌ، أو تُنْكر وتَعْرف، أو ليس بذاك، أو ليس بالمتين، أو ليس بالقوي، أو ليس بحُجة، أوليس بعُمدة، أو ليس بمأمون، أو ليس بالمرضي، أو للضعف ما هو، أو فيه خُلْفٌ، أو طعنوا فيه، أو تركوه، أو سيء الحفظ، أو لَيِّن، أو فيه لِين، أو تكلموا فيه، أو سكتوا عنه، أو فيه نظر[٣].

---

(١) ابن حجز شرح النخبة (ص١٣٣).

(٢) قال ابن حجر: أي قولاً واحداً لا تردد فيه. كذا في توضيح الأفكار للصنعاني (٢/ ٢٦٩)، والنكت الوفية للبقاعي(٢/ ٣١)، وفتح المغيث للسخاوي(٢/ ١٢٢)، وتدريب الراوي(١/ ٢٩٥).

(٣) إدراج «سكتوا عنه»، و«فيه نظر»، في هذه المرتبة طريقةُ غير البخاري كما ذكره السخاوي في فتح المغيث (٢/ ١٢٥)، أما البخاري فيدرجها في المرتبة الثالثة، أو الثانية.

المصادر والمراجع

- الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، لعبد الحي اللكنوي، تحقيق: محمد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.

- الإجابة عما أشكل من مخالفات الصحابة، لمحمد أحناش الغماري، دار النور المبين.

- الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة للزركشي، تحقيق: سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي.

- أبجد العلوم لصديق حسن القنوجي، تحقيق: عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨م.

- أجوبة الحافظ ابن حجر على أسئلة بعض من تلامذته، تحقيق: عبد الرحيم بن محمد أحمد القشقري، مكتبة أضواء السلف، الرياض.

- الأجوبة الفاضة للأسئلة العشرة الكاملة لمحمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

- الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان، لعلاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد، تعليق: محمد منير الدمشقي الأزهري، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

- إحياء علوم الدين، لأبي حامد الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت.

- اختصار علوم الحديث لابن كثير، شرح أحمد شاكر، تحقيق: علي بن حسن الحلبي، مكتبة المعارف، الرياض.

- اختلاف الحديث للشافعي، طبع ضمن كتاب الأم، تحقيق: الدكتور رفعت فوزي، دار الوفاء، مصر.

- أدب الإملاء والاستملاء لأبي سعد السمعاني، دار الكتب العلمية، بيروت.

- الأذكار للنووي، حقق نصوصه عبده علي كوشك، مكتبة نظام يعقوبي، البحرين.

- الأربعين في مباني الإسلام وقواعد الأحكام للنووي، بعناية: نظام يعقوبي، دار الحديث الكتانية.

- إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد، لابن الأكفاني، تحقيق: عبد المنعم محمد عمر، دار الفكر العربي، القاهرة.

- إرشاد طلاب الحقائق للنووي، تحقيق: عبد الباري فتح الله، دار البشائر.

- الإرشاد في معرفة علماء الحديث لأبي يعلى الخليل، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الأولى: ١٤٠٩هـ.

- أسامي من روى عنهم البخاري في الجامع الصحيح لابن عدي، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، الأولى، ١٤١٤هـ.

- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار لأبي عمر بن عبد البر، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت.

- بستان العارفين، لمحيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: محمد الحجار، دار البشائر، بيروت.

- البصائر والذخائر، لأبي حيان، تحقيق: وداد القاضي، دار صادر، بيروت.

- بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس، لصلاح الدين العلائي، تحقيق: حمدي السلفي، عالم الكتب، بيروت.

- البهجة الوضية شرح متن المنظومة البيقونية لمحمود بن محمد نشابة، تحقيق: ياسين أزكّاغ، دار الحديث الكتانية.

- بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، لأبي الحسن بن القطان الفاسي، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض.

- تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيدي، طبعة الكويت.

- تاريخ الإسلام للذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الأولى: ٢٠٠٣ م.

- التاريخ الكبير للبخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، تصوير: دار الكتب العلمية.

- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة. تصوير: دار الفكر، بيروت.

- تاريخ أصبهان لأبي نعيم، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت.

- التبيان لبديعة البيان لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: عبد السلام الشَّيْخَلي وغيره، دار النوادر.

- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي لمحمد عبد الرحمن المباركفوري، أشرف على مراجعة أصوله وتصحيحه عبد الوهاب عبد اللطيف، تصوير دار الفكر، بيروت.

- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الأولى: ١٩٩٩م.

- التحقيق في مسائل الخلاف لابن الجوزي، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، دار الكتب العلمية، بيروت.

- التحقيق في اختلاف الحديث لابن الجوزي، تحقيق: محمد حامد الفقي، الجزء الأول، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٣هـ.

- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي، تحقيق: الدكتور أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت.

- تذكرة الحفاظ لشمس الدين الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت.

- تذكرة السامع والمتكلم لبدر الدين ابن جماعة، تحقيق: محمد العجمي، دار البشائر الإسلامية.

- ترتيب المدارك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض، تحقيق: محمد بن تاويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لمحمد بن عبد الله ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، بيروت.

- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لابن حجر العسقلاني، اعتنى به أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت.

- التعليق الممجد على موطأ محمد، لمحمد عبد الحي اللكنوي، تعليق وتحقيق:

الدكتور تقي الدين الندوي، دار القلم، دمشق.

- تغليق التعليق لابن حجر، تحقيق: سعيد القزقي، المكتب الإسلامي، الأولى: ١٤٠٥هـ.

- تفسير القرطبي، لأبي عبد الله القرطبي، تصحيح: أحمد البردوني، دار الكتب المصرية، القاهرة.

- تفسير الكشاف لجار الله محمود بن عمرو الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت.

- تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، طبع الهند.

- تقريب التهذيب لابن حجر، تحقيق وتقديم محمد عوامة، دار ابن حزم، بيروت.

- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث لمحيي الدين النووي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت.

- التقريرات السنية في شرح المنظومة البيقونية، لحسن بن محمد المشاط، تحقيق: أحمد فؤاد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت.

- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد لابن نقطة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت.

- التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح، لزين الدين العراقي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر العسقلاني،

تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت.

- تلقيح الفكر بشرح منظومة الأثر، لأحمد بن محمد الحموي، بعناية: عبد الله سليمان العتيق، دار المنهاج، بيروت.

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر بن عبد البر، تحقيق: لجنة من العلماء، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية.

- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لعلي بن محمد بن عراق، تحقيق: عبد الله بن الصديق ، عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت.

- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت.

- تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤٠٠هـ.

- تهذيب سنن أبي داود لابن قيم الجوزية، مطبوع مع معالم السنن للخطابي، ومختصر السنن للمنذري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

- توجيه العناية لتعريف علم الحديث رواية ودراية لعبد الله بن الصديق الغماري، دار الكتبي، الأولى: ١٤١١هـ

- توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر الجزائري، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

- التوضيح الأبهر لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري، مكتبة أضواء السلف، الرياض.

- التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن، تحقيق: خالد الرباط، جمعة فتحي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر.

- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للأمير الصنعاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

- توضيح المشتبه لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى: ١٤١٤هـ.

- الثقات لمحمد بن حبان أبي حاتم البستي، طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند. تصوير دار الفكر، بيروت.

- جامع الأصول في أحاديث الرسول، للمبارك بن محمد ابن الأثير الجزري، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

- جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله، لأبي عمر بن عبد البر، تحقيق: أبي عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي، مؤسسة الريان، دار ابن حزم.

- جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، مكتبة النهضة، بيروت.

- الجامع لأبي عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.

- الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله القرطبي، تصحيح: أحمد البردوني، ، دار الكتب المصرية، القاهرة.

- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصبهاني، دار الفكر، بيروت.

- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام لمحيي الدين النووي، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال لصفي الدين الخزرجي، قدم له واعتنى بنشره عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

- الخلاصة في أصول الحديث لشرف الدين الطيبي، تحقيق: صبحي السامرائي، مطبعة الإرشاد، بغداد.

- درء الضعف عن حديث من عشق فعف، لأحمد بن الصديق، تحقيق: إياد الغوج، دار الإمام الترمذي، دار المصطفى، الاولى: ١٤١٦هـ.

- الدرر البهية في شرح المنظومة البيقونية، لمحمد بدر الدين الحسني، دار البصائر، القاهرة.

- دلائل النبوة لأبي بكر البيهقي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، دار الريان للتراث، القاهرة.

- الرسالة المستطرفة في مشهور كتب السنة المشرفة، لمحمد بن جعفر الكتاني، دار الكتب العلمية، بيروت.

- روضة العقلاء ونزهة الفضلاء لابن حبان البستي تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، محمد عبد الرزاق حمزة، محمد حامد الفقي، مؤسسة الريان، بيروت.

- الزهد لأحمد ، وضع حواشيه: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية.

- زهر الربى على المجتبى لجلال الدين السيوطي، الطبعة الأولى ١٣٤٨هـ ، دار الفكر، بيروت.

- السنن لأبي محمد الدارمي، بعناية محمد أحمد دهمان، دار إحياء السنة النبوية، القاهرة.

- السنن لأبي الحسن الدارقطني، تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني، دار المحاسن، القاهرة.

- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- شرح البيقونية لجاد المولى، مخطوط.

- شرح التبصرة والتذكرة للعراقي، تحقيق: محمد بن الحسين العراقي الحسيني، المطبعة الجديدة، فاس، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

- شرح على منظومة البيقوني في مصطلح الحديث، لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني، دار الفكر، بيروت.

- شرح السنة للحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت.

- شرح شرح نخبة الفكر للملا علي القاري، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، تقديم عبد الفتاح أبو غدة، شركة دار الأرقم، بيروت.

- شرح صحيح البخاري لابن بطال، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض.

- شرح صحيح مسلم للنووي، دار الكتب العلمية، بيروت.

- شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، عمان.

- علوم الحديث لابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر بيروت.

- عمل اليوم والليلة لأبي عبد الرحمن النسائي، تحقيق: فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- عمل اليوم والليلة لأبي بكر بن السني، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق.

- غريب الحديث لأبي عبيد، طبعة الهند، تحقيق: محمد عبد المعيد، ١٣٨٤هـ .

- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز بن باز، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية، القاهرة.

- فتح الباقي على ألفية العراقي لزكريا بن محمد الأنصاري، مطبوع مع التبصرة والتذكرة ، تحقيق: محمد بن الحسين العراقي الحسيني، المطبعة الجديدة، فاس ١٣٥٤هـ . تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: علي بن حسين علي، عالم الكتب، بيروت.

- الفِصَل في المِلل والأهواء والنحل لأبي محمد علي بن حزم، تحقيق: محمد إبراهيم نصر، عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت.

- الفَصْل للوصل المدرج في النقل، للخطيب البغدادي، تحقيق: عبد السميع محمد الأنيس، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

- الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي، تصحيح وتعليق: إسماعيل الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ .

- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق:

عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، عبد الوهاب عبد اللطيف، الطبعة الأولى ١٣٨٠هـ القاهرة، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

- الفوائد لأبي بكر الشافعي، تحقيق: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، دار ابن الجوزي، الأولى: ١٤١٧هـ

- فيض الباري على صحيح البخاري لمحمد أنور الكشميري، تحقيق: محمد بدر عالم الميرتهي، دار الكتب العلمية، بيروت.

- فيض اللطيف من احكام الحديث الضعيف، لمحمد احناش الغماري، دار المقتبس.

- قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة الأزهرية، ١٤١٤هـ.

- القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت.

- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي، بحاشية سبط ابن العجمي، تحقيق: محمد عوامة وأحمد محمد الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة.

- الكامل في الضعفاء لابن عدي، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت.

- كشف الأستار عن زوائد البزار لنور الدين الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، طبع حيدر آباد الدكن، الهند. تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

محاضرات الأدباء للراغب الأصفهاني، تحقيق: إبراهيم زيدان، مكتبة الهلال، ١٩٠٢م.

- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي لأبي محمد الرامهرمزي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت.

- المحرر في الحديث لابن عبد الهادي، تحقيق: عادل الهدبا ومحمد علوش، دار العطاء، الرياض، الأولى: ١٤٢٢هـ.

- مختار الصحاح للرازي، مكتبة لبنان، بيروت.

- مختصر سنن أبي داود للمنذري، مطبوع مع تهذيب السنن لابن القيم، ومعالم السنن للخطابي، تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

- المدخل إلى دلائل النبوة لأبي بكر البيهقي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، دار الريان للتراث، القاهرة.

- المدخل إلى السنن الكبرى لأبي بكر البيهقي، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

- المدخل إلى الصحيح لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: ربيع هادي عمير المدخلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- المدخل إلى كتاب الإكليل لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، الاسكندرية.

- المراسيل لأبي داود السجستاني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- مروج الذهب ومعادن الجوهر للمسعودي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد

- المسند للإمام أحمد، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الجيل، بيروت.

- المسند للإمام الشافعي، تحقيق: رفعت فوزي، دار البشائر الإسلامية.

- المسند للإمام الشافعي، دار الفكر، بيروت.

- مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض، المطبعة العتيقة، دار التراث.

- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه للبوصيري، تحقيق: موسى محمد علي، وعزت علي عطية، مطبعة حسان، القاهرة.

- المصنف لأبي بكر بن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار التاج، بيروت.

- المصنف لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.

- المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي لنور الدين الهيثمي، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت.

- معالم السنن للخطابي، تحقيق: محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية، حلب.

- معالم السنن للخطابي، مطبوع مع مختصر السنن للمنذري وتهذيب السنن لابن القيم، تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

- معجم الأدباء لياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الأولى: ١٤١٤هـ.

- معجم البلدان لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت.

- المعجم الأوسط للطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمداً عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.

- المعجم الصغير للطبراني، بعناية: كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

- المعجم الكبير للطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

- معجم المؤلفين لعمر بن رضا كحالة، دار إحياء التراث العربيأ بيروت.

- معرفة أنواع علم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) مطبوع مع محاسن الاصطلاح، تحقيق: عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، دار المعارف، القاهرة.

- معرفة السنن والآثار لأبي بكر البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان، دار قتيبة دمشق، بيروت، دار الوعي حلب، دمشق، دار الوفاء المنصورة، القاهرة.

- معرفة علوم الحديث للحاكم، تحقيق: السيد معظم حسين، دار إحياء العلوم.

- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس القرطبي، تحقيق: محيي الدين مستو، يوسف بديوي وآخرون، دار ابن كثير، دمشق، بيروت.

- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: عبد الله بن الصديق، عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- مقدمة ابن الصلاح (معرفة أنواع علم الحديث).

- المقنع في علوم الحديث لابن الملقن، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز السعودية.

- مناقب الشافعي لأبي بكر البيهقي، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة.

- المنتخب من مسند عبد بن حميد، تحقيق: صبحي البدري السامرائي محمود محمد خليل الصعيدي، عالم الكتب، بيروت.

- المنفردات والوحدان لمسلم بن الحجاج ، تحقيق: عبدالغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى: ١٤٠٨هـ.

- منهج ذوي النظر شرح منظومة علم الأثر للسيوطي لشرح محمد محفوظ الترمسي، دار الفكر، بيروت.

- موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان لنور الدين الهيثمي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد رضوان العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- المواهب اللدنية على الشمائل المحمدية، تحقيق: محمد عوامة، دار اليسر ودار المنهاج.

- الموطأ لمالك بن أنس، ومعه إسعاف المبطأ برجال الموطأ للسيوطي، دار المعرفة، المغرب.

- الموطأ لمالك بن أنس، رواية: يحيى الليثي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- الموطأ لمالك بن أنس، رواية: أبي مصعب، تحقيق: بشار عواد معروف ومحمود خليل، مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ.

- الموطأ لمالك بن أنس، رواية: محمد بن الحسن، تحقيق: مالك بن أنس أبو عبدالله الأصبحي، دار القلم، الأولى: ١٤١٣ هـ.

- الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

- الموضوعات لابن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية ،المدينة المنورة.

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود وعبد الفتاح أبو سنة، ومعه ذيل ميزان الاعتدال للعراقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار لابن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير.

- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر العسقلاني، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق.

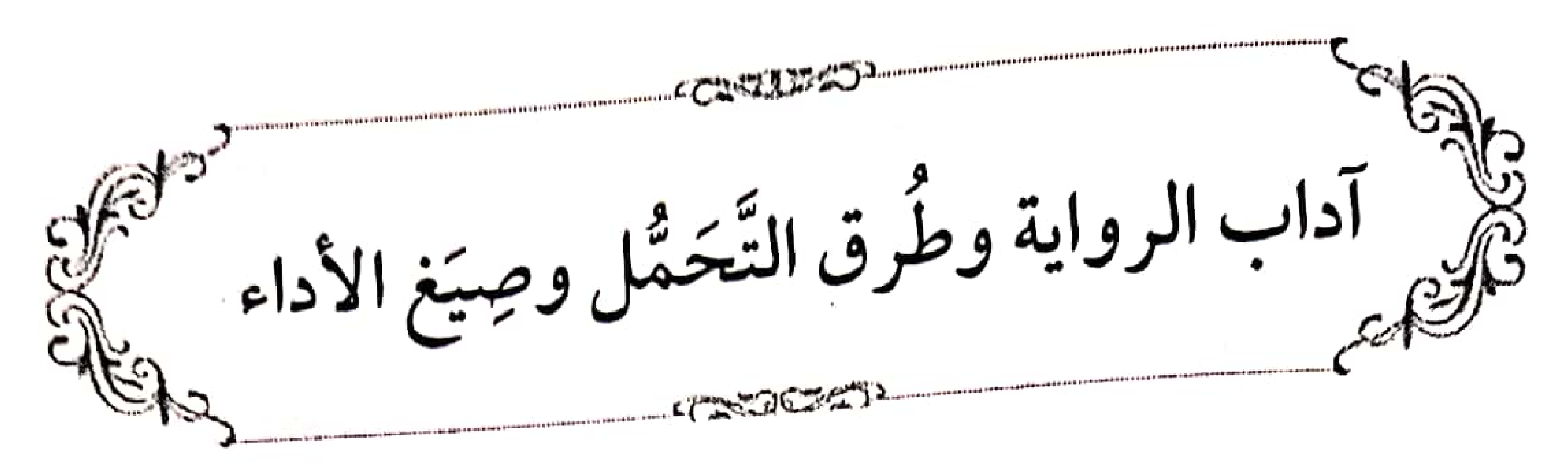
- النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني، تحقيق: ربيع بن هادي عمير، دار الراية، الرياض.

- النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض.

- النكت الوفية بما في شرح الألفية لبرهان الدين البقاعي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد، الرياض.

- النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح لصلاح الدين العلائي، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

فهرس الموضوعات



آداب الرواية وطُرق التَّحمُّل وصِيَغ الأداء

كيفيةُ تحمُّلِ الحديث وسَماعه:

تَحمُّلُ الحديثِ هو كيفيةُ أخذه وتَلَقِّيه عن الشيوخ.

ولا يُشترط في تحمُّلِ الحديث وسَماعِه: الإسلامُ ولا البلوغُ، ويُشترط ذلك عند أداء الحديث وروايته، فتُقبلُ روايةُ من تحمَّل قبل الإسلام وروى بعدَهُ، ومن سمِعَ قبل البلوغ وروى بعده.

وشذَّ قومٌ فجوَّزوا روايةَ الصبي قبل بلوغه[1].

واشترطوا في صحة سماع الصبي أن يكون مميزاً، بحيث يفهم الخطاب، ويرد الجواب، ويفرق بين البقرة والحمار، ويعقل ويضبط.

وحدد بعضهم أَوَّلَ زمن السماع بخمس سنين[2].

ويُستحب التبكيرُ بسماع الحديث وكتبه وتقييده من غير تحديدٍ للسن، وحدده بعضهم بثلاثين سنة، وقيل: بعد عشرين سنة، وقيل: بعد عشر سنين.

لطيفة: روى الخطيب من طريق أحمد بن النضر الهلالي، قال: سمعت أبي يقول: كنت في مجلس سفيان بن عيينة فنظر إلى صبي دخل المسجد فكأن أهل المجلس تهاونوا به لصغر سنه، فقال سفيان: كذلك كنتم من قبل فمن الله عليكم. ثم قال: يا نضر، لو رأيتني ولي عشر سنين، طولي خمسة أشبار، ووجهي كالدينار، وأنا كشعلة نار، ثيابي

---

(١) محاسن الاصطلاح للبلقيني (ص٣١٢).

(٢) الإلماع للقاضي عياض (ص٢٦)، ومقدمة ابن الصلاح (ص٣١٤).

صغار، وأكمامي قصار، وذيلي بمقدار، ونعلي كآذان الفار، أختلف إلى علماء الأمصار، مثل الزهري وعمرو بن دينار، أجلس بينهم كالمسمار، محبرتي كالجوزة، ومقلمتي كالموزة، وقلمي كاللوزة، فإذا دخلت المجلس قالوا: وسعوا للشيخ الصغير[1].

طُرُقُ تحمُّل الحديث وصِيَغُ أدائه:

وهي ثمانِ طُرُق:

الأول: السَّمَاعُ من لفظ الشيخ، سواء أملى الشيخُ من حفظه، أو من كتابه، وهي أعلى طرق التحمل عند الجماهير.

وفي حالات الأداء يجوز للسامع أن يقول: حدثنا فلانٌ، أو سمعتُ فلاناً، أو أخبرنا، أو أنبأنا، أو قَالَ لنا، أو ذَكَرَ لنا[2].

واصطلاحُهم تخصيصُ أخبرنا بالقراءة على الشيخ، وأنبأنا في الإجازة، وقَالَ لنا وذَكَرَ لنا في المذاكرة.

الثاني: الْقِرَاءَةُ على الشيخ، وأكثرُ أهل الحديث يُسمونها «عَرْضاً» لأن القارئ يعرض على الشيخ ما يقرؤه كما يعرض القرآن على المقرئ.

سواء قرأتَ عليه بنفسك، أو قرأ غيرُك وأنتَ تسمع، وسواء قرأتَ من حفظك أو من كتابٍ لك أو للشيخ، وسواء كان الشيخُ حافظاً لما يُعرض عليه أولا يحفظ، ولكن يمسك بأصله أو يمسكه ثقةٌ غيره.

وهذه طريقةٌ صحيحةٌ في الأخذ والتحمل بلا خلاف.

واختلفوا في درجتها، هل هي مساويةٌ للسماع، أو فوقه، أو دونه؟

---

(١) الكفاية للخطيب (ص٦١).

(٢) الإلماع للقاضي عياض (ص٦٩).

مسموعاتي، أو أجزتُ محمَّداً غير مُعين كتابَ السُّنن غير مُعين، وهناك العديد ممن اسمه محمَّد، وهو يروي الكثير من كُتُب السنن.

٥- الإجازةُ لمعدوم، كأن يقول: أجزتُ لمن يولد لفلان، ونَسْلِه، وعَقِبِه، استقلالاً، أو أجزتُ لفلانٍ وأولادِهِ تَبَعاً.

فالنوعُ الأول يجوز العملُ به على الصحيح عند الجمهور، وباقي الأنواع مختلفٌ فيها.

وعند الأداء يقول: أجازني فلانٌ، ويجوز: حدثنا فلانٌ إجازةً، وأخبرنا إجازةً، مُقيداً، واصطلاحاً تخصيصُ هذا النوع بلفظ «أنبأنا».

الرابع: المُناوَلَةُ: وهي **لغةً**: العطية. **واصطلاحاً**: إعطاءُ الشيخِ الطالبَ شيئاً من مروياته.

وهي قِسْمَانِ:

١- مناولةٌ مقرونةٌ بالإجازة.

وهي أعلى أنواع الإجازة مطلقاً.

مثاله: أن يدفع الشيخُ إلى الطالب أَصْلَ سماعه، أو تصنيفاً له، ويقول له: هذا روايتي، أو تصنيفي، أو سماعي عن فلانٍ فارْوِهِ عنِّي، ثم يُبْقيه معه تمليكاً، أو إعارةً فقط ينسخه ثم يقابله ثم يرده إليه.

وحُكْمُ هذه الصورة: جوازُ الرواية بها، وهي أدنى من السماع والقراءة على الصحيح.

٢- مناولةٌ مجردةٌ عن الإجازة.

مثاله: أن يناول الشيخُ الطالبَ شيئاً من مروياته، ويقول له: هذا سماعي، ولا

يصرح له بالإذن بروايته عنه.

وحكمُ هذه الصورة: بطلانُ الرواية بها على الصحيح.

وعند الأداء يقول: ناولني، أو ناولني وأجاز لي، أو حدثنا مناولةً، أو أخبرنا مناولةً، أو إجازةً، مقيداً.

الخامس: الْكِتَابَةُ: وهي أن يكتب الشيخُ بشيءٍ من مروياته، أو شيءٍ من حديثه لحاضرٍ ببلده، أو لغائبٍ عنه في بلدٍ أخر، بخطه، أو بإذنه في الكتابة عنه.

وهي نوعان:

١- مقرونةٌ بالإجازة: نحو أجزتُك ما كتبتُ لك، أو كتبتُ إليك، وهذه كالمناولة المقرونة في القوة، وتصح الروايةُ بها.

٢- ومجردةٌ عن الإجازة: كأن يكتب إليه ببعض أحاديثه، ولا يجيزه بروايتها. ومَنَعَ الروايةَ بها قومٌ، وأجازها كثيرون وهو الصحيح، ويكفي فيها معرفة خط الكاتب.

وعند الأداء يقول: كتب إليَّ فلانٌ، أو حدثنا فلانٌ مُكاتبةً، أو أخبرنا فلانٌ مكاتبة، مقيداً.

السادس: إعْلاَمُ الشيخ: هو أن يُعْلِمَ الشيخُ الطالبَ، ويخبره، أن هذا الكتاب، أو الحديث، سماعُهُ على فلانٍ، من غير أن يأذن له في روايته.

وحكمُ هذه الصورة: جوازُ الرواية بها عند كثير من أئمة الحديث.

والصحيحُ عدمُ الجواز، وهو المختار عند غير واحدٍ من المحدثين وغيرهم.

وعند الأداء يقول: أعلمني شيخي بكذا.

السابع: الْوَصِيَّةُ بالكتاب: وهو أن يوصي الشيخُ عند موته، أو سَفَرِه،

للطالب، بالكتاب، أو نحوه من مروياته، من غير أن يأذن له في روايته عنه.

وحكمُ هذه الصورة: الجوازُ عند بعض السلف، وردها كافةُ العلماء، وهو الصواب.

وعند الأداء يقول: أوصى إليَّ فلانٌ بكذا.

الثامن: الْوِجَادَةُ: بكسر الواو، وهي ما يجده الطالبُ من أحاديث بخط شيخٍ عاصره، أو كان قبله، من غير أن يكون له سماعٌ منه ولا إجازةٌ.

وحكمُ المروي بالوجادة: الانقطاعُ، أو التعليقُ، لكن فيه شَوْبُ اتِّصال.

وعند الأداء يقول: وجدتُ بخط فلانٍ، أو قرأتُ بخط فلانٍ، أو في كتاب فلانٍ بخطه، عن فلانٍ عن فلانٍ، ويسوق الإسناد والمتن.

مصنفاته:

-الكفاية في معرفة أصول الرواية للخطيب البغدادي.
-الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض.

❖ ❖ ❖

هذا قول الزنادقة، ومَنْ يُحصي حديث رسول الله؟ قُبض رسولُ الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن مائةٍ وأربعةَ عَشَرَ ألفاً من الصحابة، ممن روى عنه، وسمع منه. فقال له الرجل: يا أبا زرعة، هؤلاء أين كانوا وسمعوا منه؟ قال: أهلُ المدينة، وأهلُ مكة، ومن بينهما، والأعرابُ، ومن شهد حجة الوداع، كلٌّ رآه وسمع منه بعَرَفَه[1].

أفضلُ الصحابة:

وأفضلُهم: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، ثم باقي العشرة، وهم الستة الباقون: طلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عُبيدة بن الجراح.

ثم أهلُ بدر، وهم ثلاثمائة وبضعة عشر، ثم أهلُ أُحُد، ثم أهلُ بيعة الرضوان.

والعبادلة من الصحابة هم:

عبد الله بنُ عباس، وعبد الله بنُ عُمر، وعبد الله بنُ الزبير، وعبد الله بنُ عَمرو، وليس منهم: عبد الله بنُ مسعود.

أَوَّلُهم إِسْلاماً:

وأولهم إسلاماً: خديجة بنتُ خويلد من النساء، وأبو بكر الصديق من الرجال الأحرار، وعلي بن أبي طالب من الصبيان، وزيد بن حارثة من الموالي، وبلال بن رباح من العبيد.

آخِرُهُم مَوْتاً:

وآخرهم موتاً: أبو الطُّفَيْل عامر بن وَاثِلَة الليثي، مات سنة مائة بمكة، وقيل: سنة عشر ومائة.

---

(١) الخطيب الجامع (٢/ ٣٩٢)، وابن الصلاح المقدمة (ص٤٩٤).

قال وَهْبُ بنُ جَرِير: سمعتُ أبي يقول: كنتُ بمكة سنة عشر ومائة، فرأيتُ جنازةً فسألتُ عنها، فقالوا: هذا أبو الطفيل[1].

مصنفاته:

-الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر.

-أسد الغابة لأبي الحسن عز الدين ابن الأثير الجزري .

-الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر.

❖ ❖ ❖

(١) صحيح مسلم رقم (٢٣٤٠)، وطبقات خليفة بن خياط (٢٥١٩) وقال: مات بعد سنة مائة .. ويقال: مات سنة سبع ومائة اهـ، وتاريخ الإسلام للذهبي (٢/ ١٢٠١) وصحح أنه مات سنة عشر ومائة.

الْمُخَضْرَمُون:

ومن التابعين جماعة يُسَمون بالمخضرمين، جمع مُخَضْرَم بفتح الراء، وهو من أدرك الجاهليةَ والإسلام، وأدرك زَمَنَ النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يره بعد البعثة، أو رآه غيرَ مسلمٍ، وأسلم في حياته، أو بعده.

وعددهم أكثر من عشرين نفساً، منهم عَمرو بن ميمون الأَوْدِي، وأبو عثمان النَّهْدي، والأسود بن يزيد النَّخَعِي، وشُرَيْح بن هَانِئ، وغيرهم[1].

الفقهاءُ السبعةُ من أهل المدينة:

من كبار التابعين فقهاء المدينة السبعة وهم:

١- سعيد بن المُسَيّب.

٢- القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق.

٣- عروة بن الزبير.

٤- خارجة بن زيد.

٥- أبو سلمة بن عبد الرحمن.

٦- عُبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود.

٧- سليمان بن يسار الهلالي.

وذكرهم ابنُ المبارك فجعل سالم بنَ عبد الله بَدَلَ أبي سلمة.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٥١٣)، وشرح التبصرة والتذكرة (٣/ ٥٥/ ٥٦)، وتدريب الراوي (٢/ ٢٠٩/ ٢١٠)، وفتح المغيث (٤/ ١٦٠/ ١٦١).

وعطاء بن أبي رباح، عند أهل مكة.

وعلقمة والأسود النَّخَعِيَّان، عند أهل الكوفة أيضاً.

والصحيحُ أن أفضلهم أُوَيْس، لحديث: إنَّ خَيْرَ التَّابِعِينَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أُوَيْسٌ[1].

قال العراقي: وهذا قاطعٌ للنزاع[2].

وأفضلُ التابعيات:

حَفْصَةُ بنتُ سِيرِين، وعَمْرَةُ بنت عبد الرحمن، وأم الدَّرْدَاء الصغرى.

مصنفاته:

طبقات التابعين لأبي حاتم الرازي.

ولأبي القاسم بن منده.

ولأبي المطرف بن فطيس

وجنة الناظرين لابن النجار.

ومن مظانهم: طبقات مسلم، وطبقات ابن سعد، وطبقات خليفة بن خياط.

❖ ❖ ❖

(١) مسلم رقم (٢٥٤٢).

(٢) شرح التبصرة والتذكرة (٣/ ٥٠)، وتدريب الراوي (٢/ ٢١٢)، وفتح المغيث للسخاوي (٤/ ١٥١).

إسحاق السَّبيعي.

٢- **مجهولُ الحال**: هو من روى عنه عدلان فأكثر ولم يوثقه أحدٌ، وروايتُه مردودةٌ عند الجماهير.

وقال ابنُ رُشَيْد: لا فرق في جهالة الحال بين رواية واحدٍ واثنين ما لم يُصرح الواحدُ أو غيره بعدالته. نعم، كثرة رواية الثقات عن الشخص تقوي حُسْنَ الظن به(١).

٣- **عدلُ الظاهر لا الباطن**: وهو المستور، ويُسميه في التقريب: بالمقبول.

واختُلف في قبول روايته، فَرَدَّها قومٌ وقَبِلَها آخرون.

قال ابنُ حجر في شرح النخبة: وقد قبل روايتَه جماعةٌ بغير قَيْدٍ - يعني بِعَصْرٍ دون آخر - وردها الجمهور.

والتحقيقُ أن رواية المستور ونحوه، مما فيه الاحتمال، لا يُطلقُ القولُ بردها ولا بقبولها، بل يقال: هي موقوفةٌ إلى استبانة حاله، كما جزم به إمام الحرمين(٢).

وحديث المجهول من قسم الضعيف.

❖ ❖ ❖

---

(١) النكت على ابن الصلاح للزركشي (٣/ ٣٨٩)، وفتح المغيث للسخاوي (٢/ ٥١).

(٢) شرح النخبة لابن حجر (ص٩٨)، والبرهان في أصول الفقه (١/ ٢٣٥)، وفتح المغيث للسخاوي (٢/ ٥٣). وقال ابن الصلاح : يشبه أن يكون العمل على هذا الرأي، في كثير من كتب الحديث المشهورة، في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم، وتعذرت الخبرة الباطنة بهم، فاكتفي بظاهرهم. المقدمة (ص٢٩٥).

بالمعدوم القائلين بأن الله لا يعلمُ الأشياءَ حتى يخلقها، ومُنكري عِلْمِ الجُزْئيات[1]، والمجسمةِ تجسيماً صريحاً، والقائلين بالحُلول.

والجمهور لا يقبلون روايتَه.

والتحقيقُ أنه إن كان ضابطاً لروايته، صادقاً في لهجته، تَقِياً وَرِعاً في سيرته، فلا مانع من قبول حديثه.

والبدعةُ المفَسِّقَةُ: هي التي لا يُكَفَّر أصحابُها بل يُفسَّقون.

وروايةُ هؤلاء تُقبلُ بشرطين.

١- أن لا يكون داعيةً إلى بدعته.

٢- أن لا يروي ما يُقوي بدعته، ويُروج لمذهبه.

وإذا اختلَّ شرطٌ واحدٌ منها صار حديثُه من قسم الضعيف المردود[2].

❖ ❖ ❖

(٣) يقولون: إن الله لا يعلم تفاصيل الأشياء وجزئياتها بل يعلم كلياتها فقط.

(٢) ورواية صاحبَي الصحيحين للمبتدعة الدعاة، إما لأنهما خرجا لهم ما حُمل عنهم قبل ابتداعهم، أو لأنهم تابوا من بدعتهم، أو لأنهما خرجا لهم في المتابعات دون الأصول.

على الصحيح عند الجمهور، وكذلك مخالفتُه للحديث ليست قدحاً منه في صحته، ولا في راويه.

٩- تُقبل روايةُ التائب من الفسق إلا الكذب في حديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فلا تُقبل أبداً وإن حسنت طريقته.

ألفاظُ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ ومَرَاتِبُه[١].

•مراتبُ التعديل سِتٌّ:

١- ما دلَّ على المبالغة وجاء بصيغة أَفْعَل: كأوثقِ الناس: وأثبتِ الخَلْق، وإليه المُنتهى في التثبت، وهذه من زياداتِ ابنِ حجر في شرح النخبة[٢].

٢- ما تأكد بصفةٍ أو صفتين: كثقة ثقة، أو ثقة ثَبْت، أو ثَبْت حُجة، أو ثقة ثبت حجة، وهذه من زياداتُ الذهبي في الميزان، ثم العراقي في ألفيته[٣].

٣- ثقة، أو متقن، أو ثبت، أو حجة، أو ضابط، أو حافظ، من غير توكيد.

٤- صدوق، أو ليس به بأس، أو لا بأس به، أو مأمون، وغيرها من عبارات التعديل التي لا تُشعر بالضبط، وعند ابن معين: لا بأس به تعني: ثقة.

٥- شيخ، أو محلُّه الصدق، أو إلى الصدق ما هو، أو وسط، أو روى الناس عنه، أو مقارب[٤] الحديث، أو صالح الحديث، أو جيد الحديث، أو حسن الحديث.

---

(١) رتبها عبد الرحمن بن أبي حاتم في مقدمة كتابه: الجرح والتعديل، فأحسن وأجاد.

(٢) شرح النخبة (ص ١٣٤).

(٣) ميزان الاعتدال للذهبي(١/ ١١٤)، وشرح التبصرة والتذكرة للعراقي (٢/ ٣)، وفتح المغيث للسخاوي (٢/ ١٠٨).

(٤) بفتح الراء وكسرها ، شرح التبصرة والتذكرة (٢/ ٥)، قال ابن العربي: مقارب الحديث: يُروى بفتح الواو وكسرها، فمن فتح أراد أن غيره يقاربه في الحفظ، ومن كسر أراد أنه يقارب غيره، فهو في الأول

قال الدارقطني: إن قلتُ: «فلان لَيِّن» لا يكون ساقطاً متروكَ الحديث، لكن مجروحاً بشيءٍ لا يُسقطه عن العدالة[1].

قولهم: «فلان له مناكير» لا يقتضي ترك جميع حديثه حتى تكثر المناكير في رواياته، ويقال فيه: منكر الحديث.

إذا قال البخاري: «فيه نظر»، أو «سكتوا عنه»، فهو عنده فيمن تركوا حديثه غالباً[2]، وإذا قال: «منكر الحديث»، فهو عنده فيمن لا تحل الرواية عنه[3].

فأهلُ المراتب الأربعة الأولى لا يُحتج بحديثهم، ولا يُعتبر به، ولا يُستشهد به.

أما أهلُ المرتبة الخامسة، والسادسة، فلا يُحتج بحديثهم، لكن يُكتب للاعتبار به.

مصنفاته:

التاريخ الكبير للبخاري في تراجم الرواة عامة.

الجرح والتعديل لابن أبي حاتم في تراجم الرواة عامة.

الثقات لابن حبان.

الكامل في الضعفاء لابن عدي.

الكمال في أسماء الرجال لعبد الغني المقدسي خاص برجال الكتب الستة.

ميزان الاعتدال للذهبي خاص بالمجروحين.

---

(١) الكفاية (ص٢٣)، ومقدمة ابن الصلاح (ص٣٠٩)، وفتح المغيث للسخاوي (٢/ ١٢٥).

(٢) ميزان الاعتدال ترجمة: عبد الله بن داود الواسطي (٤/ ٩٢)، وشرح التبصرة والتذكرة (٢/ ١١)، والتدريب (١/ ١١٩)، وفتح المغيث (٢/ ١٢٢).

(٣) الميزان (١/ ١١٩) و(٣/ ٢٨٨) نقلاً عن ابن القطان الفاسي، وهو عنده في بيان الوهم والإيهام رقم (١١٢٠) (٣/ ٣٧٧).

لسان الميزان لابن حجر.

الكمال في أسماء الرجال لعبد الغني المقدسي في رجال الكتب الستة.

تهذيب الكمال لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي.

إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لعلاء الدين مغلطاي.

الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذُكر في تهذيب الكمال لمحمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحُسيني.

تهذيب التهذيب لابن حجر، وله تقريب التهذيب اختصاره.

تذهيب التهذيب للذهبي، وله الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة.

خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي.

تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة لابن حجر. وغيرها.

فوائـــد مهمة:

أ- **قولهم:** «حديث باطل» له إطلاقات عندهم:

١- الحديث الذي لا أصل له.

٢- الحديث الموضوع عند أبي حاتم.

٣- الحديث الذي تفرد به المجهول عن غير من هو مشهور به.

٤- ما يغلب على الظن بطلان نسبته إلى النبي صلى الله تعالى وآله وسلم وإن لم يتعمد راويه الكذب.

وقد يحكمون ببطلان الحديث بالنسبة لهذا الإسناد مع وجود طرق أخرى له صحيحة.

ب- **قولهم**: حديث «لا أصل له»، أو «ليس له أصل» معناه: ليس له إسناد[1].

وهذا اصطلاحُ مَنْ بعد القرن الخامس، أما المتقدمون: كأبي حاتم، والبخاري، فقد يُطلقون هذا على الموضوع ولو كان له إسناد[2].

ج- إذا قال الحافظ المطلع الناقد في حديث: لَا أَعْرِفُهُ. اعْتُمِد ذلك في نفيه[3].

د- تجوز روايةُ الحديثِ الضعيفِ والعملُ به في الفضائلِ، والترغيبِ والترهيبِ، والمناقبِ، ونحوِها بشروط ذكرها الحافظ ابنُ حجر[4].

---

(١) تدريب الراوي للسيوطي (١/ ٢٥١)، وعزاه لابن تيمية. انظر مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٤٦).

(٢) أحمد بن الصديق الغماري جؤنة العطار (٢/ ٤٤).

(٣) التدريب الراوي (١/ ٢٥٠). قال الإمام فخر الدين الرازي في المحصول: الخبرُ الذي يُروى في وقت قد استقرت فيه الأخبار فإذا فُتش عنه فلم يوجد في بطون الكتب ولا في صدور الرواة عُلم أنه لا أصل له، وأما في عصر الصحابة حين لم تكن قد استقرت الأخبار فإنه يجوز أن يروي أحدهم ما لم يوجد عند غيره. المحصول (٤/ ٢٩٩/ ٣٠٠).

قال الحافظ العلائي: وهذا إنما يقوم به - أي بالتفتيش عنه- الحافظ الكبير الذي قد أحاط حفظه بجميع الحديث أو معظمه كالإمام أحمد، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، ومن بعدهم كالبخاري، وأبي حاتم، وأبي زرعة، ومن دونهم كالنسائي، ثم الدارقطني، لأن المآخذ التي يحكم بها غالباً على = = الحديث بأنه موضوع إنما هي جمع الطرق والاطلاع على غالب المروي في البلدان المتنائية بحيث يعرف بذلك ما هو من حديث الرواة مما ليس من حديثهم، وأما من لم يصل إلى هذه المرتبة فكيف يقضي بعدم وجدانه للحديث بأنه موضوع هذا مما يأباه تصرفهم. النقد الصحيح للعلائي (ص٢٥/ ٢٦).

قال ابن عراق: فاستفدنا من هذا أن الحفاظ الذين ذكرهم وأضرا بهم إذا قال أحدهم في حديث: لا أعرفه أو لا أصل له، كفى ذلك في الحكم عليه بالوضع والله أعلم. تنزيه الشريعة (١/ ٨)، والنكت لابن حجر (٢/ ٨٤٧)، وتوضيح الأفكار (٢/ ٩٧).

(٤) نقلها عنه السخاوي في القول البديع (ص٤٧٢/ ٤٧٣)، والسيوطي في التدريب (١/ ٢٥٢). وانظر النكت لابن حجر (١/ ٤٠٢)، وفيض اللطيف من أحكام الحديث الضعيف لجامعه عفا الله عنه.

١- أن يكون ضعفه غير شديد.

٢- أن يندرج تحت أصلٍ عام.

٣- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته.

هـ- الحديثُ الواهي هو الضعيف جداً.

و- إذا خالف الضعيفُ لسوء حفظه، أو فُحشِ غلطه ونحوِ ذلك، غيرَه من الثقات فحديثُه مُنكرٌ، أما إذا خالف الشديدُ الضعف، أو المتهمُ، أو نحوُه غيرَه من الثقات فحديثُه واهٍ، أو موضوع.

تَمَّ بفضل الله تعالى وتوفيقه ما أردنا جمعه من هذا الشرح المسمى: الفتوحات الوهبية بشرح المنظومة البيقونية، وكان الفراغ من تبييضه ١٢ رجب عام ١٤٢٨هـ ، بثغر مرتيل بحر المجاز، ثم قمت بمراجعته والتعليق عليه فاتح ذي الحجة عام ١٤٣٩هـ ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه.

❖ ❖ ❖

- الاستذكار لأبي عمر بن عبد البر، تحقيق: الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي، دار قتيبة دمشق، دار الوعي حلب.

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر بن عبد البر، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت.

- أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت.

- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، للملا علي القاري، تحقيق: محمد الصباغ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة للخطيب البغدادي، تحقيق: عز الدين علي السيد، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- الإشارات إلى بيان أسماء المبهمات للنووي، مطبوع مع الأسماء المبهمة، تحقيق: عز الدين علي السيد، القاهرة.

- الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر العسقلاني، مطبعة السعادة، القاهرة، تصوير: دار الفكر، بيروت.

- إصلاح كتاب ابن الصلاح لعلاء الدين مغلطاي، تحقيق: محيي الدين بن جمال البكاري، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة.

- أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر المقدسي، تحقيق: محمود محمد نصار والسيد يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى: ١٤١٩ هـ.

- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ للحازمي، تحقيق: أحمد طنطاوي جوهري، المكتبة المكية مكة المكرمة، دار ابن حزم بيروت.

- الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت.

- إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح لابن رشيد، تحقيق: محمد الحبيب الخوجة، تونس.

- الاقتراح في بيان الاصطلاح، لابن دقيق العيد، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

- إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض، تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء، مصر.

- ألفية السيوطي في مصطلح الحديث، شرح محمد محيي الدين عبد الحميد، اعتنى بها طارق بن عوض الله، دار ابن القيم ، دار ابن عفان.

- الألفية الوردية في تعبير الرؤيا لعمر بن مظفر بن الوردي، تحقيق: عبد الكريم الحجوري، دار الآثار، الأولى: ١٤٣٠هـ.

- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، المكتبة العتيقة ، تونس.

- كتاب الأم للإمام الشافعي، تحقيق: الدكتور رفعت فوزي، دار الوفاء، مصر.

- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لأحمد شاكر، تحقيق: علي بن حسن الحلبي، مكتبة المعارف، الرياض.

- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر لجلال الدين السيوطي، تحقيق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية.

- البرهان في أصول الفقه لأبي المعالي الجويني، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت.

- الجامع المسند الصحيح لمحمد بن إسماعيل البخاري، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية، القاهرة.

- الجامع المختصر من السنن ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل، لأبي عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر ، محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.

- جؤنة العطار لأحمد بن الصديق، مرقون على الآلة الحاسبة.

- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس للحميدي، تحقيق: محمد بن تاويت، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند. تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- جزء فيه أحاديث أبي الشيح بن حيان، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، مكتبة الرشد، الرياض.

- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم، بيروت.

- جياد المسلسلات للسيوطي، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: دار نور المكتبات.

- حاشية الباجوري المواهب اللدنية على الشمائل المحمدية، تحقيق: محمد عوامة، دار اليسر ودار المنهاج.

- حاشية عطية الأجهوري على شرح الزرقاني على البيقونية، دار الفكر، بيروت.

- الحطة في ذكر الصحاح الستة لصديق حسن خان القنوجي، تحقيق: علي حسن الحلبي، دار الجيل بيروت، دار عمار عمان.

- السابق واللاحق للخطيب، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، دار الصميعي، الرياض، الثانية: ١٤٢١هـ.

- سلسلة الأحاديث الصحيحة لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض.

- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، لمحمد ناصر الدين الألباني، المعارف، الرياض.

- السنن لابن ماجه القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- السنن لأبي داود السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

- السنن لأبي عبد الرحمن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي، الطبعة الأولى ١٣٤٨هـ، دار الفكر، بيروت.

- السنن لأبي عيسى الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض، دار الفكر، بيروت.

- السنن الكبرى لأبي بكر البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.

- السنن الكبرى للبيهقي، دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن، الهند، تصوير دار الفكر.

- السنن الكبرى للنسائي، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- شرح المشكاة للطيبي المسمى الكاشف عن حقائق السنن، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض.

- شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي، تحقيق: محمد سعيد خطي أوغلي، أنقرة.

- الشمائل المحمدية لأبي عيسى الترمذي ومعه المواهب اللدنية للباجوري، تحقيق: محمد عوامة، دار اليسر ودار المنهاج.

- الصارم المنكي في الرد على ابن السبكي لابن عبد الهادي، تحقيق: عقيل بن محمد اليماني، مؤسسة الريان، بيروت، الأولى: ١٤٢٤هـ.

- الصحاح في اللغة للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت.

- صحيح البخاري مع فتح الباري، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية، القاهرة.

- صحيح ابن حبان بالإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لابن بلبان الفارسي.

- صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.

- صحيح مسلم بشرح النووي، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

- صفوة الملح بشرح منظومة البيقوني في فن المصطلح، لمحمد البديري الدمياطي، بعناية: نور الدين طالب، دار النوادر، دمشق، بيروت.

- الضعفاء الكبير للعقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، الأولى: ١٤٠٤هـ.

- الطبقات الكبرى لابن سعد، دار الفكر، بيروت.

- الطبقات لخليفة بن خياط، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت.

- الطبقات لمسلم بن الحجاج، تحقيق: مشهور بن حسن، دار الهجرة، الأولي: ١٤١١هـ.

- عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي للقاضي أبي بكر بن العربي المالكي، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت.

- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي، تحقيق: خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية.

- علل الحديث ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، رواية المروذي وغيره، تحقيق: صبحي السامرائي، مكتبة المعارف، الأولى، ١٤٠٩هـ.

- العلل الصغير للترمذي، مطبوع بآخر الجامع، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الفكر، بيروت.

- العلل الكبير للترمذي، ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي وغيره، عالم الكتب|مكتبة النهضة العربية، بيروت.

- العلل لابن أبي حاتم، إشراف: سعد الحميد وخالد الجريسي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

- العلل للدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، دار طيبة، الرياض، الأولى: ١٤٠٥ هـ.

- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ، دار الفكر، بيروت.

- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

- المؤتلف والمختلف لعبد الغني بن سعيد الأزدي، تحقيق: مثنى الشمري وقيس التميمي، دار الغرب الإسلامي، الأولى: ١٤٢٨هـ.

- المتفق والمفترق للخطيب البغدادي، تحقيق: محمد صادق آيدن الحامدي، دار القادري، دمشق.

- المجالسة وجواهر العلم للدينوري، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن حزم، بيروت.

- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت.

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين الهيثمي، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار الفكر، بيروت.

- خمس رسائل في علوم الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، الثانية: ١٤٣١هـ.

- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن القاسم العاصمي، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة.

- محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح لسراج الدين البلقيني، مطبوع بحاشية مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، القاهرة.

الحميد، دار الفكر، الخامسة، ١٣٩٣هـ.

- المزهر في علوم اللغة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: جاد المولى، البجاوي، محمد أبو الفضل، المكتبة العصرية، بيروت.

- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت.

- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم، طبعة دار المعارف بحيدر آباد الدكن، الهند.

- مسند أبي بكر الصديق للمروزي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي.

- المسند لأبي بكر البزار (البحر الزخار)، تحقيق: مجموعة من المحققين، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة.

- المسند لأبي بكر الروياني، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة، القاهرة.

- المسند لأبي داود الطيالسي، دار المعرفة، بيروت.

- المسند لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتبة السلفية، المدينة.

- المسند لأبي يعلى الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، الأولى: ١٤٠٤هـ.

- المسند للإمام أحمد بن حنبل، بهامشه: منتخب كنز العمال للمتقي الهندي، المطبعة الميمنية، أحمد البابي الحلبي، القاهرة. تصوير المكتب الإسلامي، بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ.

- هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني، المطبعة السلفية، القاهرة.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار الفكر، بيروت.

❖ ❖ ❖